حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ بينَ الخَلِيلِ والنُّحاةِ؛ (رُؤيةٌ منهجيةٌ في ضوءِ الدَّرسِ اللُّغويِّ الحديثِ)

أشرف محروس نور زاهر*

مدرس النحو والصرف – كلية التربية –جامعة المنصورة

المستخلص

العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ سِمَةٌ بَارِزةٌ في نَحْوِنا العَرَبِيِّ، وقد بَلَغَتْ شَأْوًا عَظِيمًا على أيْدِي عَبَاقِرَةِ النُّحَاةِ في القُرُونِ الهِجْرِيَّةِ الأُولَى، فحَفَلَتْ كُتُبُ النَّحْوِ بالعِلَلِ على اخْتِلَافِ أشْكَالِها؛ صَوْتِيَّةٍ وصرفيَّةٍ ونحويَّةٍ ودلاليَّةٍ، فلا يكادُ يَرِدُ حُكْمٌ نحويٌّ عندهم إلا مُعَلَّلًا. وعلى ما سَبَقَ؛ يُمكنُنا القولَ: إنَّ العلَّةَ النَّحويَّةَ أصبحتْ ظاهرةً واضحةً ثابتةً في تاريخ لغتِنا العربيَّةِ، وهي ظاهرةٌ ناتجةٌ عن نظرةٍ شموليةٍ عميقةٍ لتلكَ اللُّغةِ، وذلك بعد تَأَمُّلٍ طويلٍ وإمعَانٍ عميقٍ في الظَّواهرِ والنُّصوصِ اللُّغويَّةِ، وما العلَّةُ النَّحويَّةُ –في حقيقتِها–إلَّا محاولةٌ جادَّةٌ لوضعِ تفسيرٍ منطقيٍّ لنظامِ اللُّغةِ وقوانينِها وقواعدِها المُطَّردَةِ.

وهَذِهِ الدِّراسَةُ مُحَاولةٌ جادَّةٌ لاسْتِكْنَاهِ أبرزِ ملامحِ تلكَ الظاهرةِ الفريدةِ في تاريخِ نحوِنا العَربيِّ –أعني: ظاهرةَ التَّعليلِ– متجسدةً في شخصيَّةِ عَلَمٍ فَذٍّ مِنْ أهَمِّ أعلامِهِ؛ هو عَبْقَرِيُّ اللُّغَةِ والمُعجمِيُّ العَرَبِيَّةِ الخَلِيلُ بْنُ أحْمَدَ الفَرَاهِيدِيُّ، مِنْ خِلَالِ مُعْطَيَاتِ الدَّرْسِ اللُّغويِّ الحَدِيثِ. وسوف تُبرهِنُ الدِّراسَةُ –بما لا يَدَعُ مجالًا للشَّكِّ– أسبقيَّةَ الخليلِ وتفرُّدَهُ في فنِّ التَّعليلِ النَّحويِّ؛ وأنَّ تعليلاتِهِ تَتَّسِقُ وتنسجمُ مَعَ التَّفسيراتِ الَّتِي قدَّمَهَا عِلْمُ اللُّغَةِ الحَدِيثُ في المَوْضُوعَاتِ نفسِهَا.

أمَّا عَنْ مَبَاحِثِ الدِّراسَةِ فقَدْ تمثَّلتْ في: مُقدِّمَةٍ، أعْقَبَتْهَا أرْبَعَةُ مَبَاحِثَ، ثُمَّ خاتمةٌ. وكانَتْ مباحِثُ الدِّرَاسَةِ على النَّحْوِ التَّالِي: المَبْحَثُ الأوَّلُ: بَيْنَ (التَّعْلِيلِ) و(التَّفسيرِ)؛ رُؤْيَةٌ في المَفْهُومِ والغَايَةِ. المَبْحَثُ الثَّانِي: رِيَادَةُ الخَلِيلِ ودَوْرُهُ في تَأْصِيلِ مَنْهَجِ التَّعْلِيلِ النَّحويِّ. المَبْحَثُ الثَّالِثُ: طرائقُ التَّعليلِ النَّحويِّ وأشكالُهُ عندَ الخليلِ. المَبْحَثُ الرَّابِعُ: أسلوبُ الخليلِ ومنهجُهُ في عرضِ العِلَلِ النَّحويَّةِ.

الكلمات المفتاحية:

العِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ، الدَّرْسُ اللُّغَوِيُّ الحَدِيثُ، التَّفْسِيرُ، العِلَلُ الصَّرْفِيَّةُ، العِلَلُ الصوتية، العِلَلُ الصَّوتية، العِلَلُ الدلالية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الْخَلِيلِ والنُّحَاةِ؛
(رُؤْيَةٌ مَنْهَجِيَّةٌ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْحَدِيثِ) *[1]

تقديم:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ النَّبيِّينَ وأشْرفِ المُرسَلينَ، سيدِنَا مُحمَّدٍ النَّبيِّ الهادي الأمين، المبعُوثِ رحمةً للعالمينَ، وعلى آلِ بيتِه الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ، وعلى صحابتِهِ الغرِّ المَيامِين، ومَن اتَّبعَ هُداه واقتفى أثرَه إلى يومِ الدِّين...

وبعدُ؛

فمِنْ أبْرَزِ خَصَائِصِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ الَّتِي خَلَقَهَا اللهُ – عَزَّ وجَلَّ – وجَبَلَ عليهَا الإنسَانَ حُبُّ الْبَحْثِ والاطِّلاعِ والكشفِ عن أسْرارِ هذا الكونِ وخبايَاهُ، فما فَتِئَ الإنسَانُ منذُ جُعِلَ خليفةً في الأرضِ يَسْعَى إلى إيجَادِ تفسيرٍ وتعليلٍ لكلِّ ما يُحيطُ بهِ ويَدورُ حولهُ. "إذْ أرادَ الإسلامُ أنْ يجتازَ بالعقلِ مرحلةَ النَّظرةِ التَّبْسِيطيَّةِ المُسَطَّحَةِ التي تُعَاينُ الأشياءَ والظَّواهرَ، كمَا لو كانت مُتقطِّعَةً مَعزولةً مُنفصلًا بعضُها عن بعضٍ إلى مرحلةِ النَّظرةِ العميقةِ الشَّاملةِ؛ عَمَلًا بعُمُومِ قولِهِ تعالى: **﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس:١٠١]**. ولهذا وَجَدَ الْعَقْلُ المُسْلِمُ أنَّهُ مدفوعٌ إلى النَّظرِ والتَّبَصُّرِ والتَّدَبُّرِ والفَهْمِ".[2] وبهذه الخاصِّيَّةِ البشريَّةِ ارتبطَ ارتقاءُ المعرفةِ الإنسانيَّةِ وتطوُّرُهَا منذ فجرِ التَّاريخِ، فقد شَرَعَ العُلماءُ والباحثونَ في كلِّ عَصْرٍ يتأمَّلونَ بإمْعَانٍ الظَّواهرَ الكونيَّةَ والإنسانيَّةَ المتنوِّعَةَ، عسى أنْ يَنْفُذُوا إلى كشفِ الحقيقةِ الكامِنَةِ وراءَهَا.

واللُّغَةُ من أبرزِ الظَّواهرِ الإنسانيَّةِ وأعْقدِهَا، وقد لَفَتَتِ انْتِبَاهَ الْعُلَمَاءِ والباحثينَ واستحوذتْ على تفكيرِهم على مَدَارِ العُصُورِ والأزمنةِ المُختلفةِ للبحثِ في طبيعتِها وتكوينِها. وأرادَ النُّحَاةُ للدَّرسِ اللُّغويِّ العربيِّ أنْ يتأسَّسَ –كغيرِهِ من اللُّغاتِ –على مبادِئَ النَّظرِ وأُسُسِ التَّبْرِيرِ، وقد عُرِفَ عُلماؤُهُ على مَرِّ الأزْمِنَةِ بأنَّهُمُ مُعَلِّلُونَ،[3] وقد غَالَبَهم هذا المَنْحَى حتَّى عَمَّ على تفكيرِهِمُ اللُّغويِّ قاطِبةً والنَّحْوِيِّ بصفةٍ خاصَّةٍ، فلا يتسنَّى لهم استنتاجُ الأحكامِ دونَ بَسْطِ العِلَلِ، ولا تَستقيمُ النتائجُ دُونَ استقامَةِ الدَّليلِ، وأصْبَحَتْ هذه الأسَالِيبُ الذِّهْنِيَّةُ مَلْجَأَ النُّحَاةِ ومَقْصِدَهم لتُمَكِّنَهُمْ مِنْ تَفْسِيرِ الظَّواهرِ اللُّغويَّةِ الخفيَّةِ، والتَّدْليلِ على ما يَتَحَكَّمُ في ضُرُوبِ المُعْطَيَاتِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ تَنَاسُقٍ وانْسِجَامٍ. وَالْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ سِمَةٌ بَارزةٌ في نَحْوِنا الْعَرَبِيِّ، وقد بَلَغَتْ شَأْوًا عَظِيمًا على أيْدِي عَبَاقِرَةِ النُّحَاةِ في القُرُونِ الْهِجْرِيَّةِ الْأُولى، فحَفَلَتْ كُتُبُ النَّحْوِ بالْعِلَلِ على اخْتِلَافِ أشْكَالِها؛ صَوْتيَّةٍ وصرفيَّةٍ ونحويَّةٍ ودلاليَّةٍ، فلا يكادُ يَرِدُ حُكْمٌ نحويٌّ عندهم إلا مُعَلَّلًا. وعلى ما سَبَقَ؛ يُمكنُنا القولَ: إنَّ العلَّةَ النَّحويَّةَ أصبحتْ ظاهرةً واضحةً ثابتةً في تاريخِ لغتِنا العربيَّةِ، وهي ظاهرةٌ ناتجةٌ عن نظرةٍ شموليةٍ عميقةٍ لتلكَ اللُّغةِ، وذلك بعد تَأَمُّلٍ طويلٍ وإمعَانٍ عميقٍ في الظَّواهرِ والنُّصوصِ اللُّغويَّةِ، وما العلَّةُ النَّحويَّةُ –في حقيقتِها–إلَّا محاولةٌ جادَّةٌ لوضعِ تفسيرٍ منطقيٍّ لنظامِ اللُّغةِ وقوانينِها وقواعدِها المُطَّردَةِ.

ولا يختلفُ اثنَانِ في أنَّ العلَّةَ النَّحويَّةَ قديمةٌ قِدَمَ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ؛ فقد اعتمدَها نحاةُ العربيَّةِ الأوائلُ أصْلًا مهمًّا من أصولِهم في بناءِ صَرْحِ النَّحو، لكنَّها نشأتْ بسيطةً غيرَ مُعَقَّدَةٍ في بيئتِها العربيَّةِ البسيطةِ، ثُمَّ تطوَّرتْ بمُرُورِ الزَّمَنِ مع تطوُّرِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وتفرُّعِ أبوابِهِ وظهورِ مدارسِهِ، ثُمَّ إنَّ دخولَ المَوَالِي في الإسلامِ من الفرسِ خاصَّةً؛ ومخالطتَهم للعربِ ومشاركتَهم علماءَهم في تطويرِ العُلومِ العربيَّةِ التي من بينها النَّحْوُ – كُلُّ ذلكَ– كانَ عَامِلًا مُهمًّا في صِبْغَةِ النَّحْوِ بالطَّابعِ العقليِّ، حيث كان لأولئِكَ المَوَالِي دُرْبَةٌ بالعُلومِ العقليَّةِ المُختلفةِ. يُضَافُ إلى ذلكَ؛ أنَّ النُّحَاةَ قد اقْتَبَسُوا من علماءِ الأُصُولِ أقيستَهم

وجدلهم؛ فكانَ أنْ بَلَغُوا بالدَّرْسِ النَّحويِّ عامَّةً والتعليلِ بصفةٍ خاصَّةٍ حَدَّ الفلسفةِ وعلمِ الكلامِ وأصُولِ الفقهِ. (٤)

ومَعْرُوفٌ أنَّ النَّحْوَ العربيَّ منذُ نشأتِهِ بُنِيَ على أُصُولٍ التزمَ بها النُّحاةُ، وكان القياسُ أحَدَ أهَمِّ تلكَ الأُصُولِ، وهو عند النُّحاةِ: "تقديرُ الفرعِ بحكمِ الأصلِ، وقِيلَ: هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعِلَّةٍ". (٥) ولا بُدَّ لكلِّ قياسٍ من أربعةِ أركانٍ: أصلٍ، وفرعٍ، وعِلَّةٍ، وحُكْمٍ. وعَلَيْهِ؛ فالعِلَّةُ النَّحويَّةُ –في أصلِها– فرعٌ مِنْ أصلٍ هو القياسُ، وليستْ أصلًا قائمًا بذاتِهِ، ولكنَّ النُّحاةَ أوْلَوْهَا اهتمامًا بالغًا، وأعْقَبُوا بها الأحكامَ النَّحويَّةَ تفسيرًا أو تعزيرًا، وأفْرَدُوا لها المُصنَّفَاتِ والمُؤلَّفاتِ النَّظريَّةَ فعُومِلَتْ معاملةَ الأصْلِ المُنفردِ بنفسِهِ، وأصبحتْ كأنَّها أصْلٌ من أُصُولِ النَّحوِ العَربيِّ. ويُعَدُّ الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ –بلا نزاعٍ– المؤسسَ الحقيقيَّ لفنِّ التَّعليلِ النَّحويِّ بإجماعِ العلماءِ والباحثينَ قديمًا وحديثًا، كيف لا! وهو إمامُ العربيَّةِ وكاشفُ قناعِ القياسِ فيها، ولا يكون الخليلُ إلَّا كذلكَ، فهُوَ الغَايَةُ في بَحْثِ مسائلِ النَّحْوِ، وقَدْ بَلَغَ في مَبْحَثِ العِلَّةِ مَبْلَغًا عاليًا حتَّى أجْمَعَ دَارسُو العَرَبيَّةِ مِنْ بَعْدِهِ على أنَّهُ هو الَّذِي بَسَّطَ النَّحْوَ وسَهَّلَ غاياتِهِ؛ من خلالِ تصحيحِ أقيستِهِ، وتعليلِ مسالكِهِ، واستخلاصِ أحكامِهِ. فلذلكَ نَجِدُ تلميذَهُ سيبويْهِ يُكثِرُ في كتابِه من التَّعليلاتِ التي نَسَبَ أكثرَها إلى شيخِهِ الخليلِ، فكتابُ سيبويْهِ "مَبْنِيٌّ –في أغْلبِهِ– على التَّعليلِ والحِوارِ الَّذي يَجْرِي فيهِ دائمًا بينَ سيبويْهِ وأستاذِهِ الخليلِ، يَبْدَأُ –في الأغْلَبِ الأعَمِّ– بالسُّؤَالِ عن العِلَلِ". (٦)

والخَلِيلُ –كما ذكرْنَا– هو أوَّلُ من بَسَطَ القَوْلَ في العِلَلِ النَّحْويَّةِ بَسْطًا لفتَ انتباهَ بعضِ مُعاصريه فتقدَّمَ إليهِ يسألُه: أعَنِ العَرَبِ أخذْتَها أمْ اخترعْتَها من نفسِكَ؟ فقال: "إنَّ العَرَبَ نَطَقَتْ على سجيَّتِها وطباعِها، وعرفَتْ مواقعَ كلامِها، وقامَ في عقولِها عللُهُ، وإنْ لم يُنْقَلْ ذلكَ عنها، واعْتَلَلْتُ أنا بما عندي أنَّهُ عِلَّةٌ لمَا علَّلْتُهُ منه، فإنْ أكنْ أصبْتُ العلَّةَ فهو الَّذي التمسْتُ، وإنْ تكنْ هُناك عِلَّةٌ له –أُخْرَى– فمثلي في ذلِكَ مثلُ رجلٍ حكيمٍ؛ دخلَ دارًا مُحْكَمَةَ البناءِ عجيبةَ النِّظامِ والأقسامِ، وقَدْ صحَّتْ عندَهُ حكمةُ بانيها، بالخبرِ الصَّادقِ أو بالبراهينِ الواضحةِ والحُجَجِ اللَّائحةِ، فكُلَّما وقفَ هذا الرَّجلُ في الدَّارِ على شيءٍ منها قالَ: إنَّما فعَلَ هذا هكذا لِعِلَّةِ كذا وكذا. فجائزٌ أنْ يكونَ الحكيمُ البَانِي للدَّار فعَلَ ذلكَ لِلْعِلَّةِ الَّتي ذكرَها هذا الَّذي دخلَ الدَّارَ، وجائزٌ أنْ يكونَ فعَلَهُ لِغيرِ تلكَ العلَّةِ؛ إلَّا أنَّ ذلكَ مِمَّا ذكرَهُ هذا الرجلُ مُحْتَمَلٌ أنْ يكونَ علَّةً لذلك، فإنْ سَنَحَ لغيري علَّةٌ لمَا علَّلْتُهُ من النَّحْوِ هي أليقُ ممَّا ذكرْتُهُ بالمَعْلُولِ فلْيَأْتِ بِهَا" ". (٧)

وهذا المنهجُ التَّعْلِيلِيُّ الَّذي تصوَّره الخليلُ بنُ أحمدَ في مقولتِهِ السَّابقةِ، وبَدَا جَلِيًّا في أعمالِ جُمهورِ النُّحاةِ من بعدِه –منهجٌ علميٌّ سديدٌ مُستمَدٌّ من طبيعةِ الهدفِ الذي يَرْمِي إليه البْحثُ النَّحويُّ، وهو: استنباطُ جُمْلَةِ القواعدِ والقوانينِ التي تَحكمُ لغةَ العربِ في صياغةِ ألفاظِها المفردةِ، وصياغةِ الجملِ أو التَّعابيرِ المُركَّبةِ الَّتي تُؤدِّي معنًى ما يكون مقصودًا إليه. ومثلُ هذه الأمورِ التي أخذَ فيها الخليلُ بهذا المَبْدأ جَاءَتْ مُطابقةً لما ثَبُتَ في الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ الحديثةِ، وتجلَّتْ فيما انتهى إليه المُحقِّقُون من علماءِ اللُّغةِ المُحْدَثِينَ. وهو ما يؤدي بنا إلى القول: إنَّ منهجَ العلةِ هذا الَّذي قعَّدَهُ الخليلُ يصلحُ أنْ يكونَ قانونًا شاملًا يسري على جميعِ اللُّغات. وفي هذا نلمحُ تجلِّيَاتِ عبقريَّةِ الخليلِ الفذَّةِ الَّتي نَبَّهَ عليها العلماءُ فقالُوا: "لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ أذْكَى ولا أجْمَعُ لعِلْمِ العَرَبِ مِنَ الخليلِ. وقِيلَ: إنَّ الخليلَ أعْلَمُ النَّاسِ وأذْكَاهُمْ، وأفْضَلُ النَّاسِ وأتْقَاهُمْ". (٨) وهَذِهِ الدِّراسَةُ مُحَاولةٌ جادَّةٌ لاسْتِكْنَاهِ

أبرز ملامح تلكَ الظاهرةِ الفريدةِ في تاريخ نحونِا العَربيِّ –أعني: ظاهرةَ التَّعليلِ– متجسدةً في شخصيَّةِ علَمٍ فذٍّ مِنْ أهَمِّ أعلامِهِ؛ هو عَبْقَريُّ اللُّغَةِ وألْمَعِيُّ العَرَبيَّةِ الْخَلِيلُ بْنُ أحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيُّ، مِنْ خِلالِ مُعْطياتِ الدَّرْسِ اللُّغويِّ الْحَدِيثِ. وسوف تُبرهِنُ الدِّراسَةُ –بما لا يَدَعُ مجالًا للشَّكِّ– أسبقيَّةَ الخليلِ وتفرُّدَهُ في فنِّ التَّعليلِ النَّحويِّ؛ وأنَّ تعليلاتِهِ تَتَّسِقُ وتنسجمُ مَعَ التَّفسيراتِ الَّتِي قدَّمَهَا عِلْمُ اللُّغَةِ الْحَدِيثُ فِي المَوْضُوعَاتِ نفسِهَا.

يقولُ أحدُ الباحثينَ المُعَاصِرينَ: "وإذا أنْعَمْتَ النَّظرَ في أقوالِه لم تجدْهُ عَارِضًا عليك مَوْضِعًا أو شارحًا بابًا؛ وإنَّما تَجِدُهُ: مُعَلِّلًا ظاهرةً من الظَّواهرِ النَّحويَّةِ، أو مُعَلِّلًا تعبيرًا، أو لافِتًا إلى أسلوبٍ، أو قائِسًا مسألةً على مسألةٍ، أو تعبيرًا على تعبيرٍ، وهُوَ في كلِّ ذلكَ مُوَجِّهًا أكْثَرُ مِنْهُ مُمْلِيًا ومُلَقِّنًا". [٩] وقدِ استغرقتْ تعليلاتُهُ التي امتلأتْ بها صفحاتُ كتابِ تلميذِه سيبويْهِ معظمَ الأحكامِ النَّحويَّةِ، فلم يَزِدْ عليهِ أحَدٌ من النُّحاةِ بعدَه في هذا الفنِّ شيئًا ذا بَالٍ، بل سارُوا جميعًا حَذْوَهُ مُقتفِينَ أثرَهُ مُردِّدِينَ أو مُفصِّلِينَ لآرائِهِ التَّعليليَّةِ. والخليلُ –كما هو مَعْرُوفٌ–لم يُخَلِّفْ وَرَاءَهُ كتابًا خاصًّا بالنَّحْوِ،[١٠] وما وصلَنَا مِنْ نَحْوِهِ مُودَعٌ كتابَ تلميذِهِ سِيبَوَيْهِ؛ حَامِلِ لِوَاءِ علمِهِ، والنَّاقِلِ الأمينِ لكلامِهِ، "وكأنَّهُ اكْتَفَى بحفظِ تلاميذِهِ عنه، وما وَرَّثَهُمْ إيَّاهُ منه، حتَّى قالَ القدماءُ: "عَقَدَ سيبويْهِ أبوابَ كتابِهِ بلفظِهِ ولفظِ الخليلِ".[١١] وقالوا: "عامَّةُ الحكايَةِ في كتابِ سيبويْهِ عَنِ الْخليلِ، وكلمَّا قالَ سِيبَوَيْهِ: (سَأَلْتُهُ) أو: (قَالَ) مِنْ غيرِ أنْ يَذْكُرَ قائِلَهُ فَهُوَ الْخَلِيلُ".[١٢]

ومن قولِهم في ذلك –أيضًا–: "الأُصُولُ والمَسائِلُ في الْكِتابِ للخَلِيلِ".[١٣] ومِنْ ثَمَّ؛ ستكونُ غالبيةُ مادَّةِ هذا البحثِ –أو تكادُ–مُقْتَصِرةً على نَحْوِ الخليلِ من خلالِ كتابِ سيبويْهِ؛ إلَّا نَدْرًا قليلًا منْهَا تَفَرَّقَ في ثنايا مؤلفاتِ النُّحَاةِ واللُّغَوِيِّينَ من بعدِه. كما ستقتصرُ –أيضًا بإذنِهِ تَعَالى–على بيانِ مواطنِ الْعِلَلِ مِنْ حديثِ الْخَلِيلِ في تلكَ المُؤَلَّفَاتِ، لا كُلِّ كلامِهِ قاطِبَةً. وأثَرُ الْخَلِيلِ في كِتَابِ سيبويْهِ بيِّنٌ واضحٌ، ولا نُغَالِي القَوْلَ إذا زَعَمْنَا: أنَّ عِلْمَ الخليلِ هو الأساسُ الأوَّلُ والرَّئيسُ الَّذي بَنَى سيبويْهِ عليهِ كتابَهُ؛ لذا نجدُ الكتابَ يَشِعُّ بآراءِ الخليلِ وتعليلاتِهِ؛ فقدْ ذُكِرَ اسمُ الخليلِ صَراحَةً بالكتابِ على نَحْوِ: (قالَ الخليلُ، وزعمَ الخليلُ، وهذا قولُ الخليلِ، وسألْتُ الخليلَ، وهذا تفسيرُ الخليلِ، ... إلخ) في (اثنين وعشرينَ وثلاثمائةٍ) مَوْضِعٍ، فضلًا عَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي كُنِّيَ عَنْهُ فيهَا على نَحْوِ: (فإنَّهُ زَعَمَ، وسَأَلْتُهُ –رَحِمَهُ اللهُ–، وسألْنَاهُ –رَحِمَهُ اللهُ–، أفرَأَيْتَ، ... إلخ)، ليبلغَ المجموعُ قُرابَةَ (اثنين وعشرينَ وخمسمائةٍ) مَوْضِعٍ.[١٤]

وقد كَثُرَتْ تعليلاتِ الخليلِ في كتابِ سيبويْهِ كَثْرَةً مُفْرِطَةً لافِتَةً للانتباهِ؛ كَثْرَةً جعلتِ الْكتابَ مَبْنِيٌّ في أغلبِهِ على التَّعليلِ، يقولُ أحدُ الباحثينَ المُعَاصِرينَ: "تَكْثُرُ التَّعليلاتُ في كتابِ سِيبويْهِ كَثْرَةً مُفْرِطَةً، سَواءً للقواعدِ المُطَّردَةِ أو للأمثلةِ الشَّاذَّةِ".[١٥] فلذلكَ نجدُ كتابَ سيبويْهِ –فضلًا عَنْ أنَّهُ كتابٌ جامعٌ لمستوياتِ الدَّرسِ اللُّغويِّ المُختلفةِ– كِتَابَ عِلَلٍ يَفُوقُ الْكُتُبَ الَّتي أفردَهَا أصحابُها للعِلَلِ مِنْ حَيْثُ الكَمِّ والنَّوعِ، وأغْلَبُ عِلَلِ هؤلاءِ مَأخوذةٌ منه. وكانتْ لِتَعليلاتِ الْخَلِيلِ النَّصيبُ الأكبرُ من تلكَ التعليلاتِ الشائعةِ بالكتابِ؛ فالنُّحاةُ الأوائلُ لم يَنقلْ عنهم عِلَلًا واضحة كما نقلَ عَنِ الْخليلِ؛ لأنَّهمْ لم يقصدوا التَّعليلَ ولم يبحثوا عَنِ الْعلل، وحتَّى إنْ كانتْ لديهم بعضُ الإيماءاتِ إلى العلَّةِ فإنَّها أقربُ إلى التَّوجيهِ والتَّأويلِ منْهَا إلى العللِ الصَّريحةِ الواضحةِ. وقدْ دفعَتْ كَثْرَةُ تَعْلِيلاتِ الْخَلِيلِ المُثْبَتَةِ في كِتَابِ سيبويْهِ البَاحِثَ إلى جَعْلِها المَادَّةَ العلميَّةَ الرَّئيسَةَ لِلدِّراسةِ الَّتي بين أيدينا. وقدْ حاولَ الباحثُ القيامَ بإجراءِ إحصائيَّةٍ دقيقةٍ لتلكَ العِلَلِ النَّحويَّةِ فوجدَهَا تبلغُ قرابَةَ (ثَمَانٍ وسِتِّينَ) عِلَّةٍ نحويَّةٍ صَريحَةٍ. وقد شَمِلَتْ عِلَلُ الخليلِ السَّابقةُ غالبيَّةَ الأحكامِ النَّحويَّةِ؛ لأنَّهُ آمَنَ بأنَّ العربَ لم ينطِقُوا بكلامِهم اعتباطًا، بَلْ رَاعَوْا في عقولِهم عِلَلًا، فَشَحَذَ هُوَ فِكْرَهُ

لاستخراجِهَا مُسْتَنِدًا إلى خبرتِهِ بكلامِ العربِ واستعمالاتِهم، وتمرُّسِهِ بأساليبِهم، ومعرفتِهِ بذوقِهم فيما يستحسنُونَهُ أو يستقبحونَهُ؛ حتَّى قالَ عنْهُ القدماءُ: "إنَّهُ قد استنبطَ مِنْ علل النَّحوِ ما لم يَسْتَنْبِطْهُ أحدٌ أو يَسْبِقْهُ إليهِ سَابِقٌ". (١٦)

أمَّا عن الدِّرَاساتِ السَّابقةِ ذاتِ الصِّلةِ بموضوعِ الدِّراسةِ فيمكنُ تقسيمُهَا إلى اتِّجَاهَين؛ الأوَّل: دراساتٌ ذاتُ صِلةٍ بالعلَّةِ النَّحويَّةِ ذاتِهَا، مِنْ حيثُ: الماهيَّةُ، والتأريخُ لها، وبيانُ ضُرُوبِها وأنواعِها ومسالكِها، وموقفِ القُدَماءِ والمُحْدَثِينَ منها، وغيرِ ذلكَ مِنَ الأُمُورِ التَّنْظِيريَّةِ. ومَا أكْثَرُ تلكَ الدِّراساتِ قديمِها وحديثِها، فمن الدِّراساتِ القديمةِ: كتابُ (الإيضاحِ في عِلَلِ النَّحوِ) للزَّجَّاجِيِّ (ت٣٣٧هـ)، وكِتَابُ (العِلَلِ في النَّحوِ) لابْنِ الْوَرَّاقِ (ت٣٨١هـ)، وكتابُ (أسْرَارِ العربيَّةِ) للأنْبَارِيِّ (ت٥٧٧هـ)، وكِتَابُ (اللُّبَابِ في عِلَلِ البِنَاءِ والإعْرَابِ) للعُكْبُرِيِّ (ت٦١٦هـ). ومِنَ الدِّرَاسَاتِ الحديثةِ فيها: كِتَابُ (النَّحْوِ العربيِّ؛ العِلَّةِ النَّحويَّةِ نشأتِها وتطوُّرِها) لمَازِنِ المُبَارَكِ، وكتابُ (العِلَّةِ النَّحويَّةِ؛ تاريخ وتطوُّر حتَّى نهايةِ القرنِ السَّادِسِ الهجريِّ) لمَحْمُودٍ جَاسِمٍ الدرويش، ... وغيرُها من الدِّرَاسَاتِ. وهذا الجانبُ التَّاريخيُّ للعِلَّةِ لنْ يكونَ موضعَ اهتمامِ الباحِثِ؛ لكثرةِ الدِّراساتِ فيهِ واستفاضتِهَا في تناولِهِ.

أمَّا عن الاتِّجاهِ الثَّاني: وهي الدِّراساتُ ذاتُ الصِّلةِ بالعِلَّةِ النَّحويَّةِ عند الخليلِ؛ فقد وَقَعَ الباحثُ منها على دراسَةٍ بعُنوان: (أصُولِ التَّعليلِ عندَ الخليلِ؛ مقاربة منهجيَّة)؛ (١٧) وهي دراسةٌ مُقْتَضَبَةٌ جدًّا، تقعُ في (سَبْعَ عَشْرَةَ) صفْحَةً من القَطْعِ الصَّغِيرِ، ركَّزَ فيها صاحبُها على إبرازِ ريادَةِ الخليلِ لفنِّ التَّعليلِ النَّحويِّ، وطابعِ التَّعليلِ عندَ الخليلِ، ثمَّ ذكرَ نتفًا عابرَةً مِنْ تعليلاتِ الخليلِ المتعلِّقةِ بالاستعمالِ اللُّغويِّ. ويتراءَى للباحثِ أنَّ الدِّراسَةَ – مَعَ اقتضَابِها–لم تُظْهِرْ مَلامِحَ عبقريَّةِ الخليلِ في مجالِ فنِّ التَّعليلِ، فلمْ يتناولْ صاحبُها إلَّا أمثلةً قليلةً جدًّا من تعليلاتِ الخليلِ المُتعلِّقةِ بالاستعمالِ اللُّغويِّ، ربَمَا لا تتعدَّى أصابعَ اليدِ الواحدةِ، وتجاهلتْ أصْنَافًا عديدةً أخرى من العللِ عندَه، وهي أقربُ إلى الدِّراسةِ الاستشرافيَّةِ منها إلى الدِّراسَةِ التَّحليليَّةِ العَمِيقةِ.

كما عَثَرَ الباحثُ –أيضًا–على دِرَاسَةٍ بِعُنْوَان: (ظاهرةِ التَّعليلِ بينَ الخليلِ بْنِ أحمدَ ومُتَأخِّري النُّحاةِ)؛ (١٨) وهي دراسةٌ تقعُ في (خمسٍ وعشرينَ) صفحَةً مِنَ القطعِ الكبيرِ، قسَّمَهَا صاحبُها إلى ثلاثةِ مباحثَ؛ أوَّلُها: الخليلُ وعلمُ العربيَّةِ. وثانيها: الخليلُ والتَّأصيلُ لقواعدِ النَّحوِ. والثَّالِثُ: التَّعليلُ عِنْدَ المُتأخِّرينَ. وكما هو واضحٌ لم تحظَ العِلَّةُ النَّحويَّةُ عندَ الخليلِ في تلكَ الدِّراسةِ إلَّا بإشارةٍ خاطفةٍ، حصرتُهَا عَدًّا فوجدتُهَا تقعُ في: (خمس صفحاتٍ) فقط منهَا؛ ركَّزَتْ تلك الصَّفحاتُ على بيانِ منهجِ الخليلِ في التَّعليلِ لقواعدِ النَّحوِ، فافتقرتْ إلى النَّماذجِ التَّطبيقيَّةِ من تعليلاتِهِ؛ لذا فالدِّراسةُ لا تُعَدُّ انعكاسًا صادقًا لعُنوانِها؛ كما يتراءَى للباحثِ.

هذا بالإضَافةِ إلى ما خصَّصهُ البَاحثُ جعفرٌ نايفٌ عبابنهُ في كتابه: (مكانةُ الخليلِ بنِ أحمدَ في النَّحوِ العربيِّ)؛ من حديثٍ مُقْتَضَبٍ –أيضًا–عن العِلَّةِ عند الخليلِ. وكذا ما ذكرَهُ مهديٌّ المخزوميُّ في كتابِهِ: (الخليلُ بن أحمدَ الفراهيديُّ؛ أعمالُهُ ومنهجُهُ)؛ من بعضِ الأمثلةِ التَّعليليَّةِ عند الخليلِ. والصِّفَةُ الغالبةُ على تلكَ الدِّراساتِ أنَّها ركَّزتْ على إظهارِ ملامحِ عبقريَّةِ الخليلِ وإبداعاتِهِ اللُّغويَّةِ بصفةٍ عامَّةٍ، ولم تتناولْ جانبَ التَّعليلِ عندَهُ بشكلٍ شاملٍ، ولا بدراسةٍ مستقلَّةٍ تفصيليَّةٍ، توضِّحُ ريادتَه لهذا الفنِّ، وتعرضُ لأنواعِ العِلَلِ عندَهُ وطرائقِهَا بشكلٍ مُفصَّلٍ: (صوتيَّةٍ، وصرفيَّةٍ، ونحويَّةٍ، ودلاليَّةٍ)، وتُبَيِّنُ أسلوبَهُ المُتفرِّدَ

في عَرْضِ العِلَلِ وسَبْرِهَا، وأهمَّ ما تميَّزَتْ بهِ عِلَلُ الْخَلِيلِ، وموقفَ الدَّرْسِ اللُّغَويِّ الحديثِ مِنْ تلكَ الْعِلَلِ سلبًا أو إيجَابًا، وهُوَ ما تُحَاوِلُ الدِّرَاسَةُ الَّتِي بينَ أيدينَا توضيحَهُ بالصُّورةِ المَأْمُولةِ.

أمَّا عَنِ الْمنهجِ الْعِلْمِيِّ المُتَّبَعِ في الدِّراسةِ الرَّاهنةِ؛ فكانَ المنهجَ الوصفيَّ التَّحليليَّ، فقد التزمَ به الباحثُ في عمومِ بحثِهِ لمناسبتِهِ طبيعةَ البحثِ وموضوعِهِ، فقد قامَ الباحثُ في البدايَةِ بجَمْعِ النُّصوصِ اللُّغويَّةِ ذاتِ الصِّلَةِ بالتَّعليلِ الصَّريحِ من حديثِ الخليلِ في كتابِ سيبويْهِ أو غيرِه مِنْ كُتُبِ النُّحَاةِ، ثمَّ قمتُ بتصنيفِهَا إلى أرْبَعَةِ أقْسَامٍ رئيسَةٍ: (عِلَلٍ صوتيَّةٍ، وعِلَلٍ صَرْفيَّةٍ، وعِلَلٍ نحويَّةٍ، وعِلَلٍ دلاليَّةٍ)؛ انطوى تحتَ كلِّ قسمٍ منها عِلَلٌ فرعيَّةٌ تفصيليَّةٌ. وكانَ منهجُ الباحثِ واضحًا في تناولِه للمسائلِ والقضايا التَّعليليَّةِ؛ حيث أبدأ أوَّلًا بإيرادِ نصِّ حديثِ الخليلِ في المسألةِ التَّعليليَّةِ، يسبقُهُ الحكمُ النَّحويُّ الخاصُ بها، ثمَّ يعقبُ ذلك التَّحليلُ والشَّرْحُ لها، ثمَّ توضيحِ رأيِ مَنِ اعْتَمَدَ العلَّةَ مِنَ النُّحاةِ وتابعَ عليهَا، ومَنْ خالفَهَا فرأى غيرَهَا وتفسيرِه لذلك. ثمَّ أعرضُ ذلك كلَّه على مائدةِ الدَّرسِ اللُّغويِّ الحديثِ؛ لنَرى مدى مطابقتِهِ مُعطياتِهِ مِنْ عدمِهِ.

أمَّا عَنْ مَبَاحِثِ الدِّراسَةِ فقَدْ تمثَّلتْ فِي: مُقدِّمَةٍ، أعْقَبْتُهَا أرْبَعَةُ مَبَاحِثَ، ثُمَّ خاتمةٌ تَضمَّنَتْ أهمَّ النتائجِ الَّتِي توصَّلتْ لهَا الدِّرَاسَةُ؛ وكانَتْ مباحِثُ الدِّرَاسَةِ على النَّحْوِ التَّالِي:

- **المَبْحَثُ الأَوَّلُ: بَيْنَ (التَّعْلِيلِ) و(التَّفْسيرِ)؛ رُؤْيَةٌ في المَفْهُومِ والغَايَةِ.**
- **المَبْحَثُ الثَّانِي: رِيَادَةُ الْخَلِيلِ ودَوْرُهُ في تَأْصِيلِ مَنْهَجِ التَّعْلِيلِ النَّحويِّ.**
- **المَبْحَثُ الثَّالِثُ: طرائقُ التَّعليلِ النَّحويِّ وأشكالُهُ عندَ الخليلِ.**
- **المَبْحَثُ الرَّابِعُ: أسلوبُ الخليلِ ومنهجُهُ في عرضِ العِلَلِ النَّحويَّةِ.**

وفي الختام؛ لا بُدَّ مِنَ التَّأكيدِ عَلَى أنَّ مَا قدَّمَهُ البَاحِثُ فِي دِرَاسَتِهِ هُوَ غَايَةُ جُهْدِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ تَوْفِيقٍ فِيهَا أَوْ سَدَادٍ فَمِنَ اللهِ وَحْدَهُ، هُوَ الْمُنْعِمُ صَاحِبُ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ. وَإِنْ كَانَتِ الْأُخْرَى فَمِنْ نَفْسِي وَالشَّيْطَانِ، وَحَسْبِي أَنَّ هَذَا مَبْلَغُ عِلْمِي مَا اسْتَطَعْتُ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَلَيْسَ الْكَمَالُ إِلَّا للهِ وَحْدَهُ –سُبْحَانَهُ–وَآخِرُ دَعْوَانَا: أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

المبحث الأول: بين (التَّعْلِيلِ) و(التفسير)؛ رؤيةٌ في المفهومِ والغَايَةِ:

(أ) –مفهومُ (العِلَّةِ، والتَّعليلِ) لُغَةً:

تَدُورُ الدِّلالةُ اللُّغويَّةُ لـ(العِلَّةِ) في فَلَكِ مَعَانٍ لُغَوِيَّةٍ عَديدةٍ؛ فـ(العِلَّةُ): أثَرٌ يَحُلُّ بالمَحَلِّ فيتغيَّرُ به حَالُ المَحَلِّ. و(العِلَّةُ): المَرَضُ، يقال: عَلَّ الرَّجُلُ يَعِلُّ –بالكَسْرِ–عِلًّا فهُوَ عَلِيلٌ، أي: مريضٌ. و(العِلَّةُ): الحَدَثُ، يَشْغَلُ صاحبَهُ عن وَجْهِهِ أو حَاجَتِهِ. و(العِلَّةُ): تُوضَعُ موضعَ العُذْرِ، ومنهَا قولُهم: (مَا عِلَّتِي وأنَا جَلْدٌ نَابِلٌ)، أي: ما عُذْرِي في تَرْكِ الجهادِ ومَعِيَ أُهْبَةُ القِتَالِ؟! و(العِلَّةُ): السَّبَبُ، يُقالُ: هذا عِلَّةُ لهذا، أي: سَبَبٌ لهُ. [١٩]ولعَلَّ المَعْنَى الأوَّلَ –وهُوَ أنَّ العِلَّةَ أثَرٌ يَحِلُّ بالمَحَلِّ فيتغيَّر به حَالُ المَحَلِّ–هو مَدَارُ المعَانِي الأُخرَى والمُشْتركُ بينها؛ فالمَرَضُ سُمِّيَ عِلَّةً لأنَّ بحُلولِهِ يتغيَّرُ الحالُ من القوَّةِ إلى الضَّعفِ. والعِلَّةُ: الحدثُ الشَّاغِلُ؛ إذْ صَارَ شُغْلًا ثانيًا مَنَعَ صاحبَه عن شُغلِه الأوَّلِ، فيتغيَّرُ حالُهُ بحلولِهِ. أمَّا العِلَّةُ بموضعِ العُذْرِ؛ فلِأنَّ العُذْرَ حَلَّ بالمُعْتَذِرِ فغيَّرَهُ عمَّا اعْتَذَرَ عنه. وأمَّا مُرادفتُها للسَّبَبِ فلأنَّ السَّبَبَ هو ما يُتَوَصَّلُ به إلى غيرِه، وهذا المعْنَى الأخيرُ اسْتُعِيرَ من (الْحَبْلِ) الذي يُتوصَّلُ به إلى الماءِ، ثمَّ اسْتُعِيرَ لكُلِّ ما يُتَوَصَّلُ به إلى الشَّيءِ، فبوُجودِ الحبلِ (السَّبب) يحصلُ التَّوصُّلُ إلى الماءِ فيحدثُ تَغْيِيرٌ. [٢٠]

أمَّا (التَّعْلِيلُ) لُغةً: فهو مصدرٌ قياسيٌّ من الفعلِ الرُّباعيِّ (عَلَّلَ)، و"التَّعْلِيلُ: سَقْيٌ بعدَ سَقْيٍ، وجَنْيُ الثَّمَرَةِ مرَّةً بعدَ أُخْرَى، وتَعَلَّلَ بالأمْرِ واعْتَلَّ بِهِ: تَشَاغَلَ، وعلَّلَهُ بطعَامٍ

وحديثٍ ونحوهما: شَغَلَهُ بِهِمَا؛ يقالُ: فُلانٌ يُعَلِّلُ نفسَهُ بتَعِلَّةٍ، وعَلَّلَتِ الْمَرْأَةُ صَبِيَّهَا بشيءٍ مِنَ الْمَرَقِ ونحوِه لِيَجْزَأَ بِهِ عن اللَّبن. والتَّعِلَّةُ والْعُلالةُ: ما يُتَعَلَّلُ بِهِ". (٢١)

(ب) -مَفهومُ (التَّعليلِ) اصْطِلاحًا:

ظاهرةُ (التَّعْلِيلِ) مِنَ الظَّواهِرِ الَّتي عَرَّضَ للتَّعريفِ بمصطلحِهَا طائفةٌ من علماءِ اللُّغةِ والنَّحوِ وأُصُولِ الفقهِ والفلسفةِ، لأنَّها كانَتِ الْقاسمَ المُشتركَ الَّذي قامَتْ عَلَيْهِ أُصُولُ تِلْكَ العُلُومِ الثَّلاثةِ. وقدْ عُني بتعريفِها -أيْضًا- المُشتغِلونَ بالْكُلِّيَاتِ وبالْحُدُودِ وباصطلاحاتِ الفُنُونِ، فالتَّعليلُ في عُمُومِهِ هو: "تَقْرِيرُ ثُبُوتِ المُؤَثِّرِ لإثْبَاتِ الْأَثَرِ". (٢٢) ويُطلقُ على ما يُسْتدلُّ فيه من العلَّةِ على المَعْلُولِ". والتَّعْليلُ عندَ الفلاسفةِ: "تَبْيِينُ عِلَّةِ الشَّيْءِ، ويُسَمَّى (البُرهانُ اللِّمِّيُّ). (٢٣) وهو عند الأُصُولِيِّينَ: "تَبْيِينُ عِلَّةِ الحُكمِ الشَّرْعِيِّ، وكيفيَّةِ استنباطِهِ واستخراجِهِ بالاجْتِهَادِ". (٢٤)

أمَّا عَنْ تعريفِ (العِلَّةِ) عند النُّحَاةِ فلا نكادُ نرى أحدًا منهم-خاصَّة المتقدمين- يُصَرِّحُ بحدٍّ واضحٍ لها، رغم أهميَّتِها لديهم وكثرةِ ترديدِهم للاصطلاحِ وشيوعِهِ في كتبِهم. وقد ارتبطَ مفهومُ العلَّةِ عندهم بمعنى السَّببيَّةِ، ومن تلكَ الدِّلالةِ اللُّغويَّةِ كان تعريفُ النُّحاةِ لها، فهي تَعني في اصطلاحِهم: "تَغْيِيرَ الْمَعْلُولِ عمَّا كانَ عليه".(٢٥) ويُعَرِّفُها بعضُ المُحْدَثِينَ بقولِهم: "يُرادُ بالعِلَّةِ النَّحويَّةِ تفسيرَ الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ، والنفوذَ إلى مَا وراءَهَا، وشرحَ الأسبابِ التي جعلتها علَى مَا هِيَ عليهِ، وكثيرًا ما يَتَجَاوزُ الْأمرُ الْحَقَائِقَ اللُّغويَّة، ويَصِلُ إلى المُحَاكَمَةِ الذِّهنيَّةِ الصِّرف".(٢٦) ويُعَرِّفُها آخرُ بأنَّها: "الوَصْفُ الَّذِي يكونُ مَظِنَّةُ وَجْهَ الْحِكْمَةِ في اتِّخَاذِ الْحُكْمِ".(٢٧)

(ج) -علاقة (التَّعليلِ) بـ (التَّفْسِيرِ) في ضَوْءِ النَّظريَّةِ التَّوليديَّةِ التَّحويليَّةِ:

يكادُ يتَّفِقُ مفهومُ (التَّعليلِ) في نحونِا العربيِّ ومفهومَ (التَّفسيرِ) في النَّظريَّةِ التَّوليديَّةِ التَّحويليَّةِ؛ في سَعْيِهما كليهمَا إلى تجاوزِ الوصفِ المحضِ للظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ نحوَ تفسيرِهَا تفسيرًا علميًّا، فيه برهانٌ على صحَّةِ القواعدِ التي تُنْتِجُ أنماطَ الكلامِ المختلفة، لكنَّ التفسيرَ في النَّظريَّةِ التَّوليديَّةِ التَّحويليَّةِ عَامٌّ في مُنطلقاتِهِ وغاياتِهِ؛ فمنطلقاتُهُ أنظمةُ اللُّغةِ كلُّها: (النُّحو، والصَّرف، والصَّوت، والدِّلالة المُعجمية)، وغاياتُهُ تفسيرُ مُرَاعاةِ اللُّغةِ -أيًّا كانت-مجموعة من القَواعدِ والضَّوابطِ، ومحاولةُ بناءِ نَحوٍ كُلِّيٍّ يَنْتَظِمُ لُغَاتِ الْبَشَرِ الطَّبيعيَّة كلَّها. (٢٨) ومعروفٌ أنَّ التَّعْلِيلَ في نَحْوِنَا العَرَبِيِّ مَبْنِيٌّ على استقراءِ كلامِ العَرَبِ، إذْ جاءَ متَّصلًا بأحكامِ النَّحوِ مُمتزجًا به؛ حتَّى يُمكنُنَا القولَ -بَشَيْءٍ من التَّجوُّزِ-: إنَّ الحُكْمَ النَّحويَّ وُلِدَ مُعَلَّلًا، فحديثُ القُدماءِ عن الأسماءِ المَبْنِيَّةِ -مثلًا-لا يخلو من توضيحِ لعلَّةِ البناءِ، وإنْ خلا من توضيحِ علَّةِ البناء فإنَّهُ لا يخلو من الإشارةِ إلى أنَّها تُعربُ إعرابًا مَحَلِّيًّا؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ، والتَّأثُرُ بالعواملِ؛ ولهذا يُمكنُ وصفُ علاقةِ التَّعليلِ في النَّحوِ العربيِّ بأنَّها علاقةٌ تلاحُمٍ قويٍّ واتصالٍ وثيقٍ، منذُ النَّشْأةِ وحتَّى النُّضجِ والاكتمالِ.

أمَّا التَّفسيرُ في المَنْهَجِ التَّحْوِيليِّ فهو جُمَاعُ نظريَّاتٍ لغويَّةٍ حديثةٍ تُفسِّرُ أحكامًا نحويَّةً مقرَّرةً مُسبقًا، ولهذا فتلك النَّظريَّاتُ رُؤًى عامَّةٌ وليست خاصَّةً بنَحْوِ لُغةٍ بعينِها، أي إنَّها نظرياتٌ منفصلةٌ عن نسيجِ نَحْوِ اللُّغةِ، ولا يؤدِّي تجاهلُها وعدمُ الأخذِ بها إلى انهيارِ نَحْوِ تلكَ اللُّغةِ. على حين يترتَّبُ على حذفِ التَّعليلِ -مثلًا-من النَّحوِ العربيِّ إلى ضرورةِ بناءِ نحوٍ جديدٍ، له أحكامُه وقواعدُه وأسسُه ونظريَّاتُه، فحذفُ أصْلِ العملِ -مثلًا-يستدعي وضعَ نَحْوٍ جديدٍ أصولُهُ التي بُنِيَ عليها تُعَلِّلُ لجوازِ حذفِ: المبتدأِ، أو الخبرِ، أو الفاعلِ،

أو نائبه؛ في حالةِ عدم الظُّهُور، وغير ذلك ممَّا يُقَدَّرُ ويُحْذَفُ ويُؤَوَّلُ. (٢٩)

ويرجعُ هذا الاختلافُ إلى أنَّ غاية التَّعليل في النَّحو العربيِّ تَبْينُ وجهَ الحكمةِ في اللُّغةِ العربيَّةِ، أمَّا التَّفسيرُ في المنهجِ التَّحويليِّ فغايتُهُ اكتشافُ مَبَادِئَ موحَّدَةٍ تُفَسِّرُ معاييرَ الصَّوابِ اللُّغويِّ في أيِّ لُغةٍ من اللُّغاتِ البشريَّةِ الطَّبيعيَّةِ؛ لِلْإجَابَةِ عَنِ السُّؤَالِ الأسَاس الكبير: "مَا الَّذِي يُمْكِنُ لِدِرَاسَةِ اللُّغةِ أنْ تُسْهِمَ بِهِ في فهمِنا للطَّبيعَةِ البشريَّةِ؟ فمأزقُ التَّفسيرِ الكُلِّيُّ أنَّهُ مشدودٌ إلى الكُلِّيَّاتِ والمَبَادِئِ العامَّةِ والقواعِدِ والعِلَلِ الَّتِي تَخْتَزِنُ عالمَ اللُّغةِ أو تقومُ مقامَهُ"(٣٠)؛ لأنَّه لا يُوجَدُ مستوًى يَرْبِطُ بينَ أحكامِ النَّحْوِ ونظريَّاتِ التَّفسير، على حين تربطُ عللُ الأحكامِ النَّحويَّةِ –مثلُ: أمنِ اللَّبس، وكثرةِ الاستعمال، وغيرهما مِنَ العلل–بينَ أحكامِ النَّحوِ العربيِّ ونظرياتِهِ. (٣١) يتَّضِحُ ممَّا سبقَ؛ أنَّ النَّحوَ العربيَّ ليس خُلْوًا من الطَّاقةِ التَّفسيريَّةِ، ولكنَّهُ يُسمِّي مظاهرَها بأسماءٍ مختلفةٍ، قد يمُرُّ المَرْءُ بها دون أنْ يرى شَبَهًا بينها وبين مَثِيلاتِها في نتائجِ البحثِ اللُّغويِّ الحديثِ، ولكنَّه حينَ يدقِّقُ النَّظرَ لا بُدَّ أنْ يرى الشَّبَهَ الواضحَ البيِّنَ بينَ تلك النَّظريَّاتِ الحديثةِ والأصولِ التي بُنِيَ عليها نحوُنَا العربيُّ.

المبحثُ الثَّاني: رِيَادَةُ الْخَلِيلِ ودَوْرُهُ في تَأْصِيلِ مَنْهَجِ التَّعْلِيلِ النَّحويِّ:

سبقَ وأنْ أشرنَا إلى أنَّ نشأةَ التَّعليلِ النَّحويِّ كانتْ مرافقةً لنشأةِ النَّحْوِ متزامنةً معه، إذْ آوَى إليه النُّحَاةُ ليفسروا بهِ الظَّواهرَ اللُّغويَّة، ويعضِّدوا به قواعدَهم النَّحويَّة، ويرُدُّوا به على تساؤلاتِ الدَّارسينَ لِلُّغةِ والمَعْنِيِّينَ بأمرِهَا. وقدْ مَرَّ التَّعليلُ –شأنُهُ شأنُ الظَّواهرِ اللُّغويَّةِ الأخرى–بمراحِلَ عديدةٍ مِنَ التَّطوُّرِ حَتَّى اكتملَ ونَضَجَ، "وقدْ حملتْ مراحلُ التَّطوُّرِ في التَّعليلِ النَّحْويِّ آثارًا واضحةً مِنَ الظُّرُوفِ التَّاريخيَّةِ التي عاشَهَا النُّحَاةُ، كما عكَسَتْ بِصُورةٍ جَلِيَّةٍ اتجاهاتِهم الفكريَّة، فكشفتْ بذلكَ عَنِ اتِّصالِ البَحْثِ اللُّغويِّ بالمُجتمعِ، وأكَّدَتْ بِصُورَةٍ حَاسِمَةٍ أنَّ العلمَ ليسَ إلَّا وليدَ الظُّرُوفِ الموضوعيَّةِ الَّتي يعيشُ فيها ويتشكَّلُ من خلالِها". (٣٢)

أوَّلاً – التَّعليلُ النَّحْويُّ قَبْلَ فترةِ الخليلِ:

كانَ عبدُ اللهِ بْنُ أبِي إسْحَاقَ الحضرميُّ (ت ١١٧هـ) من أوائلِ النُّحاةِ الَّذين اهتمُّوا بالتَّعليلِ، وقدْ بَلَغَ فيه مَبْلَغًا. وهو مِنَ النُّحاةِ الأوائلِ الَّذِينَ رَوَى عنهم سيبويْهِ في كتابه، وقد ارتبطَ اسمُهُ بالنَّحوِ وقياسِهِ وعللِهِ، قالَ عنه ابنُ سَلَّامٍ: "كانَ أوَّلَ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ، ومَدَّ القِيَاسَ، وشَرَحَ الْعِلَلَ".(٣٣) وقِيلَ عنه –أيضًا–: "إنَّه أوَّلُ من علَّلَ النَّحوَ".(٣٤) وكلُّ هذه الجمل نَكِرَاتٌ لا تُفيدُنَا العلمَ بنَوْعِ العِلَلِ الَّتِي مارسَهَا الحَضْرَمِيُّ، إلَّا ما وصلَنَا من توجيهاتِهِ النَّحويَّةِ المُتناثرةِ في كتبِ تراجمِ النُّحاة والطبقات ومعاني القرآن وغيرها، ويُستَشَفُّ منها أنَّ التَّعليلَ عنده كانَ يَعْنِي: مُجَرَّدَ توضيحِ العِلَلِ البَسِيطَةِ (العلل التَّعليميَّةِ)، أي القرائن التي تُوَجِّهُ السِّياقَ اللغويَّ على نَحْوٍ مُعَيَّنٍ يَحتاجُهُ الصَّوابُ اللُّغَويُّ، فالتَّعليلُ في عصرِهِ لَمْ يَتَعَدَّ حُدُودَ معرفةِ كلامِ العربِ.

وممَّا يُقرِّبُ طبيعةَ التَّعليلِ وسَمْتِه عندَ ابنِ أبي إسْحَاقَ الحضرميِّ ما رَوَاهُ الفَرَّاءُ عنه؛ حيثُ يقول: "مَرَّ الفَرَزْدَقُ بعبدِ اللهِ بن أبي إسحاقَ الحضرميِّ النَّحويِّ فأنشده أبياتًا مِنَ الشِّعرِ؛ حتَّى انتهى إلى قولِهِ:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إلّا مُسْحَتًا أوْ مُجلّفُ

فقال الحضرميُّ للفرزدق: عَلَامَ رَفَعْتَ؟ فقالَ الفرزدقُ: عَلَى مَا يَسُوؤُكَ ويَنُوؤُكَ، عَلَيْنَا أنْ نَقُولَ وعليكُمْ أنْ تَتَأوَّلُوا". (٣٥) فقد استنكرَ الحضرميُّ الرفعَ في الكلمةِ؛ لأنَّ القياسَ فيها النَّصبُ (مُجلِّفًا) عطفًا على (مُسْحَتًا). لكنَّهُ –أي: ابن أبي إسحاقَ–والنُّحَاةَ المُتأخِّرينَ من بعدِه أوَّلُوا الرفعَ فيها على الفاعليةِ أو الابتداءِ. (٣٦)ومِمَّا لا شَكَّ فيه أنَّ

تعليلَ ابنِ أبي إسحاقَ كان نتاجَ مُقدِّمَاتٍ لمُحاولاتٍ تعليليَّةٍ سابقةٍ عليه، ولا شكَّ –أيضًا– أنَّ اهتمامَه الكبير بالقياس يدعمُ ذلك؛ فقد رُوِيَ أنَّ تلميذَه يونسَ بْنِ حبيبٍ سأله يومًا عن كلمةِ (السَّوِيق) –وهو النَّاعمُ من دقيقِ الحنطةِ– هل ينطقُها أحَدٌ من العربِ (الصَّوِيق)؟ فأجابَه الحَضْرَمِيُّ: نَعَمْ، قبيلةُ عمرِو بْنِ تميمٍ تقولُها، ثُمَّ قالَ له: ومَا تُريدُ إلى ذلكَ؟ عَلَيْكَ بِبَابٍ مِنَ النَّحْوِ يَطَّرِدُ ويَنْقَاسُ. (٣٧)

إنَّ حَمْلَ ابنِ أبي إسحاقَ غيرَ المَنْصُوصِ عليهِ عَلَى المَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وقياسَهُ النَّظِيرَ بالنَّظِيرِ لِعِلَّةٍ جامعةٍ بينهما؛ لا شكَّ يَعْنِي نقلَ العربيَّةِ من فطرتِها البسيطةِ إلى التَّجَرُّدِ وإعمالِ العقلِ فيها، ومِنْ ثَمَّ يعني البحثَ عن السَّبب أو العلَّة. ولا يَخفَى أنَّ ابْنَ أبي إسحاقَ كان يعتمدُ كلامَ العربِ المَرْوِيَّ أساسًا له في استنباط العلل وتخريج القياس، وكانت له ثقافةٌ واسعةٌ في ذلك، ودرايةٌ كبيرةٌ بالتُّراثِ ساعدتْهُ على إطلاقِ أحكامِهِ وتعليلاتِهِ النَّحويَّةِ، فهُوَ الَّذِي قِيلَ فيهِ: "هُوَ والبَحْرُ سَوَاءٌ". (٣٨)وهُناكَ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ يَرَى أنَّ أبَا عمرِو بْنِ العَلاء هُوَ مَنْ حازَ قصبَ السَّبْقِ في استعمالِه التَّعليل عن العربِ، فقد أوردَ ابنُ جنِّيٍّ نصًّا عَنِ الأصمعيِّ (ت ٢١٦هـ): "أنَّ أبا عمرِو بنَ العلاءِ سمعَ رجلًا من اليمن يقولُ: (فلانٌ لَغُوبٌ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا)، فقالَ له أبُو عمرِو: أتقولُ: جَاءَتْهُ كِتَابِي! قالَ: نَعَمْ أليْسَ بِصَحِيفَةٍ؟". (٣٩) فقد حمل الأعرابيُّ الكلامَ السَّابقَ على المعنَى فأنَّثَ الفعلَ؛ فاللفظُ المُستخدمُ (كِتَابٌ) وهُوَ مُذكَّرٌ، والمعنى المقصودُ هو (الصَّحيفةُ).

ويُعَدُّ هذا الخبرُ من الإرهاصَاتِ الأولى لظاهرةِ التَّعليلِ عند النُّحاةِ، وحقيقٌ على النُّحَاةِ أنْ تُشْحَذَ عُقولُهم وراءَ طرائقِ التَّعليل، وأنْ تَلهجَ ألسنتُهُمْ بكثرَةِ ذكرِهِ بعد أنْ سَمِعُوا هذا الأعرابيَّ وغيرَه يعلِّلون ما ينطِقُونَ بِهِ وما يُسْأَلُونَ عنه، يقول ابنُ جنِّيٍّ: "أفتُرَاكَ تُرِيدُ من أبي عمرٍو وطبقتِه وقد نَظَرُوا، وتدرَّبُوا، وقاسُوا، وتصرَّفُوا أنْ يسمعُوا أعْرابيًّا جَافيًا غُفْلًا؛ يُعلِّلُ هذا الموضعَ بهذه العِلَّةِ، ويَحتجُّ لتأنيثِ المُذكر بما ذكَرَهُ، فلا يَهْتاجُوا –هم– لِمِثْلِهِ، ولا يَسْلُكُوا فيه طريقَتَهُ! فيقُولُوا: فعلُوا كَذَا لِكَذا، وصنعُوا كَذَا لِكَذا، وقد شَرَعَ لهم العربيُّ ذلك، ووقَفَهُمْ على سَمْتِهِ وأمِّهِ". (٤٠) والمُلاحظُ على التَّعليل قبل عصرِ الخليل أنَّهُ قد اتَّسمَ بسماتٍ واضحةِ المعالمِ؛ يمكنُ أنْ نُجْمِلَها في خمسِ سِمَاتٍ عامَّةٍ:(٤١) أوَّلُها: أنَّ العلَّة كانتْ عربيَّةَ خَالِصَةَ نابعةً مِنْ طبيعةِ اللُّغَةِ نفسِهَا، وليس فيها أثرٌ للمنطقِ أو جموحٌ للخيال. ثانيها: أنَّ التَّعليلَ كانَ يتناولُ قضايا جزئيَّةً ومسائلُ فرعيَّةً، فَبَعُدَ عن الكُلِّيَّاتِ. ثالثُها: أنَّ عِلَلَهم كانتْ بَسِيطَةً، هدفُها فهمُ كلامِ العربِ، ويدورُ معظمُها حولَ العاملِ، وبعضُها يدورُ في فَلَكِ المعنى الَّذي تَوَخَّاهُ المتكلمُ. رابعُها: أنَّ عِلَلَهم كانت متوافقةً مع القواعد، بل أكثرُ من ذلك؛ فإنَّ التَّعليلَ ليسَ إلَّا تبريرَ القواعدِ وإسَاغَتَهَا، ثُمَّ شرحَها لبواعثِها من ناحيةٍ، ولأهدافِها من ناحيةٍ أخرى. وأخيرًا: نُدْرَةُ تعليلاتِهم، لانشغالِهم في تلك الفترةِ الزمنيَّةِ بالتَّقعيدِ للظَّواهرِ اللُّغويَّةِ على حسابِ التَّعليلِ، ومن ثَمَّ لم يتوسَّعُوا فيهِ.

ثانيًا – التَّعليلُ النَّحْوِيُّ إبَّانَ فترةِ الخليلِ:

ما أنْ نكاد نصلُ إلى زَمَنِ الخَليلِ وتلميذِهِ سيبويْهِ حتَّى نَجِدَ قواعدَ النَّحوِ وقضايَاه قد اكتملتْ وتأصَّلتْ، ونتلمَّسَ عللَهُ وقد بَدَتْ في الأُفُقِ ملامحُها راسِخَةً في أذهانِ النُّحَاةِ وكتاباتِهم، يقولُ أحدُ الباحثينَ المُعاصِرينَ: "فإذا ما وصلْنَا إلى الخليلِ وجدْنَا أنَّ العِلَّة قد استكملتْ أسبابُها، وأنَّ النُّحاةَ قد أشرفُوا على الغَايَةِ بها، وأنَّها قَدْ وصلتْ في مراحلِ النُّمُوِّ إلى درجةِ النُّضْجِ، فقد اتَّضَحَتْ معالمُها، وأصبحتْ أداةً فاعلةً للتَّفرقةِ بينَ حالاتِ الكلمةِ المُختلفةِ، وضروبِ الأساليبِ المُتباينةِ".(٤٢) وكتابُ سيبويْهِ أكبرُ دليلٍ على صِحَّةِ ما سبقَ

ذكرُهُ؛ فلا تكادُ تخلو مسألةٌ من مسائلِهِ من تعليلٍ أو توجيهٍ منسوبٍ إلى الخليل، تماشيًا مع مقولةِ تلميذِهِ: "وليسَ شَيْءٌ يُضْطَرُّونَ إِلَيْهِ إِلَّا وهُمْ –أي: النُّحاة–يُحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا".(٤٣)

ولم يكنْ ذلكُمُ الأمرُ بمُستغربٍ من الخليل وقد ضربَ بسَهْمٍ وافرٍ من الذَّكاءِ والعلمِ شَهِدَ له بهِ القاصِي والدَّانِي؛ حتَّى بلغَ بذلك –كما ذكرنا آنفًا–"الغَايَةَ في تصحيحِ القياس، واستخراجِ مسائلِ النَّحو، وتعليلِهِ".(٤٤) وقالَ الزُّبيديُّ عنه: "إنَّه استنبطَ من عِللِ النَّحْوِ مَا لَمْ يستنبطْهُ أحدٌ، ومَا لَمْ يسبقْهُ إلى مِثْلِهِ سَابِقٌ".(٤٥) ويُعلِّلُ الدكتور شوقي ضيف لعبقريَّةِ الخليل وتفرُّدِه فيذهبُ إلى أنَّ: "عَقْلَ الخليلِ كانَ من العُقولِ الخِصْبَةِ النَّادرةِ، فهو لا يُلِمُّ بعِلْمٍ حتَّى يلتهمَهُ التهامًا، بلْ حتَّى يستوعبَهُ ويتمثَّلَهُ وينفذَ مِنْهُ إلى مَا يفتحُ بهِ أبوابَهُ المُوصَدَةَ، وحقًّا ما قالَهُ ابنُ المُقفَّع فيه: مِنْ أنَّ عقلَهُ كان أكبرَ من علمِه، وهو عقلٌ جعله يتَّصِلُ بكُلِّ علمٍ ويجوزُ لنفسِه منه كلَّ ما يبتغي من ثَرَاءٍ في التَّفكيرِ ودقَّةٍ في الاستنباطِ".(٤٦)

لقد صاغتْ عقليَّةُ الخليلِ الفذَّةُ الفريدةُ الأُصُولَ الفكريَّة لنظريَّةِ التَّعليلِ النَّحويِّ التي سار عليه النُّحاةُ من بعدِه؛ وأضحى التَّعليلُ من بعده منهجًا علميًّا له أسسُهُ العلمية الواضحة؛ بعد أن كان مجردَ ملاحظاتٍ عابرةٍ متفرِّقةٍ في ثنايا كتبِ النُّحاةِ. والعِلَّةُ عند الخليلِ بحثٌ خالصٌ عن السَّببِ، وهي ذاتُ طابعٍ عقليٍّ عَرَبِيٍّ مُجَرَّدٍ، تبحثُ فيما وراءَ الألفاظِ، كما أنَّها –أيضًا–عللٌ احتماليَّةٌ لا قطعيَّةٌ مجزومٌ بها، إذْ يُمكنُ –كما يَرَى هو رحمَهُ اللهُ–تلمُّسُ عِللٍ غيرِها أكثر إقناعًا. وقد سبقَ أنْ عرضْنَا وثيقتَهُ التَّاريخيَّة التي رسمتْ أصولَ تلكَ النَّظريَّةِ التَّعليليَّةِ في مُقدِّمةِ هذه الدِّراسةِ؛ حينما سُئِلَ عن العِلل: أعَنِ العربِ أخذَهَا أم اخترَعَها هُوَ؟ فقال: "إنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ على سجيَّتِها وطباعِها، وعرفَتْ مواقعَ كلامِها، وقامَ في عقولِها عللُهُ، وإنْ لم يُنْقَلْ ذلكَ عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه عِلَّةٌ لما علَّلْتُهُ منه، فإنْ أكنْ أصبْتُ العلَّةَ فهو الَّذي التمستُ... فإنْ سَنَحَ لغيري علَّةٌ لمَا عَلَّلْتُهُ من النَّحْوِ هي أَلْيَقُ ممَّا ذكرْتُهُ بالمَعْلُولِ فلْيَأْتِ بِهَا" ".(٤٧)

إنَّ حديثَ الخليلِ السَّابقَ عن التَّعليلِ –والذي لم ينكرْ أحدٌ نسبتَه إليه–وثيقةٌ تاريخيَّةٌ وحديثٌ متخصِّصٌ عن العلل، تُوضِّحُ لنا فضلَ الخليل ودورَه البارزَ في استكناهِ العلل من كلامِ العربِ، فالعللُ قبلَ الخليلِ كانت كامنة ضمنيَّةً، فاستخرجها الخليلُ وأبانَها وصرَّحَ بها، وفصَّلَ القولَ فيها. ونصُّ الخليلِ السَّابقُ –بجانب إثباتِه أسبقيَّةَ الخليلِ وتفرُّدِه في فنِّ التَّعليلِ–يعكسُ لنا حقيقةً مهمَّةً؛ أنَّ ثمَّةَ عنايةً واهتمامًا من قِبَلِ النُّحَاةِ تجاه التَّعليلِ، كانت الدَّافعَ وراء سؤال مُعَاصِري الخليلِ له عَنْ كُنْهِهَا، وأنَّ التَّعليلَ لم يكنْ مُجرَّدَ بَوَادِرَ أو طفراتٍ في عصره، بل كانت محاولةً منه لوضعِ تفسيرٍ شاملٍ لما يُمكنُ أنْ نسمِّيَهُ اليوم (النِّظام اللُّغويّ).

إنَّ نَصَّ حديثِ الخليلِ السَّابقَ فيه تصوُّرٌ دقيقٌ شاملٌ من قِبَلِ الخليلِ للعلَّةِ النَّحويَّةِ؛ يُبْرزُهَا عَلَى أَنَّهَا بِنَاءٌ كَامِلٌ، وصَرْحٌ شاملٌ، مُتَمَاسِكُ العَناصر، مُؤتلفُ الأجزاءِ، مُحكمُ الصِّياغةِ، مُنسجمُ الأعضاءِ والأقسامِ، لِكُلِّ قسمٌ من أقسامِهِ غايةٌ، ولكُلِّ عنصرٍ من عناصره سببٌ وهدفٌ. والمتأمِّلُ في كتابِ سيبويْهِ يلاحظ تركيزَ الخليلِ على الأبواب النَّحوية مُحاولًا أنْ يبرزَ نصيبَها مِنَ التَّعليلِ، ويَخْلُصُ إلى استنتاجٍ يطمئنُّ العقلُ إليه، مفادُهُ: أنَّ التَّعليلَ ظاهرةٌ ثابتةٌ مستقرَّةٌ راسخةٌ في الكتابِ؛ حتَّى إنَّ أحَدَ البَاحِثِينَ المُعَاصِرِينَ رأى أنَّ الكتابَ "لا يُعَلِّلُ لما كَثُرَ على ألسنتِهم واستُنْبطتْ على أساسِهِ القواعدُ، بَلْ يُعَلِّلُ –أيضًا–لِمَا يَخْرُجُ عن تلك القواعدِ، وكأنَّما لا يُوجَدُ أسلوبٌ ولا تُوجدُ قاعدةٌ بدون عِلَّةٍ".(٤٨)

وعلى مَا سبقَ؛ انفتحَ بابُ التَّعليلِ واسِعًا واضِحًا أمامَ النُّحاةِ، "وأخذَ كلُّ حاذقٍ منهم يجلِبُ إليه كلَّ ما يستطيع من غرائبَ ونوادرَ، لم يَقِفُوا بها عندَ أحكامِ الإعرابِ الظَّاهرةِ، بل أدَارُوها في واقِعِ الكلامِ الإعرابيِّ، وتجادَلُوا فيها طويلًا، مُفْضِينَ في كثيرٍ مِنْ جدلِهم إلى فُرُوضٍ وَهْمِيَّةٍ، حتَّى عَقَّدُوا مصنفاتِهم النَّحويَّة تعقيدًا شديدًا، وحتَّى غَدَا كثيرٌ من مباحثِها شيئًا عسيرًا، في ضَوْءِ ما تَقِفَ النُّحَاةُ من المنطقِ أو من الفلسفةِ أو من الفقهِ أو من علمِ الكلامِ".(٤٩) وبهذا يعدُّ الخليلُ –بحقٍّ–المؤسِّسَ الحَقِيقَ لنظريَّةِ التَّعليلِ النَّحويِّ في لغتِنَا العربيَّةِ، وهو سيِّدُ أهلِ الأدبِ قاطبة، في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائِلِ النَّحو وتعليلِهِ.

وسارَ سيبويْهِ على دَرْبِ أستاذِهِ ومنهجِهِ في التَّعليلِ لا يَحِيدُ، فأكْثَرَ مِنَ التَّعْلِيلاتِ في كتابِهِ على نَحْوٍ مَلْحُوظٍ، وكَانَ يَعْتَمِدُ في استنباطِهِ لِلْعِلَلِ "عَلَى مَا وَقَرَ في نفسِهِ مِنْ سَلَامَةِ ذَوْقِ العربِ ورهافةِ حِسِّهِمْ، وميلِهم للتَّخَفُّفِ من كُلِّ ما هو ثقيلٌ، وحبِّهم البُعْدَ عن مواطنِ اللَّبْسِ، وهو في ذلكَ كأُستاذِهِ الخليلِ الَّذي آمنَ بأنَّ العربَ أمَّةٌ حكيمةٌ؛ تعتمد الصَّوابَ والدِّقَّةَ في اختيارِ الألفاظِ وصياغةِ التَّعبيرِ وبراعةِ النَّظَرِ، وتبتعدُ عن كُلِّ ما يُسَبِّبُ ثقلًا أو غموضًا في الكلامِ، فرَاحَ يُعلِّلُ مُتَوَخِّيًا وَجْهَ الدِّقةِ والصَّوابِ، مُبيِّنًا مواطنَ العلَّةِ ونوعِها وسِرَّ استعمالِ العربِ بعضَ الألفاظِ أو التَّعبيراتِ دونَ غيرها".(٥٠)

وتعليلاتُ سيبويْهِ لم تَكُنْ "أكثرَ من إلحاقِ الحكمِ النحَّويِّ بعلَّةٍ يُلقيها صاحبُها بأسلوب الأستاذِ المُقرِّرِ أو العالمِ الواثقِ، فلا ينتظر ردًّا عليه ولا تعقيبًا على كلامِهِ. وكانت عنايتُه موجَّهة للنَّحو ذاتِه، وليس للعِلَّةِ من حيثُ هي، بخلافِ كثيرٍ من النَّحويِّينَ من بعدِه؛ لذا عَدَّهُ بعضُ الدَّارسينَ المُحدثينَ خاتمة مرحلةٍ من تاريخِ العلَّةِ النَّحويَّةِ، اتَّسمتْ بالنُّضجِ الفكريِّ والتَّوسُّعِ العلميِّ في دراساتِ القُرآنِ الكريمِ". (٥١) وبَعْدَ أنْ كانَ التَّعليلُ طلبًا للفهمِ الَّذي ابتغاهُ الدَّارسُون، ومُسوِّغًا لقواعدِ البحثِ للمُتعلِّمينَ، ومُساعِدًا لهم على استيعابِهِ –نجده قد نَمَى بنَمَاءِ الدِّراساتِ وجنحَ إلى التَّعقيدِ، فصارَ النَّحويُّ يحسُّ بضرورةِ مَنْطَقَةِ الظَّوَاهِرِ والقَوَاعدِ والعِلَلِ جميعًا، والعِلَلُ بعدَ أنْ كانتْ لا تؤثِّرُ في المَوْجُودِ في اللُّغةِ، والمُقَنَّنِ في القواعدِ –صارتْ لا تتقيَّدُ بالموجودِ بالفِعْلِ في الظَّواهِرِ اللُّغويَّةِ. وبهذا الفهم لم يَعُدِ الْبَحْثُ النَّحْوِيُّ دِرَاسَةً للمَوجُودِ فقط، بَلْ صارَ يَنْصَبُّ بدرجَةٍ أسَاسِيَّةٍ على عِلَّةِ الوُجُودِ، أي: صارَ بحثًا ميتافيزيقيًّا خلفَ ما هو موجودٌ، لا يُقِرُّ منه إلَّا ما يتَّسِقُ معَهُ أو يَنْبَثِقُ عَنْهُ". (٥٢)

والمُلاحَظُ عَلَى الْعِلَّةِ إبَّانَ فترةِ الخليلِ وتلميذِه سيبويْهِ أنَّها قد اتَّسَمتْ بعدَّةِ سماتٍ عامَّةٍ: (٥٣) أوَّلُها: أنَّها كانتْ عِلَلًا تعليميَّة بسيطة؛ إذْ التقى الخليلُ مع مَنْ سبَقَهُ مِنَ النُّحَاةِ في الغَايةِ من التَّعليل، وهي: مجردُ الفهمِ السليمِ لكلامِ العَرَبِ. ثانيها: أنَّها اتَّسَمَتْ بالشُّمُولِ والاتِّسَاعِ، فأصبحتْ تتناولُ كلَّ جزئياتِ البَحْثِ النَّحويِّ، فلا نكاد نجد مسألةً من مسائلِه ولا قضيَّةً من قضاياه دونَ تعْليلٍ. وثالثُها: أنَّها كانتْ عِلَلًا متينةً مُحكمَةَ البِنَاءِ مَدْعُومةً بالقِياسِ مُوضَّحَةً بالأمثلةِ.

ثالثًا – التَّعليلُ النَّحْويُّ بعدَ الخليلِ:

أثارَ توسيعُ الخليلِ لنِطاقِ العِلَّةِ الاهتمامَ بهَا مِنْ قِبَلِ النُّحَاةِ الَّذين تعاقبوا مِنْ بعدِه، فازْدَادَتِ الْعِنَايةُ بها منذُ ذلكَ الحين، وأخذتْ تشغل حيِّزًا ليس بالقليلِ من عقولِ طائفةٍ كبيرةٍ من النُّحَاةِ، فجاءَ بعد الخليلِ وسيبويْهِ نُحَاةٌ بَصْرِيُّونَ وكُوفِيُّونَ اعتمدُوا التَّعليلَ مَنْهَجًا أسَاسًا في كتاباتِهم، منهم الفرَّاءُ (ت ٢٠٧ه) الذي عُني بالتَّعليلِ وبرعَ فيه، ولم تكنْ عللُهُ

تخلو من الطَّابع الفلسفيِّ وإنْ لجأ في بعضِها إلى السُّهولةِ والوضوح. وكتابُه (معاني القرآن) مَلِيءٌ بالحُجَجِ والبَراهين التي يَرُدُّ بها على عُلماءِ عصرِهِ وسابقِيه، وقد أثْنَى المُبَرِّدُ على جُهدِه فقال: "لولا الفرَّاءُ لسقطتِ العربيَّةُ؛ لأنَّهُ حصَّنَها وضبطَها؛ لأنَّها كانتْ تتنازعَ ويدَّعيها كُلُّ مَنْ أرَادَ".(٥٤)

وكانَ المَبرِّدُ (ت ٢٨٥ه) ومَنْ عاصرَهُ مِنْ نُحاةِ القرنِ الثَّالثِ الهجريِّ يعتبرون العلَّة رديفَ الحكمِ النَّحويِّ لا تفارقُهُ، ولا ينبغي لها –في اعتقادِهم–أنْ تُفارقَهُ. وقد كانَ أبو العبَّاس شديدَ الاهتمامِ بالتَّعليلِ؛ حتَّى كانتِ المُطالبةُ بالتَّعليلِ هي السِّلاحَ الَّذي شَهَرَهُ في مناقشاتِهِ مع الزَّجَّاجِ (ت ٣١١ه) ومن معَهُ في حلقةِ أستاذِهِ ثعلب، وكانت له يدٌ طويلةٌ وحظٌّ موفورٌ فيه، وكان فيه من المُجتهدين. كما عارضَ سيبويْهِ لأنَّهُ قبِلَ قولَ الخليلِ فيها خاليًا مِنَ التَّعليلِ، فغلَّطَهُ في كثيرٍ من المسائل، ولم يكن خلافُهُ معه فيها –غالبًا–فيما يَخُصُّ الْحُكْمَ النَّحويَّ، بل كانَ –في كثيرٍ منها–متعلقًا بما يَخُصُّ عِلَّةَ ذلك الحكمِ. (٥٥) ويبدو –كما سبقَ وذكرْنَا–أنَّ العُلماءَ قد أخذُوا منذُ زمنِ الخليلِ بمبدأِ العِلِّيَّةِ في مؤلفاتِهم؛ "فكُلُّ حُكْمٍ نَحْويٍّ يُعَلَّلُ، وكُلُّ ظاهرةٍ نحويَّةٍ كُليَّةٍ أو جُزئيَّةٍ لا بُدَّ لها من عِلَّةٍ عقليَّةٍ، ولم يكتَفُوا بالعِلَلِ القريبةِ، وإنَّما ذهبُوا يغُوصُون إلى كوامنِ العللِ وخفاياها ودفائنِها، وكُلُّ نحويٍّ بصريٍّ أو كوفيٍّ أو بغداديٍّ يُجرِّبُ ملكاتِهِ الذِّهنيَّة، ويستنبط عللًا جديدةً بحسبِ ما استَخْزَنَ عقلُهُ من قوةِ البُرهان، وبحسبِ مَا بنى فكرَهُ مِنْ عُمْقِ الدِّلالةِ". (٥٦)

وفي بدايةِ القرنِ الرَّابعِ الهجريِّ تَشكَّلتِ العِلَّةُ النَّحويَّةُ بطابعٍ جديدٍ، إذْ زادتِ العِنَايةُ والاهتمامُ بأمرِها من قِبَلِ النُّحاةِ، وبذلوا مَزيدًا من الجهدِ الفِكريِّ لاستكناهِ أسرارها، وبعدَ أنْ كنَّا نرى "التَّعليلَ يُلقى بهِ مُوجزًا عقبَ الحُكمِ النَّحويِّ –رأينَاهُ يَنفردُ بالتَّأليفِ، وينالُ عنايةً أوفر، ويستنفدُ جهدًا أكبر، فتكثر فيه المؤلَّفاتُ ويدخله كثيرٌ من التَّطوُّر". (٥٧) واستمرَّ التَّأليفُ في العِلَّةِ فكثرتْ فيها المُؤلَّفاتُ والمُصنَّفاتُ، منها ما وصلَ إلينا، ومنها ما لم يَصِلْ. وأصبحَ النُّحاةُ يتكلمونَ في: أنواعِ العللِ، وشروطِها، وصفاتِها، وما تَثْبُتُ بهِ وتَصِحُّ، ومسالكِهَا، وقوادحِهَا.

ومِنْ أهَمِّ الْكُتُبِ الَّتِي أفْرَدَتِ الْعِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ بالدَّرْسِ والتَّحليلِ وأبْرَزَها كتابُ: (الإيضاح في علل النَّحو) للزجاجي (ت ٣٣٧ه)؛ وقد "جَمَعَ الزَّجَّاجيُّ في هذا الكتاب العللَ النَّحويَّة التي عُرفت حتَّى عصرِه، سواءً ما اتَّصلَ منها بالحُدودِ وأحكامِ الإعرابِ، وما اتَّصلَ منها بالفروضِ والظُّنونِ الجدليَّةِ، ونَثَرَ في تَضَاعِيف ذلكَ بعضَ آرائِهِ؛ غيرَ متحيِّفٍ لآراءِ من سبقوه من البصريِّينَ والكوفيِّينَ والبغداديِّينَ، فهو يعرض آراءَهم وعللَهم في دقَّةٍ وتَحَرٍّ شديدين، وقد يتدخَّلُ –ورائدُهُ الإنصافُ–فَيُؤْثِرُ رأيًا على رأيٍ، أو عِلَّةً على عِلَّةٍ، وقد يَتْرُكُ ذلك للقارئ ما دَامَتْ لم تَسْتَبِنْ له الحُجَّةُ الصَّحيحةُ التي يحكمُ على أساسِها بين الطَّرفين المُتَعارضين".(٥٨) وكتابُ (الإيضاح في علل النحو) للزَّجَّاجيِّ صورةٌ من صور اتِّصالِ المنطقِ بعلمِ النَّحوِ، ولكنَّها صورةٌ واضحةُ الأجزاءِ بَيِّنَةُ المَعَالِمِ، لم يمزجْ صاحبُها العِلْمَيْنِ مَزْجًا بل قَرَنَ بينَهما؛ تاركًا لكُلٍّ منهما حدودَه ومعالمَه. (٥٩) وعِلَلُ النَّحوِ عندَ الزَّجَّاجيِّ ليستْ عِللًا مُوجِبَةً للأشياءِ المعلولةِ بها، وإنَّما هي مُسْتَنْبَطَةٌ أوضاعًا ومقاييسَ. وقد قسَّمَها الزَّجَّاجيُّ إلى ثلاثةِ أضْرُبٍ: عِللٍ تعليميَّةٍ، وعِللٍ قياسيَّةٍ، وعِللٍ جَدليَّةٍ نظريَّةٍ. والمَقصُودُ بالأُولى: كُلُّ ما يُتَوَصَّلُ به إلى تَعَلُّمِ كلامِ الْعَرَبِ، وبالثَّانية: حَمْلُ الكلامِ بعضِه على بعضٍ لشَبَهٍ لفْظِيٍّ أو مَعْنَوِيٍّ، وبالأخيرةِ: كُلُّ عِلَّةٍ بعدَ العلَّةِ القياسيَّةِ، كالبحثِ في وجهِ الشَّبَهِ بينَ (إنَّ) والفعل.

وإذْ نَصِلُ إلى ابْنِ جنِّيَّ؛ نكونُ قد وصلْنَا إلى أرفعِ مراتبِ الصَّنْعَةِ في القرنِ الرَّابعِ، وبلغْنَا زعيمَ أهلِها بلا مُنازعٍ، فقد وقفَ ابْنُ جنِّيٍّ أمامَ عللَ النَّحوِ وقفةً طويلةً

يدرسُ ويصفُ ويحلِّلُ؛ وكانت غايتُهُ أن يُبَيِّنَ حكمة العربِ في لغتِهم، ويَرُدَّ على مَنْ وَهَّى عِلَلَهم أو ادَّعَى ضعفَها، وقد عقدَ لذلك فصلًا خاصًّا دافعَ فيه عن عللِ النَّحويِّين، وردَّ على مَنْ اعتقدَ فسادَها، مُرجعًا ذلك لضعفِهم هم في أنفسِهم عَنْ إحْكَامِ الْعِلَّةِ. (٦٠) وقد نقلَ حجة هؤلاءِ وردَّ عليها مُبَيِّنًا أنَّ طعنَهم في العِلَّةِ وقولَهم بفسادِها: هَوَسٌ، ولَغْوٌ، وجَهْلٌ. ولم يُفْرِدِ ابْنُ جنِّيٍّ للعِلَّةِ مُؤَلَّفًا إلَّا أنَّهُ تحدَّثَ عنها كثيرًا في كتابه (الخصائص)؛ فقارنَ بين عللِ النَّحويِّينَ وعللِ المُتكلِّمينَ وعللِ المُتفقِّهينَ، واستنتجَ منها أنَّ عللَ النُّحاةِ أقربُ إلى عللِ أهلِ الكَلَامِ منها إلى عِلَلِ أهلِ الفقهِ؛ ذلك أنَّ المُتكلِّمينَ إنَّما يُحيلونَ على الحِسِّ، ويحتجُّونَ فيه بثقلِ الحالِ أو خفَّتِها على النَّفسِ، وليس كذلكَ حديثُ عللِ الفقهِ. (٦١) وقد نفى ابنُ جنِّيٍّ أنْ تكونَ عللُ العربيَّةِ كلاميَّةً تمامًا، فيقول: "ولسْنَا نَدَّعِي أنَّ عِلَلَ أهْلِ العربيَّةِ في سَمْتِ الْعِلَلِ الكلاميَّةِ ألبتَّة، بل نَدَّعِي أنَّها أقربُ إليها مِنَ الْعِلَلِ الْفِقْهِيَّةِ".(٦٢) ثُمَّ يقارن ابْنُ جنِّيٍّ بين علل النَّحوِ وعلل الفقهِ فيقول: "ولستَ تجد شيئا ممَّا عَلَّلَ به القومُ وجوهَ الإعرابِ إلَّا والنفسُ تقبلُهُ، والحِسُّ مُنْطوٍ على الاعترافِ به؛ ألَا تَرَى أنَّ عَوَارِضَ ما يُوجَدُ في هذه اللُّغةِ شيءٌ سبقَ وقتَ الشَّرْعِ، وفزعَ في التَّحَاكُمِ فيه إلى بديهةِ الطَّبْعِ، فجميعُ عِلَلِ النَّحْوِ إذَنْ مُوَطِّئَةٌ للطِّبَاعِ، وعللُ الفقهِ لا ينقادُ جميعُها هذا الانقيادِ".(٦٣) ومع ذلك فإنَّه يُصَرِّحُ بأنَّ النُّحاةَ يَسْتَقُونَ عللَهم من كتبِ أهلِ الفقهِ، "فكتبُ (محمَّدِ بْنِ الحسن) (٦٤) –رَحِمَهُ اللهُ– إنَّمَا ينتزعُ أصحابُنا –أي: النُّحَاة– منها العللَ؛ لأنَّهم يجدونها منشورةً في أثناءِ كلامِهِ، فيُجمع بعضُها إلى بعضٍ بالمُلاطفةِ والرِّفقِ، ولا نجدُ له عِلَّة في شيءٍ من كلامِهِ مُسْتَوْفَاةً مُحَرَّرَةً".(٦٥)

وكانَ من الطَّبيعيِّ في ظلالِ تلكَ البُحوثِ المُستفيضةِ المُتشعِّبةِ الَّتِي خَصَّ بها النُّحاةُ العِلَّة وأدَارُوها عليها –أنْ يتشعَّبَ البَحْثُ النَّحْوِيُّ وتَتَعَقَّدُ دراستُهُ تَعَقُّدًا لا فائدةَ منه لِمَنْ يقصدُ العربيَّة مُتعلِّمًا؛ حتَّى وصلَ الأمرُ ببعضِ النُّحاةِ إلى افتعالِ الْعِلَلِ لكُلِّ ظاهرةٍ نحويَّةٍ، فَاشْتَاطُوا في بحوثِهم حتَّى غَدَتْ أقربَ إلى بُحُوثِ المَنَاطِقَةِ منها إلى بُحُوثِ النُّحَاةِ. وَبِسَبَبٍ مِنْ ذلِكَ؛ تَعرَّضَتِ الْعِلَلُ النَّحْوِيَّةُ إلى الطَّعْنِ والتَّجريحِ من قِبَلِ بعضِهم، وكانتْ أشدُّ الحَمَلَاتِ عليها من قِبَلِ ابْنِ مُضَاءِ القُرْطُبِيِّ (ت٥٩٢هـ)، الَّذي دَعَا إلى نَفْيِ جَمِيعِ الْعِلَلِ النَّحْوِيَّةِ عَدَا العِلَلِ اليَسِيرَةِ الَّتِي تُعِينُ على فهمِ كلامِ العَرَبِ، وأنْ يُستعاضَ عنها بقولِهم: (كَذَا نَطَقَتْ بِهِ الْعَرَبُ).

فابْنُ مُضَاءِ القُرطبيُّ وَجَدَ النَّحْوَ قد أثقلتْهُ تعليلاتُ النُّحاةِ وأقيستِهم، فدعا إلى إلغاءِ القياس وما يلحقُ به من تعليلاتٍ، يقولُ في ذلكَ: "ومِمَّا يَجِبُ أنْ يُسقطَ مِنَ النَّحْوِ العللُ الثَّواني والثَّوالثُ، وذلكَ مثلُ سُؤالِ السَّائلِ عن (زيد) من قولنا: (قَامَ زَيْدٌ): لِمَ رُفِعَ؟ فيُقال: لأنَّهُ فَاعِلٌ، وكلُّ فَاعِلٍ مرفوعٌ. فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعلُ؟ فالصَّوابُ أنْ يُقالَ له: كَذَا نَطَقَتْ بِهِ الْعَرَبُ". (٦٦) لكنَّه أبقى على العِلَلِ الْأُوَلِ التي تُحَصِّلُ لنا المعرفة بكلامِ العربِ، ثمَّ ألغى العللَ الثَّوَانِيَ والثَّوَالِثَ لعدم الحاجةِ إليها. وقسَّمَ تلك العللَ الزائدةَ –من وجهةِ نظرِهِ– على معرفةِ كلامِ العربِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ؛ الأوَّل: قسم مقطوع به. والثَّاني: قسم فيه إقناعٌ. والثَّالث: قسم مقطوع بفسادِه. وقدْ تَابَعَ على نَهْجِ ابْنِ مُضَاءِ القُرطبيِّ السَّابقِ الرَّافضِ للعِلَلِ النَّحويَّةِ أبُو حَيَّانٍ الأندلسيُّ (ت٧٤٥هـ)، إذْ لا يَرَى أيَّةَ فائدةٍ منها تعودُ بالنَّفعِ على النَّحْوِ. ولعلَّ هذا الموقفَ من أبي حيَّانٍ تجاه التَّعليلِ يرجعُ إلى سَبَبين؛ (٦٧) الأوَّل: تأثُرُهُ بالمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ، إذْ كَانَ ظَاهِرِيًّا في الأندلس قبْلَ أنْ يُهَاجِرَ إلى مِصْرَ. والسَّبَبُ الثَّانِي: رغبتُهُ في تيسيرِ النَّحْوِ في عصرِهِ؛ لأنَّهُ رأى –كما يَزْعُمُ– النَّحْوِيِّينَ مُولَعِينَ بكثرةِ التَّعْليلِ،

ولو وضعُوا مكانَ التَّعَاليلِ أحكامًا نحويَّة مُستندةً إلى السَّمَاعِ الصَّحيحِ لكانَ أجْدَى وأنْفَعَ، وكثيرًا ما نُطالِعُ أوْراقًا في تَعْلِيلِ الحُكْمِ الوَاحِدِ ومُعَارَضَاتٍ ومُنَاقشَاتٍ فنَسْأمُ مِنْ ذلكَ، وما يُحَصَّلُ في أيدينا شَيْءٌ من العِلْمِ.

ووقفتْ طائفةٌ مِنَ النُّحَاةِ على العكسِ مِنْ ذلكَ؛ فانْبَرَوْا يُدافعُونَ عَنِ النَّحوِ وعِلَلِهِ، مقابلَ الدَّعَاوَى السَّابِقَةِ الَّتِي حَاوَلَتِ النَّيْلَ مِنْهُ وحَطَّتْ مِنْ وَثَاقَةِ عِلَلِهِ وقُوَّتِهَا. منهم ابْنُ جنِّيٍّ –كما سبقَ وعرضْنَا رأيَهُ–؛ الَّذي سَمَا بالعِلَلِ في قوَّتِها وصِدْقِهَا وبراءَتِهَا من العُيُوبِ، وقُرْبِها مِنَ الإفْهَامِ وبُعْدِهَا عَنِ الْغُمُوضِ والإبْهَامِ. ومنهم –أيضًا–ابْنُ الأنباريِّ؛ الَّذي خَصَّصَ مبحثًا في (لُمَعِهِ) للرَّدِّ على مَنْ أنكرَ القياسَ والتَّعليلَ في العربيَّةِ، وذهبَ فيه إلى أنَّ إنْكَارَ القياسِ إنْكَارٌ للنَّحْوِ؛ لأنَّ النَّحْوَ كُلَّهُ قياسٌ. [٦٨] ومن بعدِهِمَا جاءَ ابْنُ خَرُوفٍ (ت٦٠٩هـ)؛ فوقفَ مُدافعًا عَنِ الْعِلَّةِ وَرَدَّ على ادِّعَاءَاتِ ابْنِ مُضَاءٍ وطعنِهِ على النُّحَاةِ وعِلَلِهِمْ فِي مُؤَلَّفٍ سَمَّاهُ: (تَنْزِيهُ أَئِمَّةِ النَّحْوِ عمَّا نُسِبَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْخَطَأِ والسَّهْوِ). [٦٩] وسَارَ في فَلَكِهِمْ –أيضًا–العَلَّامَةُ السُّيوطيُّ؛ إذْ نَجِدُهُ يُدافعُ عن عِلَلِ العربيَّةِ واصفًا إيَّاها بالقُوَّةِ والمَتَانَةِ، ويَرُدُّ على مُنْكِريها واصفًا قولَهم فيهَا بأنَّهُ: بعيدٌ عَنِ الْحَقِّ، ويُعَضِّدُ لرأيهِ بأقوالِ سابِقِيهِ مِنَ النُّحَاةِ فيقول: "قالَ صَاحِبُ (المُسْتَوفى): إذَا اسْتَقْرَيْتَ أُصُولَ هذهِ الصِّنَاعَةِ، عَلِمْتَ أنَّهَا فِي غَايَةِ الوَثَاقةِ، وَإذا تَأمَّلْتَ عِلَلَهَا عَرِفْتَ أنَّهَا غَيْرَ مَدْخُولةٍ ولا مُتَسَمَّحٍ فيها. وأمَّا ما ذَهَبَ إليه غَفَلَةُ الْعَوَامِّ مِنْ أنَّ عِلَلَ النَّحْوِ تكونُ واهِيَةً مُتَمَحَّلَةً، واستدلالِهم على ذلكَ بأنَّها أبدًا تكونُ هي تابعَةً لِلْوُجُودِ، لا الوُجُودُ تابعًا لها–فَبَعْزِلٍ عَنِ الْحَقِّ". [٧٠]

رَابِعًا – مَوْقِفُ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْحَدِيثِ مِنَ التَّعليلِ النَّحْوِيِّ:

كَمَا انْقَسَمَ الْقُدَمَاءُ تجاهَ الْعِلَلِ إلى قِسْمَيْنِ: مُعَارِضٍ، ومُؤَيِّدٍ –انقسَمَ المُحْدَثُونَ كذلكَ؛ فكانَ مِنْهُمُ المُعَارِضُ الدَّاعِي إلى حَذْفِهَا مِنَ النَّحْوِ؛ إذْ هي–عَلَى زَعْمِهِمْ–لا طَائِلَ مِنْهَا. وكانَ بعضُهُمُ الآخَرُ مُقْتَنِعًا بوجُودِهَا وبدَوْرِهَا في تَثْبيتِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ وأُصُولِهِ. ومِنْ هؤلاءِ البَاحثينَ الَّذِينَ قَبِلُوا التَّعْلِيلَ النَّحْوِيَّ في عُمُومِهِ: (عَلِيٌّ النَّجديُّ ناصفٌ، ومُحمَّدٌ الخِضْرُ حُسينٌ، وغيرُهما كثيرٌ). وقد دافعَ عليٌّ النَّجديُّ ناصفٌ عَنْ فلسفةِ النَّحْوِ وعلِلِهِ، فقالَ: "أنَضِيقُ بِفَلْسَفَتِهِ؟ كَيْفَ؟ وكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الثَّقافةِ اللُّغويَّةِ والدِّينيَّةِ قَدْ دخلتْهُ الفلسفةُ، وأثَّرَتْ فيه، وصبغتْهُ بصبغتِها. وما كانَ مُمْكِنًا أنْ يَسْلَمَ منها النَّحْوُ وَحْدَهُ، وإلَّا لكانَ عجبًا مِنَ الْعَجَبِ، أو تلفيقًا مِنَ التَّلفيقِ، يُرَادُ بهِ إخفاءُ طابعِ الثَّقافةِ وسِمَةِ الْعُصُورِ في النَّحْوِ خَاصَّةً". [٧١]

ثُمَّ يستطردُ في دفاعِهِ مُخْتَصًّا عِلَلَ النَّحْوِ بالحديثِ، فيقول: "أمْ نَضِيقُ بعللِهِ وحُجَجِ المُختلفينَ فيه؟ وكيفَ؟ ومِنْ طبعِ الإنسانِ البحثُ عن الأسرارِ، والسُّؤالُ عن المجهولاتِ، والإنكارُ في الحُجَجِ، فالنُّحَاةُ إنَّمَا يَسْتَجِيبونَ بذلك للطَّبعِ المُستنيرِ في استنباطِ المسائلِ وعرضِها على النَّاسِ؛ فترضى العقولُ وتطمئنُ القلوبُ، وتأخذُ ما تأخذُ عن بَيِّنَةٍ، وتَدَعُ ما تَدَعُ عن بَيِّنَةٍ". [٧٢] وقَدِ اقْتَرَحَ إطارًا عامًّا معياريًّا يمكنُ من خلالِه ضَبْطَ عمليَّةِ إرجاعِ النَّظَرِ في بعضِ العللِ، مُؤَدَّاهُ: الحفاظُ على اللُّغةِ العربيَّةِ في مادَّتِها وأُصُولِها من غيرِ تبديلٍ ولا تَغْيِيرٍ في طرائقِ إعرابِها الموروثةِ، إنْ أردْنَا أنْ تبقى اللُّغةُ العربيَّةُ لغةَ دينٍ ودنيا، لأنَّ "النَّحوَ صالحٌ مشوبٌ يغشاه غُبَارُ الزَّمن، ويختلطُ فيه الجَوْهَرُ بالصَّدَفِ، والنَّافِقُ بالزَّيَفِ، حاجتُهُ أوَّلًا وآخرًا أنْ يَنْفُضَ عنه الغُبَارَ، ويُنَقِّيَ عنه الشَّوَائبَ". [٧٣]

أمَّا المُعارضونَ للتَّعليلِ النَّحويِّ فيقفُ في طليعتِهم إبراهيمُ مصطفى في كتابِهِ: (إحياءِ النَّحْوِ)، وقد دعا فيه إلى إلغاءِ فكرةِ العاملِ من النَّحوِ العربيِّ، وكذا كُلِّ ما ترتَّبَ عليها من آثارٍ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ: "تَهَافُتٍ وَهَلْهَلَةٍ" [٧٤] –عَلَى حَدِّ وَصْفِهِ–. وقد تأثَّرَ بآرائِهِ شوقي ضيفٌ فدعا إلى تيسيرِ النَّحوِ على النَّاشِئَةِ والمتعلِّمينَ؛ وذلكَ بالانصرافِ عَنْ نظريَّةِ

العاملِ وما أدَّتْ إليهِ مِنْ عللٍ ثوَانٍ وثوَالِثٍ، وكذا إلغاءِ الإعرابِ التّقديريِّ والمَحَلّيِّ، وإعادةِ تنسيقِ أبوابِ النّحْوِ، وغيرِها مِنْ الأُصُولِ الّتِي اعتمدَهَا في دعوتِهِ لتيسيرِ النّحْوِ.[٧٥] ويقفُو أثرَ المُعارضينَ للتّعليلِ النّحويِّ مهديٌّ المخزوميُّ في كتابِه: (فِي النّحْوِ العَرَبِيِّ؛ قوَاعِدُ وتَطْبِيقٌ عَلَى المَنْهَجِ العِلْمِيِّ الحَدِيثِ)، فيعارضُ فيه نظريّةَ العاملِ وما ترتّبَ عليها من تعليلاتٍ لا حاجةَ للنّحوِ –مِنْ وجهَةِ نظرِهِ–إليها، فيقولُ: "هذا كتابٌ في النّحوِ أقدِّمُهُ بينَ يَدَيِ الدّارسينَ، مُبَرّأً مِمّا عَلِقَ بالنّحوِ طوالَ عشرةِ قرونٍ من شوائبَ ليستْ مِنْ طبيعتِهِ ولا مِنْ منهجِهِ، فقَدْ ألغيتُ فيه فكرةَ العاملِ إلغاءً تامًّا، وألْغِيَ معَهَا مَا اسْتَتْبَعَتْ مِن اعْتِبَارَاتٍ عَقْلِيَّةٍ لا صِلَةَ لها بالدَّرْسِ النّحْوِيِّ، وأبْطَلْتُ فيهِ جميعَ التّعليلاتِ الّتِي لا تَسْتَنِدُ إلى اسْتِعْمَالٍ، وحَذَفْتُ مِنْ فصولِهِ فُصُولًا لم تكنْ لِتَكُونَ لولا شَغَفُ النُّحَاةِ بالْجَدَلِ الْعَقْلِيِّ، وتَمَسُّكُهُمْ بِفِكْرَةِ الْعَامِلِ".[٧٦]

وحاولَ بعضُ النُّحاةِ التّقْريبَ بينَ المَوْقِفَيْنِ السّابقينِ برأيٍ وَسَطِيٍّ؛ فذهبَ سعيدٌ الأفغانيُّ إلى الإعْجَابِ بالتّعليلِ حينَ يصِفُ شخصيَّةَ ابْنِ جنّيٍّ بقولِه: "والّذي يُعْجِبُ –حقًّا– في ابْنِ جِنّيٍّ مَزِيَّةُ الشُّمُولِ في نَظَرَاتِهِ؛ فإنّ غَوْصَهُ على السِّرِّ أدّاهُ إلى أنْ يَجْمَعَ في حُكْمٍ واحدٍ ما لا يجمعُهُ النُّحَاةُ عَادةً؛ لِعَدَمِ انتباهِهِم إليهِ؛ فقد جمعَ نصبَ جمعِ المؤنّثِ السّالمِ والمُثَنّى وجمعِ المذكّرِ السّالمِ في عِلّةٍ واحدةٍ".[٧٧] في إشارةٍ ضمنيّةٍ منه إلى موقفٍ إيجابيٍّ من التّعليلِ. ونَرَاهُ فِي مَوْضِعٍ آخر يُصنِّفُ العللَ إلى أقسامٍ، ثمَّ يحكمُ على كلِّ صنفٍ منها، مُستحسِنًا بعضها صراحةً ورفضًا بعضها الآخر ضمنيًّا بوصفها بالعللِ الخياليّةِ، فيقول: "أنتَ ترى أنّ بعضَ العِلَلِ النّحويّةِ حِسِّيّةٌ مقبولةٌ، وبعضَها فرضيّةٌ، لكِنْ لهم قسمٌ ثالثٌ مِنَ العِلَلِ، وهو العللُ الخياليّةُ".[٧٨] وهو تقسيمٌ متأثرٌ فيه بتصنيفِ ابْنِ مُضَاءٍ للعللِ، على نحو ما سَبَقَ وعرضْنَا.

المَبْحَثُ الثّالِثُ: طَرَائِقُ التّعْلِيلِ النّحْوِيِّ وَأَشْكَالِهِ عِنْدَ الْخَلِيلِ :

ذكرْنَا فيما سبقَ؛ أنّ الخليلَ هو المؤسِّسُ الحقيقيُّ لفنِّ التّعليلِ النّحويِّ بإجماعِ العلماءِ والباحثينَ قديمًا وحديثًا. وأنّهُ أوّلُ من بَسَطَ القَوْلَ في العِلَلِ، وأنّهُ استنبطَ مِنْها ما لم يَسْتَنْبِطْهُ أحدٌ أو يَسْبِقْهُ إليهِ سَابِقٌ. وأنّ تعليلاتِهِ الّتِي امتلأتْ بها صفحاتُ كتابِ تلميذِه سيبويْه وكتب خالفِيهِ مِنَ النُّحَاةِ –قد اسْتَغْرَقَتْ مُعْظَمَ الْأَحْكَامِ النّحْوِيَّةِ، وكذا شَمِلَتْ جميعَ مُستويَاتِ الدَّرْسِ اللّغويِّ المَعْرُوفِ حاليًّا: (الصّوتيِّ، والصّرفيِّ، والنّحويِّ، والدّلاليِّ)؛ فلم يَزِدْ أحَدٌ من النُّحاةِ بعدَه في هذا الفنِّ شيئًا ذا بَالٍ، بل قفَوْا جَمِيعًا أثرَهُ مُردِّدِينَ أو مُفصِّلِينَ لآرائِهِ التّعليليّةِ. وفي مبحثِنا الحاليِّ نستعرضُ أصنافَ العللِ وأشكالِها عندَ الخليلِ بشَيْءٍ مِنَ التّفْصِيلِ والتّحْلِيلِ.

أَوّلاً – التّعْلِيلُ الصّوْتِيُّ عِنْدَ الخَلِيلِ:

كَمَا ثَبُتَتْ لِلْخَلِيلِ رِيَادةٌ –لا نزاع فيها–في فنِّ التّعليلِ عامّةً؛ كانَ الخليلُ –أيضًا–من أوائلِ علماءِ العربيّةِ الّذِينَ التفتُوا إلى فكرةِ التّعليلِ الصّوتيِّ بشكلٍ خاصٍّ. وأعتقدُ أنّ أوّلَ اعتلالٍ صوتيٍّ تَجلّتْ فيه عبقريّةُ الخليلِ تمثّلَ في طريقةِ بنائِهِ لأوّلِ مُعْجَمٍ عربيٍّ –مُعْجَمِ (الْعَيْنِ)–؛ حيثُ عَلّلَ فيهِ ترتيبَهُ وتنظيمَ حروفِهِ حسبَ مخارجِها؛ مُقْتَنِعًا بأنّ صَوْتَ (الْعَيْنِ) هو أبْعَدُ صَوْتٍ له مَخْرَجٌ مُحَدَّدٌ مَعْرُوفٌ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ. ومِنْ أهَمِّ أنْوَاعِ العِلَلِ الصّوتيّةِ الّتِي وَرَدَتْ عَنِ الْخَلِيلِ:

١- عِلَّةُ المُناسبةِ بينَ اللَّفظِ ومدلولِهِ (المُشاكَلَةُ الصَّوتيَّةُ بينَ الدَّالِّ ومَدْلُولِهِ):

أوَّلُ مَن الْتَفَتَ إلى هذا البَابِ من اللُّغويِّينَ كانَا الخليلَ وسيبويْهِ، فحَازَا قصَبَ السَّبْقِ فيه باعترافِ النُّحَاةِ أنفسِهم، حيثُ لاحظَا مناسبةً وانسجامًا كائِنَيْنِ بينَ الأصواتِ ومدلولاتِها في الوَاقعِ اللُّغويِّ. ويمكن أنْ نُعِدَّ تلكَ المناسبةَ نوعًا مِنَ التَّماثُلِ الَّذِي يُسَبِّبُهُ التَّمَازُجُ بينَ الصُّورةِ الصَّوتيَّةِ والحَدَثِ أو الفِعْلِ، وهو ما يُومِئُ إلى وُجُودِ عَلَاقةٍ طبيعيَّةٍ مُوجَبَةٍ بينَ الصَّوْتِ وقيمتِهِ اللُّغويَّةِ والبيانيَّةِ. وهذا ما قد يُؤَكِّدُ لنا أنَّ اللغةَ في نشأتِها أخذتْ طابعَ (المُوَاضعَةِ، أو المُحَاكاةِ الصَّوتيَّةِ، أو المُمَازَجَةِ الطَّبيعيَّةِ) بينَ الدَّالِّ ومَدْلُولِهِ، وقدْ أشَارَ السُّيوطيُّ إلى ذلكَ في بابٍ سمَّاهُ: (المُناسَبَةُ بَيْنَ اللَّفْظِ ومَدْلُولِهِ)، [٧٩] وضَرَبَ الأمثلةَ المُبرهنةَ على صِحَّةِ تِلْكَ الفَرْضِيَّةِ اللُّغَويَّةِ. وقدْ نبَّهَ على تلك الْأَسْبَقِيَّةِ والرِّيَادَةِ ابْنُ جنِّيٍّ في كتابِه الخصائص، وبذلَ جهدًا حميدًا في سبيل تذليلِ رؤيةِ الخليلِ وتلميذِه في هذا البابِ، وساهمَ في توضيحِها في بابٍ سمَّاهُ: (إمْسَاسُ الألفاظِ أشْبَاهَ المَعَانِي). وبَدَأَ حديثَهُ فيه بإشادةٍ وفخرٍ بما اكتشفَهُ الخليلُ في هذا الموضعِ الشَّريفِ، وهذا المبحثُ الطَّريفُ، فيقول: "اعْلَمْ أنَّ هذا موضعٌ شريفٌ لطيفٌ، قد نبَّهَ عليه الخليلُ وسيبويْهِ، وتَلَقَّتْهُ الْجَمَاعَةُ بالقَبُولِ له، والاعترافِ بصِحَّتِهِ، قالَ الخليلُ: كأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا في صَوْتِ الْجُنْدُبِ استطالةً ومَدًّا فقالوا: (صَرَّ)، وتوهَّمُوا في صوتِ البَازِيِّ تقطيعًا فقالوا: (صَرْصَرْ)". [٨٠]

وقَدْ تَابَعَ تلميذُهُ سِيبَوَيْهِ –كَعَادَتِهِ–على تَوْضِيحِ فِكْرَةِ أستاذِهِ؛ فَزَادَها جَلَاءً وَوُضُوحًا بالأمثلةِ الدَّالةِ على صحَّتِهَا؛ فيقول: "ومِنَ المَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ على مِثَالٍ واحدٍ حِينَ تقاربَتِ الْمَعَانِي قولُكَ: (النَّزَوَانُ، والْقَفَزَانُ)، وإنَّما هذه الأشياءُ في زَعْزَعَةِ الْبَدَنِ واهتزازِهِ في ارتفاعٍ. ومثلُ هذا: (الْغَلَيَانُ)؛ لأنَّهُ زَعْزَعَةٌ وتَحَرُّكٌ. ومثلُهُ: (الْغَثَيَانُ)؛ لأنَّهُ تَجَيُّشُ نَفْسٍ وتَثَوُّرُها. ومثلُهُ: (الْخَطَرَانُ، واللَّمَعَانُ)؛ لأنَّ هذا اضْطِرَابٌ وتَحَرُّكٌ، ومثلُ ذلك: (اللَّهَبَانُ، والْوَهَجَانُ)؛ لأنَّهُ تَحَرُّكُ الْحَرِّ وثَوُرُهُ، فإنَّما هو بمنزلةِ (الْغَلَيَانِ)". [٨١]

وهذا التَّعليلُ الصَّوتيُّ الَّذِي ثَبُتَ صِحَّةُ نسبِهِ لعلماءِ لغتِنَا القُدَامَى: (الخليل، وسيبويْهِ) يُطلقُ عليه في الدَّرْسِ اللُّغويِّ الحديثِ اصطلاحُ: (Onomatopoeia) أي: (التَّسميةُ بالمُحاكاةِ الصَّوتيَّةِ)، أو: عَمليَّةُ المُجانسةِ بينَ الشَّكْلِ والْحَدَثِ. ونبَّهَ إليهِ عَالِمُ اللُّغَةِ الشَّهيرُ فرديناندُ دي سوسير؛ حينَ أشارَ إلى العلاقةِ الكائنةِ بينَ الدَّالِّ: (أي: الصُّورةُ الصوتيَّةُ الأكوستيكيَّةُ للكلمةِ) والمدلول: (أي: المُتَصَوَّرُ الذِّهنيُّ ذاتُهُ، أو: المعنَى)، وأنَّهما أشْبَهُ بكِيانٍ واحدٍ لا يَتَجَزَّأُ، ذِي وَجْهَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مُلْتَحِمَيْنِ التِحَامَ وَجْهِ الورقةِ وقفاها، وأنَّ الرَّابطَ بينَهما رابطٌ اعتباطِيٌّ، وهو ما يُعرفُ اليومَ باسْمِ: عِلْمِ الأصْوَاتِ الأكُوستيكيِّ: (Acoustic Phonetics). [٨٢]

يتبيَّنَ فيمَا سبقَ؛ أنَّ الخليلَ بنَ أحمدَ كانَ مِنْ الأوائلِ الَّذِينَ أدركوا أنَّ أصْلَ اللُّغةِ يرجع إلى عمليَّةِ محاكاةٍ للطَّبيعةِ، بمعنى: أنَّ أوَّلَ نشأتِها كانَت بمُمَاثَلةِ أصواتِ المسموعاتِ، ثمَّ تطوَّرتْ حتَّى تباعَدَ ما بينَ مدلولاتِها الحسِّيَّةِ الأولى ومدلولاتِها المعنويَّةِ الَّتِي آلتْ إليها، مثل: (دَوِيِّ الرِّيحِ، وحَنِينِ الرَّعْدِ، وخَرِيرِ المَاءِ، وشَحِيحِ الحِمَارِ، ونَعِيقِ الغُرَابِ، وصَهِيلِ الفَرَسِ، ونَزِيبِ الظَّبْيِ، ... وغير ذلك)، ثمَّ وُلِدَتِ اللُّغَاتُ فيمَا بَعْدُ. وحينئذٍ؛ يغدو التَّماثُلُ مظهرًا دلاليًّا في ارتباطِ الدَّوَالِّ بالمَدْلُولاتِ، وكانَ الخليلُ الأوَّلَ مِنْ بين عُلَمَاءِ العربيَّةِ القائلينَ بهذا الرَّأي.

٢- عِلَّةُ التَّخْفِيفِ بِالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ؛ [إبْدَالِ يَاءِ (فَعِيلٍ، وفُعَيْلٍ) وَاوًا عِنْدَ الإضَافَةِ بالنَّسَبِ]:

من طرائقِ التَّعليلِ الصَّوتيِّ الَّتِي كانَ يلجأُ إليها الخليلُ (عِلَّةُ التَّخفيفِ)؛ وهي مِنْ تعليلاتِ الخليلِ الموضوعيَّةِ الَّتِي استخلصَها نتيجةَ فهمِهِ لطبيعَةِ الكلامِ العربيِّ، وإدراكِهِ

لسحر لغتِنَا العربيَّةِ الَّتِي تجنحُ دائمًا إلى (التَّخفيفِ) والْبُعْدِ عَنْ كُلِّ ما يُثْقِلُ اللِّسَانَ العربيَّ وعمليَّة النُّطْقِ السَّليم. ومن الأمثلةِ على (عِلَّةِ التَّخفيفِ) بالإعْلالِ والإبْدَالِ ما رَوَاهُ سيبويْهِ عَنْ أُسْتاذِهِ الخليلِ في بابِ الإضَافَةِ إلى: (فَعِيلٍ) و(فُعَيْلٍ) مِنْ بَنَاتِ (الياء) و(الواو) الَّتِي (اليَاءَاتُ) و(الوَاوَاتُ) لامَاتُهُنَّ، وما كانَ في اللَّفْظِ بمنزلتِها.

يقولُ سِيبَوَيْهِ –كَعَادتِهِ–سَائِلًا الْخَلِيلَ: "وَسَأَلْتُهُ –يَعْنِي: الْخَلِيلَ–عَنِ الإضَافَةِ إلى (حَيَّةٍ)؟ فقالَ: (حَيَوِيٌّ)، كراهة أنْ تَجتمعَ (اليَاءَاتُ). والدَّلِيلُ على ذلكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي (حَيَّة بْنِ بَهْدَلَة): (حَيَوِيٌّ)، وحَرَّكْتُ (اليَاءَ) لأنَّهُ لا تكونُ (الواوُ) ثَابِتَة وقبلها (يَاءٌ) ساكنةٌ ... وسألْتُهُ –أي: الْخَلِيلَ–عن الإضَافةِ إلى (عَدُوٍّ)؟ فقال: (عَدُوِّيٌّ)، وإلى (كَوَّةٍ)؟ فقال: (كَوِّيَّ)، وقال: لا أُغَيِّرُهُ لأنَّهُ لَمْ تَجْتَمِعِ (الْيَاءَاتُ)، وإنَّمَا أُبْدِلُ إذا كَثُرَتِ (اليَاءَاتُ) فأفِرُّ إلى (الوَاوِ)، فإذا قَدِرْتُ على (الوَاوِ) ولَمْ أَبْلُغْ مِنَ (اليَاءَاتِ) غَايَةَ الاسْتِثْقَالِ لَمْ أُغَيِّرْهُ". (٨٣)

لقد علَّلَ الْخَلِيلُ –في جَوابِهِ السَّابقِ عَنْ سؤالِ تلميذِه سِيبويْهِ–ما حدثَ من تَغْيير فِي بِنْيَةِ الكلمةِ؛ نتيجة إضافةِ (ياءِ) النَّسَبِ المُشدَّدَةِ إلى اسمٍ مُنْتَهٍ بـــ(ياءٍ) مشدَّدَةٍ: (حَيَّةٍ)، بعدَ حذفِ (تاء) التَّأنيثِ منه –طبعًا–عندَ النَّسبِ؛ فتكون المحصِّلةُ النِّهائيَّةُ وُجُودَ أربعِ (يَاءَاتٍ) مُتتابعاتٍ في اسمٍ واحدٍ على نحو: (حَيِّيٌّ)، وهذا يُمَثِّلُ ثقلا على اللسان؛ لأنَّ العربَ كرهوا أنْ تَتَوَالى في الاسمِ الواحدِ أربعُ (يَاءَاتٍ) مُتتابعاتٍ، فأبْدَلُوا (الياءَ) الثَّانية (واوًا) هُروبًا مِنْ هذا الثِّقَل، وجُنوحًا منهم إلى (التَّخفيفِ) على اللِّسَان، فيصير النَّسبُ إلى الكلمةِ بعدَ الإبدالِ: (حَيَوِيٌّ).وواضِحٌ جَلِيٌّ أنَّ الثِّقَلَ الَّذي أشارَ إليه الخليلُ في نصِّهِ السَّابقِ ثِقْلٌ نَاتِجٌ عَنْ عُسْرٍ في عمليَّةِ النُّطْقِ لأسبَابٍ عضويَّةٍ، وقد جاءَ هذا العُسْرُ نتيجة التقاءِ حرفين مُضعَّفَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مُتَمَثِّلين في كلمةِ: (حيِّيٌّ)، وأمثالُ هذا النَّوْعِ مِنَ الأصواتِ العَسِرَةِ على أجهزةِ نُطْقِ الإنسانِ يستبعدُهَا علمُ اللُّغةِ الحديثِ؛ كما يشيرُ لذلك عالمُ اللُّغةِ فندريس: "حيثُ يُوجدُ احتجازٌ عضليٌّ يُعطي للسَّامعِ طابعَ العُنْفِ، وتَتَخَلَّلُهُ أنواعٌ مِنَ الاسترخاءِ المُفَاجِئِ، ومواقعُ الوزنِ والاصطدام، ولَقَدْ سَمَّى فندريس هذه المجموعة الصَّوتيَّة بـــ: المَجْمُوعَةِ عَسِيرةِ النُّطق (Hardness Pronunciation)؛ ممَّا أدَّى إلى استبعادِهَا". (٨٤)

إنَّ طلبَ الخِفَّةِ أو (التَّخفيفَ) يُعَدُّ مظهرًا من مظاهرِ التَّفسيرِ اللُّغويِّ الَّذِي يَنْبَنِي على الذَّوْقِ الاستعماليِّ لِلُّغَةِ، ويُعدُّ مطلبًا حثيثًا سَعَى إليه علمُ اللُّغةِ الحديثُ على مدارِ بحثِهِ، من بابِ التَّيسيرِ والتَّسهيلِ على دراسي اللُّغة ومتعلِّميها، يقولُ تمَّام حسَّان: "مِنْ مظاهرِ الطَّاقةِ التَّفسيريَّةِ في النَّحوِ العربيِّ ظاهرةُ التَّعليلِ لأحكامِ النَّحو وأقيستِهِ، ولعلَّ علَّة (طلبِ الخِفَّةِ) تكونُ أوْسَعَ الْعِلَلِ الْعَرَبِيَّةِ مجالًا للتَّطبيق، وحسبُهُا أنْ تَجِدَ اعترافًا مؤكَّدًا من علمِ اللُّغةِ الحديثِ، إذْ تَجِدُ لنفسِها مكانًا مهمًّا بينَ مبادئِهِ تحتَ عنوان: (Economy of Effort) أي: (الاقتِصَادُ في المَجْهُودِ العَضَلِيِّ) ".(٨٥) والمُرادُ بالاصطلاحِ السَّابقِ: هو التَّخفيفُ عن أجهزةِ النُّطقِ من الثِّقلِ النَّاتجِ عن توالي الأمثالِ أو النَّظائرِ المُتقاربَةِ في المخارجِ؛ عن طريقِ: (الإدْغامِ مثلًا، أو: الإعْلالِ والإبْدالِ، أو: الإقلابِ، أو: الإمالةِ، أو: تخفيفِ الهمزةِ ... إلخ من وسائلِ التَّسهيل). والحقُّ أنَّ الاصْطِلَاحَ السَّابقَ: (الاقتصادَ في المَجْهُودِ العضليِّ) اصطلاحٌ ثابتٌ لدى نحاتِنَا القدماءِ، فقد ذكرَهُ السُّيوطيُّ في معرضِ حديثِهِ عن: (الإمَالةِ)، حيثُ يقولُ: "ولمَّا كانتِ (الإمالةُ): تَقْرِيبَ الأصواتِ بعضِها مِنْ بعضٍ، لضربٍ من التَّشاكُلِ، فإنَّها تُؤدِّي لضَرْبٍ مِنْ تجانسِ الأصواتِ، وإلى (الاقتصادِ في المَجْهُودِ العضليِّ) في الأداءِ الصَّوْتِيِّ؛ لأنَّ عملَ اللِّسَانِ يكونُ من وجهٍ واحدٍ". (٨٦)

٣- عِلَّةُ الإِتْبَاعِ الْحَرَكِيُّ؛ [عِلَّةُ بناءِ (مُنْذُ) على الضَّمِّ إِتْبَاعًا لِلضَّمِّ السَّابِقِ في حَرْفِ (المِيم)]:

بيَّنَ الخليلُ علَّة بناءِ كلمةِ (مُنْذُ) على الضَّمِّ؛ مُرجعًا ذلك إلى سببين؛ الأوَّلُ: أنَّها غايةٌ للزَّمان، والثَّاني: أنَّ مِنْ عادةِ اللِّسان العربيِّ إتْبَاعَ الضَّمِّ الضَّمَّ، وهي علَّةٌ صوتيَّةٌ الغرضُ منها التَّخفيفُ والتَّسهيلُ على اللسان، يقول سيبويه: "وسألتُ الخليلَ: عَنْ (مَعَكُمْ، ومَعَ)، لِأيِّ شيءٍ نصبتَها؟ فقال: لأنَّها استُعملتْ غيرَ مضافةٍ اسمًا كـ(جَمِيعَ)، ووقعتْ نكرةً، وذلك قولك: (جَاءَا معًا وذهبَا معًا، وقد ذهبَ مَعَهُ، ومَنْ مَعَهُ)، صَارَتْ ظَرْفًا، فجعلوها بمنزلةِ: (أمَامَ، وقُدَّامَ) ...، وأمَّا (مُنْذُ) فضُمَّتْ لأنَّها للغايَةِ، ومَعَ ذا –أي: إضَافة لِلسَّبَبِ السَّابق–أنَّ من كلامِهم أنْ يُتبعُوا الضَّمَّ الضَّمَّ، كما قالوا: (رُدُّ يا فتى)". (٨٧)

وقد تَابَعَ على هذه العِلَّةِ النُّحَاةُ من بعدِ الْخَلِيلِ، فَرَدَّدَها سِيبويْهِ عنْهُ في غَيْرِ مَوْضِعٍ بالكتابِ، وتابعَ على ذكرِها –أيضًا–ابْنُ السَّراجِ عَزْوًا إلى سيبويْهِ، إذْ يقولُ: "وهي –أي: (منذ)–مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، وإنَّما حُرِّكَتْ لذلك لأنَّ قبلها ساكنًا، وبُنِيَتْ على الضَّمِّ لأنَّها غايةٌ عند سيبويْهِ". (٨٨) واعتمدَها بعدَهم ابْنُ يعيش مُسْهِبًا في شرحِها قائِلًا: "وإنَّمَا حُرِّكِتْ (مُنْذُ) لكون (النُّون) قبلَها ساكنة، وضُمَّتْ إتْبَاعًا لِضَمِّ (الميم)؛ إذِ (النُّونُ) خَفِيَّةٌ لأنَّها غُنَّةٌ في الخيشوم ساكنةٌ فكانتْ حاجزًا غيرَ حصينٍ، ولو بنَوْهَا على الْكَسْرِ بمقتضى التقاءِ السَّاكنين لخرجُوا مِنْ ضَمٍّ إلى كسرٍ، وذلك قليلٌ في كلامِهم، ومثلُهُ في الإتْبَاع قولُهُمْ: (مُنْتُنٌ)، فمنهم مَنْ يضُمُّ (التاء) إتْبَاعًا لضمَّةِ (الميم)، ومنهم مَنْ يقول: (مِنْتِنٌ) بكسر (الميم) إتْبَاعًا لكسرةِ (التاء)؛ إذِ (النُّونُ) لخفائها وكونِها غُنَّةً في الخيشومِ حاجزٌ غيرُ حصينٍ". (٨٩)

وعلى ما سَبَقَ؛ يتَّضِحُ لنا أنَّ عِلَّة بناء (مُنْذُ) عندَ الخليلِ –والنُّحَاةِ مِنْ بَعْدِه–هي أنَّها غايةٌ. وعِلَّةُ بنائِها على (الضَّمِّ) –كما فسَّرَهَا الخليلُ ومَنْ تبعَهُ مِنَ النُّحَاةِ–خاصَّةً دونَ غيرِها مِنَ الحركاتِ هي (عِلَّةُ الْإِتْبَاعِ)؛ الحاصلة في حرفِ (الذال) لحرفِ (الميم)، وساعدَ على ذلك سُكُونُ (النُّون) بينَهما عنصرًا خاملًا صوتيًّا. فكان عاملُ الانسجامِ بينَ الحركات، وتأثيرُ بعضِها في بعضِ العَامِلَ الرئيسَ في إتْبَاعِ حركةِ (الدَّال) لحركةِ (الميم) وضمِّها، إذْ مِنْ عادةِ العربِ إتْبَاعُ الضَّمِّ الضَّمَّ. وتُدْعَى هذه الظاهرةُ في علمِ الأصواتِ الحديثِ: بـ(الْإِتْبَاعُ الحَرَكِيُّ)، ويُطلقُ عليها في علم اللُّغةِ الغربيِّ اصْطِلَاحُ: (التَّمَاثُلِ والمُجَانَسَةِ) وترجمتُهُ: (Assimilation).وينقسمُ هذا (الإِتْبَاعُ الحَرَكِيُّ/ التَّمَاثُلِ) إلى قسمين؛ (٩٠) الأول: (الإتباعُ التَّقَدُّمِيُّ)؛ وهو أنْ يتأثَّرَ الصَّوتُ الثَّاني بالصَّوْتِ الأوَّلِ، ويُسَمَّى –أيضًا– بـ: (الإتباعِ المُقْبِلِ). والثَّانِي: (الإتباعُ الرَّجْعِيُّ)؛ وهو أنْ يتأثَّرَ الصَّوتُ الأوَّلُ بالصَّوتِ الثَّاني، ويُسَمَّى –أيضًا– بـ: (الإتْبَاعِ الْمُدْبِرِ). وعلى ما سَبَقَ؛ فالإتْبَاعُ الحَاصِلُ في كلمةِ (مُنْذُ) هو من النَّوعِ الأوَّلِ، وهو التَّأثُّرُ التَّقَدُّمِيُّ المُقْبِلُ؛ لأنَّ حركة (الدَّال) الضَّمَّ تأثَّرَتْ بالتَّبَعيَّةِ بحركةِ (الميم) الضَّمِّ في أوَّلِ الكلمةِ.

و(الإِتْبَاعُ الحَرَكِيُّ) الَّذي أشارَ إليه الخليلُ نوعٌ مِنْ أنواعِ (التَّمَاثُلِ الصَّوتيِّ) عندَ اللُّغويِّينَ المُحْدَثِينَ، فالتَّمَاثُلُ –كما يُعَرِّفُهُ اللُّغَوِيُّونَ المُحْدَثُونَ–هُوَ: "تَأَثُّرُ الأصواتِ المُتَجَاورةِ بعضِها ببعضٍ تَأَثُّرًا يُؤَدِّي إلى التَّقاربِ في الصِّفةِ أو المخرجِ تحقيقًا للانسجامِ الصَّوتيِّ، وتيسيرًا لعمليَّةِ النُّطقِ، واقتصادًا في الجُهْدِ العَضَلِيِّ". (٩١) فالانسِجامُ الصَّوتِيُّ يلزمُهُ أنْ تَتَّسقَ الحروفُ بعضُها مع بعضٍ؛ بحيثُ إذا تجاورَ حرفانِ متنافرانِ يؤدِّي نطقُهما إلى ثِقَلٍ ما –فلا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرِ أحَدِهما لِتَخِفَّ الكلمةُ على اللِّسَانِ ويسهلَ النُّطْقُ بها. والحقُّ أنَّهُ من الإنصافِ أنْ أشيرَ هنا إلى أنَّ اللُّغويِّينَ القُدَامَى لم يَغفلُوا عن هذه الظَّاهرةَ، فقد تناولها سيبويْهِ بالدَّرسِ وأطلقَ عليها اصطلاحَ: (المُضَارعةِ)، وقصدَ بها: تقريبَ الأصواتِ المُتجاورةِ بعضِها مِنْ بعضٍ، فضارَعُوا بها أشْبَاهَ الحُروفِ. (٩٢) كما تناولها ابْنُ

جنِّيٍّ بالدَّرس –أيضًا– وأطلقَ عليها اصْطلاحَ: (التَّقريبِ). [٩٣] ودرسَها ابْنُ يعيش واسِمًا إيَّاهَا: بـــ(التَّجنيس) وتقريبِ الصَّوتِ مِنَ الصَّوتِ.[٩٤]

٤- عِلَّةُ كَرَاهَةِ تَوَالِي الْأَمْثَالِ؛ [الْأَصْلُ الْبُنْيَوِيُّ للفظةِ (مَهْمَا)]:

أوْمَأَ الخليلُ لقضيَّةِ الأصل البُنيويِّ للأداةِ الشَّرطيَّةِ (مهما)، حيثُ زعمَ أنَّ أصلها: (مَا) ثم ألحقتْ بها (ما) الزَّائدةُ على نحو: (أينما، وكيفما)، ثمَّ أبدلوا (الهاء) من (الألف) الأولى كراهة توالي الأمثال، يقول سيبويْهِ ناقلًا علَّة الخليلِ السَّابقة: "وسألتُ الخليلَ عن (مَهْمَا) فقالَ: هي (مَا) أُدْخِلتْ معها (ما) لغوًا، بمنزلتِها مع (متى) إذا قلتَ: (مَتَى مَا تَأْتِنِي آتِكَ)، وبمنزلتِها مع (إنْ) إذا قلتَ: (إنْ مَا تَأْتِنِي آتِكَ)، وبمنزلتِها مع (أيْنَ) كما قال – سبحانه وتعالى–: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء/٧٨]، وبمنزلتها مع (أيٍ) إذا قلت: ﴿أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء/١١٠]، ولكنَّهم استقبحوا أنْ يكرِّروا لفظًا واحدًا فيقولوا: (مَامَا)؛ فأبْدَلُوا (الهاء) من (الألف) الَّتِي في (ما) الأولى". [٩٥]

لكنَّ سيبويْهِ يخالفُ رأيَ أستاذِهِ الخليلِ في المسألةِ السَّابقةِ، أصلِ: (مَهْمَا)، فينقل لنا ابْنُ الشَّجَرِيِّ رأيًا منسوبًا لسيبويْهِ؛ يذهبُ فيه إلى أنَّ النُّحاة ركبُّوا: (مَهْ) مع (مَا)، وهي التي يُزْجَرُ بها فيقال: (مَهْ مَهْ)، ويُنَوِّنُونَها فيقولونَ: (مَهٍ يَا هَذَا)، ركَّبُوها مع (مَا) بعدَ أنْ سلَبُوها المعنى الَّذي وُضِعَتْ له–وهو الزَّجْرُ–وفي التَّنزيل:﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف/١٣٢]". [٩٦] والمسألةُ خِلافيةٌ بينَ النُّحاةِ. فإضافة إلى الرَّأيَيْنِ السَّابقين فيها؛ يَعرضُ الرَّضيُّ: رأيَ الأخفشِ والزَّجَّاج والبغداديِّينَ فيها بأنَّها: مُرَكَّبَةٌ من: (مَهْ) بمعنى: (اُكْفُفْ)، و(ما) الشرطية. وقِيلَ: هي اسمٌ مفردٌ غيرُ مركَّبٍ معناه العمومُ، ووزنُها (فَعْلَى)، و(الألف) فيها للإلحاق، أو أنَّ (الألف) فيها للتَّأنيثِ. [٩٧]

ثمَّ يعقِّبُ الرَّضيُّ على الآراءِ بترجيحِهِ رأيَ الخليلِ فيقول: "وقالَ الخليلُ: هي (مَا) ألحقت بها (ما) كما تَلْحقُ بسائرِ كلماتِ الشَّرطِ، نحو: (متى ما، وإمَّا)، ثُمَّ استُكْرِهَ تَتَابُعُ الْمِثْلَيْنِ، فأُبْدِلَتْ ألفُ (ما) الأولى (هاءً)؛ لِتُجَانِسَها في الْهَمْسِ، وقَوْلُ الخليلِ قريبٌ قياسًا على أخواتِها". [٩٨] والرَّاجحُ في المسألةِ السَّابقة قولُ الخليلِ، والرَّضيِّ من بعدِه. فإضافة إلى ما احْتَجَّا بِهِ الاثنان؛ فإنَّ ما لا يَحتاجُ إلى السَّلْبِ أولَى ممَّا قِيلَ فيه بالسَّلبِ، كما أنَّ القولَ بأنَّ (مَهْمَا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ: (مَهْ) مع (مَا) أمرٌ يجانبُهُ الصَّوابُ؛ لأنَّهُ لا مجالَ للزَّجْرِ في الشَّرْطِ. إنَّ مَا عَلَّلَ بِهِ الْخَلِيلُ إبْدَالَ (الهاء) بـــ(الألف) الْأُولَى في (مَهْمَا) –وهو: كَرَاهَةُ تواليِ الْمِثْلَيْنِ، وهُوَ أمْرٌ تَسْتَنْكِفُهُ الْعَرَبِيَّةُ –قد أكَّدَتْ عليهِ القوانينُ الصَّوتيَّةُ في علمِ اللُّغةِ الحديثِ، إذْ ثَبُتَ فيها: (ثِقَلُ الْمُتَمَاثِلَيْنِ عَنِ الْمُتَخَالِفَيْنِ)، فالأمْثَالُ إذا كُرِّرَتْ ثَقُلَتْ على أعضاءِ النُّطقِ، وقد عالجَها علمُ اللُّغةِ الغربيُّ الحديثُ –أيضًا–وأطلق عليهِ اصطلاحَ: المُمَاثَلَةِ التَّجَاوُرِيَّةِ، ويُماثلُهُ في الإنجليزيَّةِ المُصطلحُ: (Juxtapositional Assimilation). [٩٩]

ولأجل ألَّا يلتقي المُتماثلان يستحسنُ العربُ تركيبَ كلماتِ لغتِهم من حروفٍ مُتباعدةٍ، كما يقول ابْنُ جنِّيٍّ: "إذْ كان الصَّوْتُ مع نقيضِهِ أظْهَرُ منه مع قرينِهِ ولَصيقِهِ؛ ولذلك كانتِ الْكتابةُ بالسَّوَادِ في السَّوَادِ خَفِيَّةً، وكذلكَ سائرُ الألوان". [١٠٠] ولهذا كان رأيُ النُّحاةِ والصَّرفيِّينَ مؤكِّدًا أنَّ إدغامَ الحرفِ في الحرفِ أخَفُّ عليهم مِنْ إظهارِ الحرفين، "ألا ترى أنَّ اللِّسانَ يَنْبُو عنهما معًا نَبْوَةً واحدةً، نحو قولك: (شَدَّ، وقَطَّعَ، وسَلَّمَ)" [١٠١]؛ ولهذا كان نُبُوُّ اللِّسَانِ عنهما معًا مرَّةً واحدَةً سببًا في الخفَّةِ، وما يَجْري على المُتَمَاثلين مِنْ أحْكَامٍ ينطبقُ على المُتَجَانِسَين والمُتقاربَين.

وقد تكرَّرَتْ عِلَّةُ كَرَاهَةِ تَوَالِي الْأَمْثَالِ عندَ الخليلِ –وما شابَهَهَا مِنْ أحكامٍ كالمُتقاربينِ والمُتجانسينِ–في أكثرِ مِنْ موضعٍ بالكتابِ، فجعلها الخليلُ –أيضًا–علَّة لعدمِ إلحاق (نونِ الوقايةِ) بـــ(لعَلَّ) –على اللُّغةِ الفَصيحَةِ–كقولِهِ تعالى:﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر/٣٦]، لقُرْبِ مَخْرَجِ (اللَّامِ) مِنَ (النُّونِ)، يقولُ سيبويْهِ: "فَإِنْ قُلْتَ: (لَعَلِّي) ليسَ فِيهَا (نُونٌ)، فإنَّهُ زَعَمَ –يَقْصِدُ: الْخَلِيلَ–أنَّ (اللَّامَ) قريبٌ من (النُّونِ)، وهو أقربُ الحروفِ من (النُّونِ)، ألا تَرَى أنَّ (النُونَ) قد تُدْغَمُ مع (اللَّامِ) حَتَّى تُبْدَلَ مكانَها (لامٌ)، وذلك لِقُربها منها، فحذفُوا هذه (النُّونَ) كما يحذفون ما يكثرُ استعمالُهم إيَّاهُ".[١٠٢] وهذا يعني أنَّ (النُّون) لمَّا كانت قريبة من (اللَّام)؛ لأنَّ مخرجَهما واحدٌ –كانَ الأكثرَ والأفصحَ حذفُها كي لا يتوالى المُتجانِسان. وما ذكرَه الخليلُ في حديثِهِ السَّابقِ تعليلٌ صوتيٌّ مَحْضٌ يعتمدُ فيه على مَخارجِ الحُروفِ، فهُو الَّذي قرَّرَ –آنفًا–أنَّ (اللَّامَ) و(النُّونَ) مَخرجُهما واحِدٌ، وأطلقَ عليهما –مع (الرَّاءِ)–مُصطلحَ: (الحُرُوفِ الذلقيَّةِ)، ويُعادِلُها في علمِ الأصواتِ الغربيِّ الحديثِ اصطلاحُ: (Alveolar Letters)؛ لأنَّها تَخرجُ من ذلْقِ اللِّسانِ، أي: مِنْ طَرَفِهِ. وهذا ما أثبتَهُ الدَّرْسُ الصَّوتِيُّ الْحَدِيثُ مِنْ أنَّ (اللَّام) و(النُّون) مُتقاربان في المَخرجِ، وأنَّهما مِنْ أوْضَحِ الأصواتِ السَّاكنةِ في السَّمعِ؛ فأشبَهَا أصواتَ اللِّينِ، وهما يشتركانِ في صِفَتَيِ الْجَهْرِ والتَّوَسُّطِ بينَ الشِّدَّةِ والرَّخَاوَةِ. [١٠٣]

٥- عِلَّةُ التَّسْهِيلِ بِالتَّخْفِيفِ فِي (الْهَمْزَةِ)؛ [إِذَا تَوَالَتْ (هَمْزَتَانِ) فِي كَلِمَتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ]:

صَوْتُ (الهَمْزَةِ) من الأصْوَاتِ الَّتِي اضْطَرَبَتْ فيها أقوالُ القُدماءِ والمُحدثينَ؛ سواءً في توصيفِها أم في تحديدِ مخرجِها. فقد اتَّفَقَ اللُّغويُّونَ القدماءُ على أنَّها صوتٌ شديدٌ مجهورٌ. أمَّا المُحدثون؛ فمنهم مَنْ يصفُها بأنَّها صوتٌ شديدٌ مهموسٌ، ومنهم مَنْ يصفُها بأنَّها صوتٌ انفجاريٌّ لا هو بالمهموسِ ولا بالمجهورِ. [١٠٤] ولا غرابةَ –حقًّا–في هذا الاختلافِ بينَ الفريقينِ؛ فـــ(الهمزة) صوتٌ غريبٌ غامضٌ؛ حتَّى إنَّ "التَّسجيلاتِ الطَّيْفِيَّةَ الحَدِيثةَ قد أظهرتْهَا بصورٍ متنوِّعَةٍ، صَوْتًا غيرَ مستقرٍّ، لا يأخذُ شكلًا مُحَدَّدًا، صَوْتًا شبيهًا بالْعِلَّةِ في بعضِ السِّياقات".[١٠٥]

ورُبَمَا كانَ هذا التَّحوُّلُ في أوضاعِها هو الدافعَ إلى وصفِ الخليلِ لهَا بأنَّها: "مَهْمُوتَةٌ مضْغُوطَةٌ، فإذا رُقِّهَ عنها–أي: خُفِّفَتْ– لانَتْ؛ فصَارتْ: (الياءَ) و(الوَاوَ) و(الألفَ)، عَنْ غيرِ طريقةِ الحُروفِ الصِّحَاحِ".[١٠٦] في إشارةٍ واضحةٍ منه إلى التَّحَوُّلِ الصَّوْتِيِّ الَّذِي يحدثُ لـــ(الهمزةِ) إلى حَرْفٍ من حروف العلَّةِ الثلاثةِ السَّابق ذكرُها في بعضِ السِّياقاتِ اللُّغويَّةِ المعروفةِ. وهو ما جعل الخليلُ يصنِّفُهَا على أنَّها حَرْفٌ مِنَ الأحْرُفِ الْجوفيَّةِ الهوائيَّةِ، فيقول: "وأرْبَعَةُ أحْرُفِ جَوْفٍ: (الواو، والياء، والألف اللينة، والهمزة)، وسُمِّيَتْ جَوْفَاءَ لأنَّها تخرجُ من الجَوْفِ، فلا تقعُ في مَدْرَجَةٍ مِنْ مَدَارِجِ الْحَلْقِ ولا اللَّهَاةِ ولا اللِّسَانِ، وهي في الهواءِ فليس لها حَيِّزٌ تُنْسَبُ إليه إلَّا الجوفَ".[١٠٧] ولم يقلْ بذلك أحدٌ مِنَ الْعُلماءِ سُوَى الْخَلِيلِ، واستحسن رأيَهُ أبو حيَّانٍ –أيضًا–كما ذكر لنا السُّيوطيُّ ذلك في (الهَمْعِ)، وعارضَهُ فيهِ ابْنُ الجَزَرِيِّ فأخرجَ (الهمزة) مِنْ حيِّزِ الْجَوْفِ؛ إذْ يراها مُحَقَّقَةً صَوْتًا له مخرجٌ محدَّدٌ مَعْرُوفٌ هو أقْصَى الْحَلْقِ. ولا خلافَ بينَ القدماءِ والمُحدثينَ في مخرجِ (الهمزة) وإنْ تباينتْ تعبيراتُهم في وصفِ المخرجِ؛ لاختلافِ اصطلاحاتِ الزمانِ الَّذِي عاشوا فيه، وما ظهرَ مِنْ تقنياتٍ حديثةٍ في علمِ تشريحِ أعضاءِ النُّطْقِ، فتعبيرُ مَخْرَجِها عندَ سيبويه: (مِنْ أقْصَى مَكَانٍ فِي الْجَوْفِ). وتعبيرُ المُبَرِّدِ: (مِنْ أقْصَى الْحَلْقِ). ويُحدِّدُ ابْنُ يعيشَ مَخْرَجَ (الهمزةِ) بدقَّةٍ قائلًا: "تخرجُ مِنْ أقصَى الحَلْقِ، مِنْ أسفلِهِ إلى ما يلي الصَّدرَ؛ ولذلك ثَقُلَ إخراجُها لتباعُدِهَا".[١٠٨]

أمَّا المُحدثونَ فقد ساعدَهم علمُ تشريحِ الأعضاءِ، والأجهزةُ الحديثةُ على تحديد المُصْطلَحِ الدَّقيقِ لمخرجِها؛ فينسبون مَخْرَجَ (الهمزةِ) إلى تجويفِ الحنجرةِ، وتحديدًا مِنْ منطقةِ فتحةِ المِزْمَارِ، لذلكَ فهي عندَهم: (صوتٌ حنجريٌّ أو مزماريٌّ). ويرى إبراهيم أنيس: "أنَّ مَخْرَجَ (الهمزةِ) المُحَقَّقَةِ مِنَ المِزْمَارِ نفسِهِ؛ إذْ تنطبقُ فتحةُ المزمارِ عندَ النُّطقِ بها فيُسمع صوتٌ انفجاريٌّ، هو ما نُعبِّرُ عنه بـــ:ــ(الهمزة)؛ لأنَّ فتحةَ المزمارِ معَها مُغلقةٌ إغلاقًا تامًّا فلا نسمعُ لهذا ذبذبةَ الوترينِ الصَّوْتِيَّيْنِ، ولا يُسمحُ للهواءِ بالمُرُورِ إلى الْحَلْقِ إلَّا حينَ تَنفرجُ فتحةُ المِزْمَارِ ذلكَ الانفراجِ الْفُجَائِيِّ الَّذِي يَنتجُ عنه (الهمزةُ)".[١٠٩] لذا يَطلقُ علمُ الأصواتِ الغربيُّ على عمليَّةِ النُّطقِ بها اصطلاحَ: (الْوَقْفَةِ الْحَنْجَرِيَّةِ): (Glottis Stop).[١١٠] وفي ضَوْءِ مَا سَبَقَ؛ يتبيَّنُ لنا أنَّ لصوتِ (الهمزةِ) طبيعةً صوتيَّةً خاصَّةً؛ فهو صَوْتٌ بعيدُ المخرجِ، جَلْدٌ صَعْبٌ على اللَّافِظِ بِهِ؛ لثقلِهِ على أعضاءِ النُّطقِ لانقطاعِ النَّفسِ عندَ النطقِ به ثُمَّ انفراجِهِ مرَّةً أُخْرَى، مُحْدِثًا آنذاك انفجارًا في النُّطقِ بهَا. هذا في حَالِ مجيئِها منفردةً؛ فما بالُنَا لو اجْتَمَعَتِ الْهَمْزَتَانِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أو في كَلِمَتَيْنِ مُتَتَالِيَتَيْنِ! إنَّ عمليَّةَ تحقيقِ النُّطقِ بالصَّوتِ آنذاكَ: (Actualization) أمْرٌ صَعْبٌ المَنَالِ، فـــالتَّهْمِيزُ: (Glottalization) عمليةٌ معقدةٌ؛ تُعَدُّ مِنْ أشَدِّ العملياتِ الصَّوتيَّةِ ثقلًا على أعضاءِ النُّطقِ،[١١١] كما أثبتتْ الأجهزةُ الصَّوتيَّةُ الحديثةُ.

حينئذٍ؛ لا سَبيلَ أمامَ اللُّغةِ إلَّا التَّخلص مِنْ هذا الثِّقلِ عَنْ طريقِ تَّسهيلِ النُّطقِ بـــ(الهمزة) عن طريقِ نطقِها بالتَّخفيفِ؛ وهي عمليةٌ تُعرفُ في علمِ اللُّغةِ الغربيِّ باصطلاحِ: (Glottal Approximant). فخُفِّفَتِ (الْهَمْزَةُ) منفردةً وخُفِّفَتْ إحْدَاهُمَا مُجْتَمِعَتَيْنِ، يقولُ أحدُ الباحثينَ المُعاصرينَ: "وإنَّما تُخفَّفُ –يَقصدُ: (الهمزةَ)–لكونِها حرفًا ثقيلًا، لها خُشونةٌ ونَبْوَةٌ، جَارِيَةٌ مَجْرَى النَّهَوُّعِ مِنْ أقْصَى الْحَلْقِ مَعَ تَعَانٍ".[١١٢] ومِنْ أجلِ ثِقَلِ (الهمزةِ)؛ لا نجدُ كتابًا مِنْ كُتُبِ اللُّغويِّينَ قديمًا أو حديثًا إلَّا وتناولَ (الهمزةَ) مُعالِجًا جانبًا من جوانبها المُعقَّدةِ. ولِلْخَليلِ بْنِ أحمدَ مَذْهَبٌ مَعْرُوفٌ في تخفيفِ (الْهَمْزَةِ) حَالَ تَعَاقُبِ هَمْزَتَيْنِ في كَلِمَتَيْنِ مُتَتَالِيَتَيْنِ، انْفَرَدَ بِهِ بَيْنَ النُّحَاةِ، وهو: (تَحْقِيقُ الْهَمزةِ الْأُولى، وتَخْفِيفُ الثَّانيةِ): وقَدْ عَرَضَ تلميذُهُ سيبويْهِ للمسألةِ برُمَّتِها في كتابِهِ مُخالِفًا مذهبَ أُستاذِهِ فيها، فيقول: "واعلمْ أنَّ (الهمزتين) إذا التقَتَا وكانت كلُّ واحدةٍ منهما مِنْ كلمةٍ؛ فإنَّ أهلَ التَّحقيقِ يُحَقِّقون إحداهما ويَستثقلون تحقيقَهما –معًا–لِمَا ذكرتُ لك، كما استثقلَ أهلُ الحجازِ تحقيقَ الوَاحدةِ. فليسَ من كلامِ العربِ أنْ تَلتقيَ (همزتانِ) فتُحقَّقَا، ومن كلامِ العربِ تخفيفُ الأولى وتحقيقُ الآخِرةِ، وهو قولُ أبي عمرٍو. وذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿فَقَدْ جَا أَشْرَاطُهَا﴾، وقولُهُ تعالى: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾. ومنهم مَنْ يُحَقِّقُ الأُولى ويُخَفِّفُ الآخِرةَ، سَمِعْنَا ذلكَ مِنَ الْعَرَبِ، وهُوَ قولُهُ تعالى: ﴿ فَقَدْ جَاءَ اشْرَاطُهَا﴾ ، وقولُهُ تعالى: ﴿ يَا زَكَرِيَّاءُ انَّا نُبَشِّرُكَ﴾ ، وقالَ:

كُـلُّ (غَــرَّاءَ اذَا) مَـا بَـرَزَتْ تُرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدْ

سَمِعْنَا مَنْ يُوثَقُ بهِ مِنَ الْعَرَبِ يُنشدُهُ هكذا. وكانَ الخليلُ يَستَحِبُّ هذا القولَ فقلتُ لهُ: لِمَهْ؟ فقالَ: إنِّي رأيتُهم حينَ أرادُوا أنْ يُبْدِلوا إحْدَى (الهمزتين) اللَّتين تَلتقيان في كلمةٍ واحدةٍ أبْدَلُوا الآخِرَةَ، وذلك: (جاءَ)، و(آدَمُ). ورأيْتُ أبَا عَمْرٍو أخَذَ بِهِنَّ في قولِهِ –عزَّ وجلَّ–: ﴿ يَا وَيْلَتَا أَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾، وحقَّقَ الْأُولى. وكُلٌّ عَرَبِيٌّ".[١١٣] ويَستبينُ من نصِّ سيبويْهِ –وكلامِ الخليلِ السَّابقِ فيه–أنَّ تسهيلَ النُّطقِ بـــ(الهمزة) بالتَّخفيفِ هي (العلَّةُ الصَّوتيَّةُ الجامعةُ) التي لَجَأَ إليها اللُّغويُّونَ للتَّغلُّبِ على عُسْرِ النُّطقِ النَّاتجِ عن طبيعةِ

الصَّوْتِ نفسِهِ، فضلًا عَنْ توالي (الهمزتين) في الكلمةِ أو الكلمتين، وقد تشعَّبَتْ آراءُ النُّحاةِ والقُرَّاءِ في أحوالِ تخفيفِ (الهمزتين) المُتعاقبتين في كلمتين مُتتاليتين إلى أربْعَةِ مَذاهِبَ، هِيَ:

المَذْهَبُ الْأَوَّلُ: تحقيقُ (الهمزةِ) الْأُولى، وتَخفيفُ (الثَّانيةِ) لأنَّها مَرْجِعُ الثِّقَل؛ وهو مذهبُ الخليلِ بْنِ أحمدَ مِنَ النَّحويِّينَ، وحُجَّتُهُ: أنَّ (الهمزتين) إذا جاءَتَا في الكلمةِ الواحدةِ فالتَّخفيفُ يقع على الثَّانيةِ منهما؛ فكذلك يجبُ أنْ يكونَ في الكلمتين. وقد رجَّحَهُ المُبرِّدُ قائلًا: "وكانَ الخليلُ يَرَى تخفيفَ الثَّانيةِ على كُلِّ حالٍ، لأنَّ الأُولى يُلفظُ بها، ولا مانعَ لها، والثَّانيةُ تُمنعُ من التَّحقيقِ من أجلِ الأُولى، وقولُ الخليلِ أقيَسُ، وأكثَرُ النَّحويِّينَ عليهِ".(١١٤) وبهِ قرَأَ: (نافعٌ، وابنُ كثيرٍ، وأبُو عمرٍو، وأبُو جَعْفَرٍ، ورُوَيْسٌ عن يعقوبَ) في الهمزتين المختلفتين في الحركة. (١١٥) المَذْهَبُ الثَّانِي: تخفيفُ (الهمزةِ) الْأُولى، وتَحقيقُ (الثَّانيةِ)؛ وهو مذهبُ أبي عمرِو بْنِ العَلاءِ مِنَ النَّحويِّينَ والقُرَّاءِ، وبه قرأ: (قالونُ، والبَزِّيُّ، وابْنُ شنبوذٍ عَنْ قُنْبُلٍ). وحُجَّتُهُ: في ذلك أنَّ الأواخرَ محلُّ التَّغييرِ،(١١٦) وأنَّ السَّاكِنين إذا التَقَيَا فالتَّغييرُ يَقعُ على الْأَوَّلِ منهما دونَ الثَّانِي، كقولِكَ: (لَمْ يَقُمِ الْقَوْمُ).

المَذْهَبُ الثَّالِثُ: تحقيقُ (الهمزتين) معًا سواءً اتَّفقَا في الحركةِ أم اختَلَفَا؛ وهو مذهبُ عبدِ اللهِ بْنِ أبي إسحاقَ الحضرميِّ من النَّحويِّينَ، وبهِ قرَأَ: (ابْنُ عامرٍ، وعاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وخلفٌ، ورُوحٌ عن يعقوبَ). وقد ذهبَ سيبويْهِ إلى عدمِ تَجْويزِهِ، وحكمَ على تحقيقِ (الهمزتين) بالرَّداءَةِ فقال: "فليسَ مِنْ كلامِ العربِ أنْ تلتقيَ (همزتان) فتُحَقِّقَا ... وزعمُوا أنَّ ابْنَ أبي إسْحَاقَ كان يُحَقِّقُ (الْهَمْزَتين) وأناسٌ معه، وقد تكلَّمَ ببعضِهِ العربُ، وهو رديءٌ".(١١٧) والحقُّ أنَّ المذهبَ صَحِيحٌ جائزٌ؛ لأنَّ (الهمزتين) في حُكمِ الانفصالِ، ولأنَّهُ ثابتٌ عن كثيرٍ من القُرَّاءِ، كما أجازتْهُ طائفةٌ من النُّحَاةِ –أيضًا– كالزَّمخشريِّ، وابْنِ الحاجبِ، وشَارحيْ كتابيهما. المَذْهَبُ الرَّابِعُ: تخفيفُ (الهمزتين) معًا؛ وهذا المذهبُ لم يَقرأ بِهِ أحَدٌ من القُرَّاءِ، وإنَّمَا هو لُغَةُ أهْلِ الْحِجَازِ، قالَ سيبويْهِ: "وأمَّا أهلُ الْحِجَازِ فيُخفِّفُونَ (الْهَمْزَتَيْنِ)؛ لأنَّهُ لو لم تكنْ إلَّا واحدةً لَخُفِّفَتْ، يقولون: (أقْرِئَ بَاكَ السَّلَامَ)". (١١٨) وربما كان هذا المذهبُ أضعفَ المذاهبِ الأربعةِ، وذلك على مستوى القياسِ النَّحويِّ، أمَّا على مستوى الاستعمالِ فهو مذهبٌ شائعُ الانتشارِ في أوساطِ قبائلِ أهلِ الْحِجَازِ، الدَّافِعُ إليهِ التَّسْهِيلُ والتَّيْسِيرُ في ناطقي العربيَّةِ.

ثَانِيًا – التَّعْلِيلُ الصَّرْفِيُّ عِنْدَ الْخَلِيلِ:

ممَّا لا شَكَّ فيه أنَّ التَّصْرِيفِيِّينَ اعْتَمَدُوا على الدِّلَالَةِ ضَابِطًا رَئِيسًا في تناولِهم لكثيرٍ مِنْ أبنيتِهم التَّصريفيَّةِ؛ وقد ارْتَبَطَتْ عندَهم كُلُّ صِيغَةٍ تَصْرِيفيَّةٍ بمعنًى خَاصٍّ يُلازمُها فلا ينفكُّ عنها في أصلِ وضعِها، كدلالةِ اسْمِ الفَاعلِ على مَنْ قامَ بالفعلِ أو انتُسِبَ إليهِ، ودلالةِ اسْمِ المفْعُولِ على مَنْ وَقَعَ عليهِ الفِعْلُ. كما آمنُوا –أيضًا– بأنَّ للسِّياقِ اللُّغويِّ الَّذِي تَرِدُ فيه تلك البِنَى التَّصريفيَّةُ دَوْرًا بارزًا في تحوُّلِ بعضِها عن دلالتِها الأصيلةِ إلى معانٍ أخرى جديدةٍ. وهنا تبرزُ أهميَّةُ التَّعليلِ الصَّرفيِّ في توضيحِ الفائدةِ إزَاءَ هذا العُدولِ الْوَظِيفِيِّ الْحَاصِلِ في دلالاتِ تلكَ البِنَى التَّصريفيَّةِ. ومِنْ أهَمِّ أنْوَاعِ الْعِلَلِ الصَّرفيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الْخَلِيلِ:

٦- عِلَّةُ التَّعْوِيضِ: [إلْحَاقُ (المِيمِ المُشَدَّدَةِ) بلفْظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُمَّ) فِي أُسْلُوبِ النِّدَاءِ]:

كَثُرَ اسْتِعْمَالُ كلمةِ: (اللَّهُمَّ) في المأثورِ من الكلامِ العربيِّ نظمًا ونثرًا، كما وَرَدَتْ في القرآنِ الكريمِ –أيضًا–؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة/١١٤]. وقد اختلفَ النُّحَاةُ في تحليلِ بنيتِها التَّركيبيَّةِ، فهي عند الخليلِ اسمٌ مركبٌ من اسمِ الجلالةِ (الله)، اتَّصلَتْ بهِ (مِيمٌ مُشدَّدَةٌ)، وقد نقلَ لنا سيبويْهِ

تعليلَ الخليلِ اتِّصالَ هذه (الميم) المُشَدَّدَةِ بلفظِ الجلالةِ، فيقول: "وقالَ الخليلُ –رحمَهُ اللهُ–: (اللَّهمَّ): نداءٌ، و(الميمُ): ها هنا بدلٌ من: (يا)، فهي ها هنا –فيما زعمَ الخليلُ رحمَهُ الله– آخرَ الكلمةِ بمنزلةِ: (يا) في أوَّلِها، إلَّا أنَّ (الميم) ها هنا في الكلمة كما أنَّ (نون) (المسلمين) في الكلمةِ بُنيتْ عليها. فـ(الميم) في هذا الاسم حرفان: أوَّلُهما مجزومٌ، و(الهاء) مرتفعةٌ لأنَّهُ وقعَ عليها الإعرابُ". (١١٩)

فالواضحُ من كلامِ الخليلِ السَّابقِ؛ أنَّ (اللَّهُمَّ): نداءٌ مركبٌ من؛ اسم الجلالةِ: (اللهُ)، وكذا: (الميمِ المُشدَّدةِ) اللَّاحقةِ آخرَه، وإنَّما ألحقتْ به تلك (الميم) بدلًا أو عوضًا من حرفِ النِّداءِ المحذوفِ: (يا)، الواجبِ لها في البدايةِ، وارتفعَ اسمُ لفظِ الجلالةِ لأنَّه منادى وقع عليه الإعرابُ. والخليلُ هنا لجأ إلى التَّعليلِ بعلَّةِ: (التَّعْوِيض) –أو: (البَدَل)، كما يُسَمِّيهَا بعضُ النُّحاةِ–عَنْ مَحْذُوفٍ، وهي تقومُ على افتراضِ أصلٍ مُقَدَّرٍ مَحْذُوفٍ، عُوِّضَ عنْهُ بلاحقةٍ صرفيَّةٍ تُشيرُ إليه. وقد صُنِّفتْ هذه العلَّةُ ضمنَ: العِلِلِ الَّتي تطَّردُ على كلامِ العربِ. (١٢٠) وشرحَها بعضُ النُّحاةِ مُمَثِّلًا لها قائِلًا: "وعِلَّةُ تَعْوِيضٍ؛ مثل: تعويضِهم: (المِيمَ) في: (اللَّهُمَّ) مِنْ حرفِ النِّداءِ". (١٢١) وقد اعتمدَ هذه العلَّة سَائِرُ البصريِّينَ؛ فقد نقلَها المُبرِّدُ عن سيبويْهِ، ونقلها ابْنُ السَّرَّاجِ عن الخليلِ، واعتمدَها –أيضًا–مِنْ بَعْدِهِمْ: (ابْنُ الوَرَّاق، وابْنُ الأنباريِّ، وابْنُ يعيشَ، والرَّضيُّ الأستراباذيُّ). وقد أثارَتْ هذه العلَّةُ خلافًا واسِعًا بينَ النُّحَاةِ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ، فالبَصْرِيُّونَ ذهبُوا مذهبَ الخَليلِ، والكُوفِيُّونَ ذهبُوا مذهبَ الفرَّاءِ الَّذِي يَرَى أنَّ أصلَ (اللَّهمُّ): لفظُ الجَلَالةِ (اللهُ)، ضُمَّ إليها فعلُ الرَّجاءِ: (أُمَّ)، أيْ: (يَا اللهُ أُمَّنَا بِخَيرٍ). بِمَعْنَى: (اشْمَلْنَا بِخَيْرٍ)، فلمَّا كَثُرَ ذلك في كلامِهم، حذفُوا بعضَهُ تخفيفًا. (١٢٢)

وقد دافعَ النُّحاةُ عَنْ تعليلِ الخَليلِ –وهو القولُ: بالتَّعويضِ–فضَعَّفُوا مذهبَ الفرَّاءِ ورَدُّوه، فقد ردَّهُ المُبرِّدُ بالحُجَّةِ العقليَّةِ حينما أشارَ إلى وُجُودِ شُبْهَةِ التِّكرارِ فيه؛ فحينما نقول: (اللَّهُمَّ أُمَّنَا بِخيرٍ)؛ فعلى تقديرِ الفرَّاءِ؛ نكونُ قد ذكرْنَا الفعلَ: (أُمَّ) مرتين، وهذا أمرٌ لا فائدةَ فيه. (١٢٣) كما ردَّهُ ابْنُ الورَّاقِ –أيضًا–بما قاله المُبرِّدُ، فضلًا عن أنَّهُ يستحسنُ أنْ يُقالَ: (يَا اللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ) فيأتي بـ(يا) في أوَّلِ الكلامِ و(أُمَّنَا) في آخره، ولو كان على ما قاله لَحَسُنَ قولهم: (يَا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا)، فلمَّا قَبُحَ الْجَمْعُ بينَ (الميم) و(يا) بَطُلَ مَا قاله الفرَّاءُ. (١٢٤) كما ضعَّفَ ابْنُ الأنباريِّ –أيضًا–حُجَّةَ الفرَّاءِ مُرجِّحًا عليها تعليلَ الخليلِ، فكرَّرَ ردَّ المُبرِّدِ بدايةً، ثمَّ زادَ عليه فقالَ: "لو كانَ الأمْرُ على ما قالَ الفرَّاءُ لما جازَ استعمالُهُ في المَكَارِهِ، نحو قولِنا: (اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، واللَّهُمَّ أَخْزِهِ، واللَّهُمَّ أَهْلِكْهُ)، وقالَ تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال/٣٢]**؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى التَّناقض، إذْ إنَّ التَّقديرَ –على كلامِ الفرَّاءِ–: (يا اللهُ أُمَّنَا بِخيرٍ إنْ كانَ هذا هو الحقَّ مِنْ عندِكَ فأمطرْ علينَا حِجَارةً مِنَ السَّماءِ أو ائْتِنَا بعذابٍ أليمٍ). وهذا تناقضٌ لا يجوزُ". (١٢٥) وعليه، يَظْهَرُ لنا ضعفُ مذهبِ الفرَّاءِ والكُوفِيِّينَ، ورَصَانَةُ مذهبِ الخليلِ وسيبويْهِ والبَصْرِيِّينَ.

وقد حاولَ أحدُ الباحثينَ المعاصرينَ تتبُّعَ الأصلِ التَّركيبيِّ لكلمة: (اللَّهُمَّ) من خلالِ دراستِهِ المُقارنةِ بينَ اللُّغاتِ السَّاميَّةِ؛ للتَّوَصُّلِ إلى تَفْسِيرٍ عِلْمِيٍّ سَدِيدٍ لهذه (الميمِ) المُشدَّدَةِ، فيرى: "أنَّه ليسَ بعيدًا أنْ يَظُنَّ المُحْدِثُونَ أنَّ هذا البناءَ سَامِيٌّ، وأنَّ هذه (الميمَ) التي كُسِعَ –أي: أُتْبِعَ–بها البناءُ بَقِيَّةٌ من علامةِ الجمعِ في العبريَّةِ، وهي: (يم)، وأنَّ كلمة: (اللَّهمَّ) العربيَّةِ هي في الأصلِ: (أَلُوهِيمُ) الْعِبْرِيَّةِ؛ أو: هي مِنْ قَبِيلِ الْمُخَلَّفَاتِ السَّامِيَّةِ في لغتِنَا

العربيَّةِ".[١٢٦]كما ذهبَ أحَدُ الباحثينَ المُعاصِرينَ؛ وهُوَ الأبُّ أنستاسُ ماري الكرمليُّ إلى أنَّ هذه (الميم) تُشْبِهُ: (الميم) الَّتِي ذُكِرَتْ في اسمِ صنمٍ يُدْعَى: (الْبَعِيمُ) من حيثُ: البنيةُ والدِّلالةُ؛ وهو صَنَمٌ اتَّخَذَهُ الكنعانيُّونَ القُدَمَاءُ الَّذِين جَاوَرُا سلفَنَا العربيَّ قديمًا إلهًا، وأنَّ هذه (الميمَ) في (الْبَعِيمُ) هي للتَّعظيمِ، وهَي عِنْدَهُ تُشْبِهُ قولَ الْعِبْرِيِّينَ: (أُلوهِيمُ)، ومعناها الحرفيُّ: (الآلهة)، وهُمْ لا يُريدونَ بهِ إلَّا الواحِدَ الْفَرْدَ، وإنْ جَمَعُوهُ بعلامَةِ الْجَمْعِ: (الْميمِ) الَّتِي تُفِيدُ التَّعظيمَ. [١٢٧] ويرى البَاحِثُ في هذين التَّفسيرين ما يُعضِّدُ مِنْ صِحَّةِ مذهبِ الْخليلِ في التَّعليلِ بالتَّعْويضِ – ويعني بالإنجليزية: (Suppletion)-في (الميمِ) المُشدَّدةِ في (اللَّهُمَّ)؛ قياسًا على ما أثبتَهُ الدَّرسُ اللُّغويُّ المُقارن في كلمتي: (أُلوهِيمُ) الْعِبْرِيَّةِ، و(الْبَعِيمُ) من حيثُ: البنيةُ والدِّلالةُ.

٧- عِلَّةُ تَدَاخُلِ اللُّغَاتِ: [بناءُ (فَعَلَ) على: (يَفْعُلُ) بالضَّمِ، و(يَفْعِلُ) بالكَسْرِ، و(يَفْعَلُ) بالْفَتْحِ].

هناكَ طائفةٌ من الأفعالِ الَّتي اختلفَ فيها العلماءُ لأنَّها خَرجتْ عن ضَوابطِ أبوابِها الصَّرفيَّةِ وقياسِها، نحو قولهم: (أَبَى/ يَأْبَى)، و(هَلَكَ/ يَهْلَكُ)، و(رَكَنَ/ يَرْكَنُ)؛ لأنَّ القياس في مضارع هذه الأفعال أن تكون من باب: (ضَرَبَ). وقد علَّلَ الخليلُ هذا التَّبايُنَ بأنَّهُ مِنْ قبيلِ (تداخُلِ اللُّغَاتِ)، والمقصودُ بهِ: أنْ يُؤخذَ الماضي من لُغةٍ، والمضارعَ من لُغةٍ أخرى لا تنطقُ بالماضي، لذا جاء مضارعُهُ مُخْتَلِفًا على مُقْتَضَى كُلِّ لُغَةٍ منهُمَا. فالفعلُ: (رَكَنَ) ووزنه (فَعَلَ) جاء من بابي: (يَفْعَلُ/ ويَفْعِلُ)، فقالوا: (يَرْكَنُ/ ويَرْكِنُ) بفتحِ العَيْنِ وكسْرِهَا، فكَثُرَ استعمالُ ماضي هذه اللُّغَةِ مع مضارعِ اللُّغَةِ الأُخْرَى، فحَصُلَ التَّداخلُ على نحو: (رَكَنَ/ يَرْكَنُ). [١٢٨] يقول الخليلُ موضِّحًا تلك العلَّة على لسانِ تلميذِهِ سيبويْهِ: "**وقد بَنَوْا (فَعِلَ) على (يَفْعِلُ) في أحْرُفٍ، كما قالوا: (فَعُلَ/ يَفْعُلُ) فلزموا الضَّمَّةَ، وكذلك فعلوا بالكَسْرَةِ فشُبِّهَ بِهِ. وكذلك: (حَسِبَ/ يَحْسِبُ)، و(يَئِسَ/ يَيْئِسُ)، و(يَبِسَ/ يَيْبِسُ)، و(نَعِمَ/ يَنْعِمُ). سمعْنَا من العربِ:**

وَاعْوَجَّ غُصْنُكَ مِنْ لَحْوٍ وَمِنْ قِدَمٍ لَا يَنْعِمُ الغُصْنُ حَتّى يَنْعِمَ الْوَرَقُ

والفتحُ في هذه الأفعالِ جيِّدٌ، وهو أَقْيَسُ. وقد جاءَ في الكلامِ (فَعِلَ/ يَفْعُلُ) في حرفين، بَنَوْهُ على ذلك كما بَنَوْا (فَعِلَ) على (يَفْعِلُ)، لأنَّهم قد قالوا: (يَفْعِلُ) في (فَعِلَ)، كما قالوا في (فَعَلَ)، فأدخلوا الضَّمَّةَ كما تدخل في (فَعَلَ). وكذلك: (فَضِلَ/ يَفْضُلُ)، و(فَضَلَ/ يَفْضُلُ) أَقْيَسُ. وقد قالَ بعضُ العربِ: (كُدْتَ/ تَكَادُ) فقال: (فَعُلْتَ/ تَفْعُلُ)، كما قال: (فَعِلْتُ/ أَفْعَلُ)، فكما تركَ الْكَسْرَةَ كذلكَ تركَ الضَّمَّةَ. وهذا قَوْلُ الْخَلِيلِ".[١٢٩]

أمَّا سيبويْهِ فلم يَرَ في المسألةِ السَّابقةِ برأي أُستاذِهِ؛ فقد جَعَلَ مثلَ هذه الأفعالِ الَّتِي جاءتْ في هذا الباب أفعالًا شَاذَّةً، لا يَنْقَاسُ عليها، مُخالفًا بذلك تعليلَ الخليلِ السَّابقَ، فيقول مُعَقِّبًا على كلامِ أستاذِهِ: "وهُوَ شَاذٌّ في بابِهِ، كما أنَّ: (فَضِلَ/ يَفْضُلُ) شَاذٌّ من بابِهِ. فكما شَرِكَتْ: (يَفْعِلُ/ يَفْعُلُ) كذلك شَرِكَتْ: (يَفْعَلُ/ يَفْعُلُ). وهذه الحروفُ من (فَعِلَ/ يَفْعِلُ) إلى منتهى الفَصْلِ شَوَاذٌّ". [١٣٠] وقد تابعَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ على نَحْوٍ ممَّا قالَ بهِ سيبويْهِ، فَذَهَبَ إلى أنَّ كلَّ ما وَرَدَ مِنْ ذلك البَابِ من أفعالٍ هو مِنْ لُغَةِ الْعَامَّةِ، وعَدَّهُ خَطأً، يقولُ: "(هَلَكَ/ يَهْلَكُ) ... الْعَامَّةُ تَفتحُ (اللَّامَ) مِنْ مُسْتَقْبَلِهِ؛ لأَنَّهُ في معنى: (يَعْطَبُ، ويَتْلفُ)، وهو خَطأٌ؛ لأنَّ حَرْفَ الْحَلْقِ إنَّما هو (فاءُ) الفعل لا (عينُهُ) أو (لامُهُ)، فلا يكونُ إلَّا بكَسْرِ ثَانِيَ الْمُسْتقبلِ أو ضَمِّهِ". [١٣١] وقدْ فصَّلَ ابْنُ جِنِّيٍّ القولَ في هذه المسألةِ في مَعْرِضِ تَعْلِيقِهِ على قِرَاءَةِ مَنْ قرَأَ: **﴿وَيَهْلَكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾ [البقرة/٢٠٥]**؛ فيقول: "لَعَمْرِي إنَّ ذلك تَرْكٌ لما عليهِ اللُّغَةِ، ولكنْ قد جاءَ له نظيرٌ؛ أعني قولنا: (هَلَكَ/ يَهْلَكُ)، (فَعَلَ/ يَفْعَلُ)، وهو ما حكاهُ صاحبُ الكتابِ مِنْ قولِنَا: (أَبَى/ يَأْبَى)، وحَكَى غيرُهُ: (قَنَطَ/ يَقْنَطُ)، و(سَلَا/ يَسْلَى)، و(جَبَا

الْمَاءَ/ يَجْبَاهُ)، و(رَكَنَ/ يَرْكَنُ)، و(قَلَا/ يَقْلَى)، و(غَسَا اللَّيْلُ/ يَغْسَى). وكان أبو بكرٍ يَذهبُ في هذا إلى أنَّها لُغَاتٌ تَدَاخَلَتْ؛ وذلك أنَّه قد يُقَالُ: (قَنَطَ، وقَنِطَ)، و(رَكَنَ، ورَكِنَ)، و(سَلَا، وسَلِيَ)، فتَدَاخَلَتْ مُضَارِعَاتُها. وأيضًا فإنَّ في آخرها (ألفًا)، وهي: ألف (سَلَا، وقَلَا، وغَسَا، وأَبَى)؛ فضَارَعَتِ (الهمزةَ) نحو: (قَرَأَ، وهَدَأَ). وبَعْدُ، فإذا كانَ الْحَسَنُ وابْنُ أبي إسْحَاقَ إمَامَيْنِ في الثِّقَةِ وفي اللُّغَةِ؛ فلَا وَجْهَ لِدَفْعِ مَا قَرَآ بِهِ، لا سِيَّمَا ولَهُ نظيرٌ في السَّماعِ. وقد يَجوزُ أنْ يكونَ: (يَهْلَكُ) جَاءَ على: (هَلِكَ) بمنزلةِ (عَطِبَ)، غيرَ أنَّهُ استغنى عن ماضيه بـــ(هَلَكَ)". [١٣٢] ويرى الباحثُ أنَّ ما قالَ به الخليلُ من تعليلٍ في هذه المسألةِ هو الأرجحُ فيها؛ لأنَّ ظاهرةَ التَّدَاخُلِ (Multilingualism) من الظَّواهرِ الثَّابتةِ في اللُّغَاتِ عَامَّةً، وفي لُغَتِنَا العربيَّةِ بوجهٍ خاصٍّ، وهو نَوْعٌ من التَّوَسُّعِ والتَّسهيلِ في اللُّغةِ، ولا يَصِحُّ إطلاقُ الشُّذُوذِ دونَ رؤيةٍ وإمعانٍ؛ لأنَّ العربيَّ كانتْ له لُغَةٌ يَرِثُهَا ويتكلَّمُ بها، وله أُذُنٌ يتلقَّى بها فيسمعُ لغة غيرِهِ، وغيرُهُ يسمعُ لغةً أُخرى، فينشأ عن ذلك الاستماعِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ. أمَّا القولُ بشُذُوذِ هذه الصِّيَغُ فليسَ دقيقًا، ولا يجوزُ أنْ نحكمَ على اللُّغةِ الَّتِي كانت شائعة وتتكلَّمُ بها قبائلُ عربيَّةٌ عُرِفَتْ بفصاحتِها بالشُّذُوذِ، ومِمَّا يزيدُ الأمرَ عَجَبًا أنْ يحكمَ أحدُ علماءِ العربيَّةِ على الظَّاهرةِ بالخَطَأِ فيُنْكِرَ فَصَاحَتَهَا.

٨- عِلَّةُ أَمْنِ اللَّبْسِ: [إِلْحَاقُ (يَاءِ النَّسَبِ) بالمُضَافِ إِلَيْهِ لا المُضَافِ في نَحْوِ: (عَبْدِ مَنَافٍ)]:

مِنْ أَهمِّ العِلَلِ الَّتِي بَنَى عليها النَّحْوُ العربيُّ صَرْحَهُ عِلَّةُ (أَمْنِ اللَّبْسِ)، وهذه العِلَّةُ تَكْشِفُ لنا عَنْ غرضٍ دلاليٍّ لطَالمَا رَغَّبَتْ إليهِ العربيَّةُ؛ وهو أنْ يَحْرِصَ المُتكلِّمُ بسَليقتِهِ وطَبْعِهِ على الإبانَةِ ووضوحِ القصدِ، وأنْ يتحاشى استعمالَ ما يُؤَدِّي إلى الغموض. وتَظهرُ هذه العِلَّةُ عندَ الخليلِ واضحةً جليَّةً في مَعْرِضِ رَدِّهِ عن سؤالِ تلميذِه سيبويْهِ، إذْ يقولُ: "**وسألتُ الْخَلِيلَ عن قولِهم في: (عَبْدِ مَنَافٍ): (مَنَافِيٌّ)؟ فقالَ: أمَّا القياسُ فكما ذَكَرْتُ لكَ، إلَّا أنَّهم قالوا: (منافيٌّ) مخافةَ الالتباسِ، ولو فَعَلَ ذلك بما جُعِلَ اسْمًا مِنْ شيئين جَازَ؛ لكراهيَّةِ الالتباسِ**". [١٣٣]فقد صَرَّحَ الخليلُ في كَلَامِهِ السَّابقِ بهذه العلَّةِ (الدِّلاليَّةِ الصَّرفيَّةِ)؛ إذِ الْقِيَاسُ في النَّسَبِ إلى الاسْمِ المُرَكَّبِ الإِضَافيِّ أمثال: (عَبْدِ الْقَيْسِ/ وامْرِئِ الْقَيْسِ) حَذْفُ أَحَدِ الاسمين عندَ النَّسبِ إليها، وخُصَّ الاسمُ الثَّاني مِنَ المُرَكَّبين بالحذفِ، وتتمُّ النِّسْبَةُ إلى الأوَّلِ منهما، فنقول في: (عَبْدِ الْقَيْسِ): (عَبْدِيٌّ)، وفي: (وامْرِئِ الْقَيْسِ): (امْرِئِيٌّ)، هذا هو القياسُ. لكِنْ لمَّا كَثُرَتِ الْإِضَافَةُ إلى لَفْظَةِ: (عَبْدٍ)، خِيفَ من اللَّبْسِ إذَا نَسَبْنَا إلى الاسمِ الْأَوَّلِ المُضَافِ؛ فقلنا: (عَبْدِيٌّ)؛ فلا يُعْرَفُ أيُّهمَا المُرَادُ؟ أهو: (عَبْدُ اللهِ) أم: (عَبْدُ الْقَيْسِ)؛ وعليهِ؛ وَجَبَتِ الْإِضَافَةُ إلى الاسْمِ الثَّانِي (المُضَافِ إليهِ) خلافًا للقياسِ كي يظهرَ القصدُ، وتتَّضِحُ الدِّلالةُ من الاسمِ المَنْسُوبِ.

وفي الأمثلةِ السَّابقةِ رُبَمَا لا تُجْدِي الْقَرِينَةُ فِي تَجَنُّبِ اللَّبسِ، فلا يُمكنُ أنْ نَنْسِبَ إلى الاسمِ الْأَوَّلِ ونُحَدِّدُ ذلك بقرينةٍ تَدُلُّ على المعنى المُرَادِ، وعليهِ؛ لا يمكنُ إيضاحُ القَصْدِ الَّذِي هو مقصدُ العمليَّةِ التَّواصُلِيَّةِ. "إنَّ اللُّغة العربيَّة –وكلَّ لُغةٍ أُخرى في الوجودِ–تَنْظُرُ إلى أمنِ اللَّبْسِ باعتبارِهِ غايةً لا يمكنُ التَّفريطُ فيها؛ لأنَّ اللُّغَةَ المُلْبِسَةَ لا تَصلحُ واسطةً للإِفْهَامِ والْفَهْمِ، وقد خُلقتِ اللُّغاتُ أساسًا لِلْإِفهامِ وإنْ أعطاهَا النَّشاطُ الإنسانيُّ استعمالاتٍ أخرى فنيَّةً ونفسيَّةً".[١٣٤]وقد تكرَّرَتْ (عِلَّةُ أمنِ اللَّبسِ) عندَ الخليلِ في أكثرِ مِنْ موضعٍ بالكتاب، فذكرها سيبويْهِ نقلًا عن أستاذِهِ علَّةً صريحةً في عدمِ جوازِ حذفِ كلمةِ: (عَشَرَ) المُركَّبَةِ في العَدَدِ: (اثنَا عَشَرَ) مَخَافَةَ أنْ يَلتبسَ بـــ(الاثنين) مُنفردةً، فيقول: "**وأمَّا (اثْنَا**

عَشَرَ) فزعمَ الخليلُ أنَّهُ لا يُغَيَّرُ عن حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وليسَ بمنزلةِ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وذلكَ أنَّ الإعرابَ يقعُ على الصَّدْرِ فيصير: (اثنا) في الرَّفْعِ، و(اثني) في النَّصبِ والْجرِّ، و(عَشَرَ) بمنزلةِ (النُّونِ)، ولا يَجوزُ فيها الإضَافةُ كما لا يَجُوزُ في (مُسْلِمين)، ولا تُحذفُ (عَشَرَ) مَخَافَةَ أنْ يلتبسَ بـ(الاثْنَيْنِ) فيكونَ عَلَمُ الْعَدَدِ قد ذَهَبَ. فإنْ صارَ اسْمَ رَجُلٍ فأضفتَ حَذَفْتَ: (عَشَرَ) لأنَّكَ لستَ تُريدُ الْعَدَدَ، وليسَ بموضعِ التباسٍ، لأنَّكَ لا تُريدُ أنْ تُفَرِقَ بينَ عَدَدَيْنِ؛ فإنَّمَا هو بمَنزلةِ: (زَيْدِينَ)". (١٣٥)

وممَّا لا رَيْبَ فيهِ أنَّ النِّظامَ اللُّغويَّ خُلِقَ للإفادةِ، أي لِتبليغِ أغراضِ المتكلِّمِ للمُستمعِ، فهو آلةٌ للتَّبليغِ، جَوْهَرُهُ تَابِعٌ لِمَا وَلِيَ مِنْ أمْرِ الإفَادَةِ. ولا غرابةَ في هذا ما دامَ شَرْطَا الإفادةِ، وعَدَمِ اللَّبْسِ يتحقَّقَانِ في كُلِّ عَمَلِيَّةٍ تواصليَّةٍ شفاهيَّةٍ أو كتابيَّةٍ. لأنَّ "اللُّغةَ تبقى لُغَةً في جميعِ أحوالِها، سواءً ظهرتْ كلامًا أو كتابَةً، فإذا استُخْدِمَتْ كِتابَةً فليسَ مُهمًّا أنْ يتمَّ هذا حَسْبَ حُرُوفِ الألفباءِ، أوْ حَسْبَ طريقةِ برَيْل، أوْ حَسَبَ نِظَامِ مُورس، ومَا إلى ذلكَ". (١٣٦) ولهذا صاغَ النَّحويُّونَ العربُ قواعِدَ مِنْ أمثالِ: (الأصلُ في الكلامِ أنْ يُوضَعَ للفائدةِ)، وأمثالِ: (لا يَجُوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ لأنَّها لا تفيدُ). وعليه؛ فمتى زالتِ الْفَائِدةُ أو الْتَبَسَتْ صارَ الْكَلَامُ عِبارةً عن رُكَامٍ مِنَ الألفاظِ. وهذا المقصدُ اتَّفقَ فيه علماءُ اللُّغةِ الْغَربيُّونَ مع العربِ، إذْ يَرَى تُشومسكيُّ: أنَّ مِنْ أهمِّ أركانِ العمليَّةِ التَّواصليَّةِ الإفادةَ، أي: الابْتِعَادَ عَنِ اللَّبْسِ، أو مَا يُمْكِنُ تسميتُهُ: بـــ(الْغُمُوضِ التَّركيبيِّ)، وترجمتُهُ: (Structural ambiguity). (١٣٧)

وقَدْ وَعَى اللُّغَوِيُّونَ الْعَرَبُ الْقُدَامَى هذه الظَّاهرةَ وعيًا صَحِيحًا؛ يَقُولُ الْجَاحِظُ: "يَكْفِي مِنْ حظِّ البلاغَةِ أَلَّا يُؤْتَى السَّامِعُ مِنْ سُوءِ إفْهَامِ النَّاطِقِ، وأَلَّا يُؤْتَى النَّاطِقُ مِنْ سُوءِ فَهْمِ السَّامِعِ".(١٣٨) وقد عَقَدَ السُّيوطِيُّ في (الأشباهِ والنَّظائرِ) لها بَابًا سَمَّاهُ: (اللَّبْسُ مَحْذُورٌ)؛ (١٣٩) تَعَرَّضَ فيه لِلْأُسُسِ الَّتِي بَنَى نُحَاةُ العَرَبيَّةِ عليها قواعدَهم، وأسَّسُوا بُنَاءً عَلَيْهِ تَصَوُّراتِهم وتَعْلِيلاتِهم لمَبَاحثِ اللُّغَةِ، فاللَّبْسُ عندَهُمْ محذورٌ، ولا ينبغي إلَّا أنْ يكونَ كذلك، ولهذا بَحَثُوا الأشباهَ والنَّظَائِرَ الَّتِي يُمْكِنُ أنْ يقعَ الْخَلْطُ واللَّبْسُ فيها، وتحدَّثُوا عَنِ اللَّبْسِ في مُعْظَمِ أبوابِ الصَّرْفِ والنَّحْوِ والمعاني.

٩- عِلَّةُ الْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ: [صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ لِمُفْرَدٍ لَامُهُ (هَمْزَةٌ) قبلَها مَدٌّ، نحو: (خَطَايَا)]:

اختلفَ النُّحَاةُ والصَّرفيُّونَ في وزنِ جمعِ كلمةِ: (خَطِيئَةٌ/ فَعِيلَةٌ) مهموزةِ (اللَّامِ) والتي تجمعُ على (خَطَايَا)؛ فذهبوا في ذلك عدَّةَ مذاهبَ؛ الأوَّلُ: **مذهبُ الخليلِ؛ حيثُ ذهبَ إلى أنَّ نحو: (خَطَايَا) جَمْعُ: (خَطِيئَة) على وزنِ: (فَعَالَى) وأصلُهُ: (فَعَايِل)، فقدِّمتِ (اللَّامُ) على (اليَاءِ) لئلا تجتمعَ في الجمعِ همزتان فيُقالِ: (خَطَائِئُ) بعد (خَطَايِئُ)؛ لأنَّ (خَطَايَا) عندَهُ أصلُها: (خَطَايِئُ)، مثل: (كَتَايِبُ)، فقُدِّمَتِ (اللَّامُ) إلى موضعِ المدَّةِ، وأُخِّرَتِ المَدَّةُ إلى موضعِ (اللَّامِ) فصارَ اللَّفْظُ (خَطَائِي) بزنة (فَعَالِي).** (١٤٠)

وإنَّما قُلِبَ هذا البناءُ لئلا تجتمعَ (همزتان) في الطَّرَفِ، الأولى: (الهمزة) المُنقلبَةُ عَنِ الْمَدَّةِ الزَّائِدَةِ في نَحْوِ (كَتَائِب)، و(الهمزة) الثَّانيةُ هي (لامُ) الكلمة؛ فصارتْ: (خَطَائِي) بوزن (فَعَالِي)، فاسْتُثْقِلَ اجتماعُ (همزةٍ) مكسورةٍ (وياءٍ) مُتحرِّكةٍ فأُبْدِلَتْ كسرةُ (الهمزةِ) فتحةً فصارتْ: (خَطَاءَيُ) بوزن (فَعَالِيُ)، فقُلبت (اليَاءُ) (ألفًا) لتحرُّكِها وانفتاح ما قبْلَهَا فصارتْ: (خَطَاءَا)، فاسْتُثْقِلَ اجتماعُ شِبْهِ ثَلاثِ (ألفاتٍ) في كلمةٍ فقُلبتْ (الهمزةُ) (يَاءً) فصارتْ: (خَطَايَا) على وزن (فَعَالَى).

وذهبَ سيبويْهِ والبصريُّون إلى أنَّ نحو: (خَطَايَا) جمعُ: (خَطِيئَة) على وزن: (فَعَائِل)، وأنَّ أصلَهُ: (خَطَايِئُ) مثل (صَحَايِفُ)، فقُلبتِ (اليَاءُ) (همزةً) لأنَّها مَدَّةٌ زائدةٌ في

المفردِ فصارت: (خَطَائِئُ) مثل (صَحَائِفُ)، ولمَّا التقتتْ (همزتان) في: (خَطَائِئُ) أُبْدِلَ من الثانية (يَاءً) لأنَّها متطرِّفةٌ بعدَ كسرٍ فصارتْ: (خَطَائِيُ)، فلم يزلِ الثِّقَلُ قائمًا في اللَّفظِ لاجتماع (الهمزةِ) المكسورةِ و(الياءِ) المتطرِّفةِ، فأُبْدِلتْ كسرةُ (الهمزة) فتحةً فصار التَّقديرُ: (خَطَاءَيُ)، ثمَّ قُلبتْ (الياءُ) (ألفًا) لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها فصار اللَّفظُ: (خَطَاءَا)، ولأجلِ الفِرَارِ مِن اجتماع شِبْهِ ثَلاثِ (ألِفَاتٍ) قُلِبَتْ (الهمزةُ) (يَاءً)، فثَبُتَ اللَّفْظُ على: (خَطَايَا) على وزن (فَعَائِل). [١٤١] وذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ نحو: (خَطَايَا) جَمْعُ: (خَطِيئَة) على وزن: (فَعَالَى) مِنْ دُونِ قلبٍ مكانيٍّ؛ لأنَّ (فَعِيلَة) المُعتلَّة (اللَّام) لو جُمِعَتْ على (فَعَائِل) لاختَلَّ الكلامُ فجُمعتْ على (فَعَالَى)، ثمَّ حُمِلتْ (فَعِيلَة) المهموزةُ (اللَّامِ) على (فَعِيلَةٍ) المُعتلَّةِ (اللَّامِ) فجُمعتْ على (فَعَالَى) أيضًا؛ مُحْتَجِّينَ بِحُجَّةِ البَصْرِيِّين أيضًا: وهي أنَّ المعتلَّ قد يُخْتَصُّ بأبنيةٍ لا سبيلَ للصَّحيح فيها، فقد كُسِّرَ (فَاعِل) معتلِّ (اللَّامِ) على (فُعَلَةٍ) بضَمِّ (الفاء)، نحو: (قَاضٍ، وقُضَاةٍ)، وكُسِّرَ ما صحَّتْ (لامُهُ) على (فَعَلَةٍ)، نحو: (قَاتِلٍ، وقَتَلَةٍ). [١٤٢] وقد خلطَ ابْنُ الأنباريِّ بينَ مذهبِ الْخَلِيلِ والكُوفيِّين فقالَ: "ذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ (خَطَايَا) جَمْعُ: (خَطِيئَةٍ) على (فَعَالَى)، وإليهِ ذهبَ الْخليلُ" [١٤٣]، وهذا ليس بصوابٍ لأنَّ (الألفَ) في (فَعَالَى) عندَ الخليلِ هي (الياءُ) الزَّائدةُ في الجمع، وَأُخِّرتْ بعدَ (لامِ) الْكَلِمَةِ، ثُمَّ قُلِبَتْ (ألفًا) تخفيفًا، وأمَّا في مذهبِ الْكُوفيِّينَ فهي زائدةٌ للتَّأنيثِ، وتُقابلُ (ألفَ) (صَحَارَى). [١٤٤]

والنَّاظِرُ بعينِ الفَهْمِ والتَّدْقِيقِ يمكنُهُ أنْ يُرجِّحَ تعليلَ الخليلِ على غيره من التَّعليلاتِ؛ لأنَّ (ألف) (فَعَالَى) عند الكُوفيِّين تكونُ للتَّأنيثِ، سواءً كان جمعًا لـ(فَعْلَاء) أم (فَعِيلَة)، ويَلزمُ من هذا الأمْرِ شَيْئَان: الأوَّلُ: أنْ تظهرَ علامةُ التَّأنيثِ في جمع (فَعِيلَةٍ) الصَّحيحةِ (اللَّامِ) نحو (صَحَائِف)، كما ظهرتْ تلك العلامةُ في (مَطَايَا، وخَطَايَا). والثَّانِي: أنَّ تخفيفَ (ألف) (مَطَايَا، وخَطَايَا) بقلبها (ياءً) وحذفِها كما خُفِّفَتْ (ألفُ) (صَحَارَى) بقلبها (ياءً)، ثُمَّ حذفِها، فقِيلَ فيها: (صَحَارٍ)، ولمَّا لَمْ تظهرْ علامَةُ التَّأنيثِ في نحو (صَحَائِف)، ولم تُحذفِ (الْألفُ) في نحو (مَطَايَا، وخَطَايَا) دَلَّ هذا على أنَّ (ألفَ) (خَطَايَا) ونحوَها ليس للتَّأنيثِ، وأنَّهَا ليستْ كـ(ألف) (صَحَارَى)، وإنَّمَا هي (لامُ) الكلمَةِ. ولا يَلْزَمُ الخليلَ -فيمَا سبقَ- ما لَزِمَ الكوفيِّينَ لأنَّ الخليلَ أصلُ (خَطَايَا) عندَه: (خَطَايِئُ)، فيُقَدِّمُ (الهمزةَ) على (اليَاءِ) لتُصْبِحَ: (خَطَائِي)، ثمَّ (خَطَاءَيُ)، ثُمَّ (خَطَاءَا)، ثُمَّ (خَطَايَا). و(الألف) الموجودةُ في نهايَةِ الكلمَةِ ليستْ للتَّأنيثِ عندَهُ، وإنَّمَا هي (الياءُ) الزَّائدةُ في الجَمْع، وأُخِّرتْ بعدَ (لام) الكلمَةِ ثمَّ قُلبتْ (ألفًا) للتَّخفيفِ.

ويذهبُ أحدُ الباحثين المُعاصِرينَ إلى ترجيح مذهبِ الخليلِ -أيضًا- مُستدِلًّا لصحَّةِ زعمِهِ بحُجَّتين: الأولى: أنَّ الَّذِين يُنْكِرونَ عِلَّة (القلب المَكانيِّ) على الخليلِ في هذه الألفاظِ-هم أنفسُهم مَنْ يُقِرُّونَ هذا القلبَ في ألفاظٍ أُخْرَى، وليستِ الْعربيَّةُ بِدَعًا فِي وُرُودِ القلبِ في ألفاظِها، فقد قالوا: (أَشْيَاء) على وزن: (لَفْعَاء)، والأصلُ: (شَيْئَاء). وقالوا: (آبَار) ووزنُها: (أَعْفَال)؛ لأنَّ الأصلَ: (أَبْأَار). والحُجَّةُ الثَّانية: أنَّنَا لو جمعْنَا (خَطِيئَة) على (فَعَائِل)، كما هو مذهبُ البَصْرِيِّين وسيبويْهِ لاختَلَّ وجْهُ الكلامِ؛ إذْ لا يُسْتَحْسَنُ أنْ نقولَ في جمعِ: (وَصِيَّةٍ، وحَشِيَّةٍ): (وَصَائِوُ، وحَشَائِوُ). كما لا يُسْتَحْسَنُ أنْ نقولَ في جَمْعِ (هَرَاوَةٍ): (هَرَائِوُ). [١٤٥] وظاهرةُ القلبِ المَكانيِّ -واصطلاحُهُا في الإنجليزيَّةِ: (Metathesis)- ظاهرةٌ لغويَّةٌ ثابتةٌ في عديدٍ من اللُّغاتِ، وقد عدَّها علمُ اللُّغةِ الحديثُ نوعًا من أساليبِ التَّسهيلِ والتَّخفيفِ، وعرَّفَها المستشرقُ برجشتراسر: "بأنَّها نوعٌ من التَّغيير يَتِمُّ بالتَّقديم

والتَّأخير، أي: إنَّ حرفًا من حُرُوفِ الكلمةِ يُقَدَّمُ، وآخرُ يؤخَّرُ مكانَهُ. وعلَّتُهُ عندَهُ: أنَّ تَغَييرَ تَرتيبِ الحركاتِ في التَّصوُّراتِ أسهلُ من تَغيرِهَا المُوجِبِ للتَّخَالُفِ". (١٤٦) وكثيرًا ما تَحتفظُ اللُّغةُ العربيَّةُ بالصُّورةِ الأصليَّةِ للكلمةِ المقلوبةِ جنبًا إلى جنبٍ مع الصُّورةِ الجديدةِ، نحو (القلب المكاني) لكلمة: (مِزْرَابٍ) على نحو: (مِرْزَابٍ)، مع احتفاظِ اللُّغةِ بالصُّورتين معًا في معاجمِها وفي لغتِنَا اليوميَّةِ.

وأحيانًا تفقدُ اللُّغةُ العربيَّةُ الصُّورةَ الأصليَّةَ للكلمةِ المقلوبةِ، وتكتفي فقط بالصُّورةِ الجديدةِ. ومثالُ ذلك كلمة: (مَعَ)، فإنَّها في العربيَّةِ ثابتةٌ على تلك الصُّورةِ؛ مع أنَّها المقلوبُ المكانيُّ لكلمة: (عِمْ)، كما ثَبُتَ في نظيرِها من اللُّغاتِ السَّاميَّةِ؛ إذ إنَّها تقابلُ في العبريَّةِ كلمة: (im >). ومثالٌ آخرُ: كلمةُ (رُكْبَةٌ)؛ وهي المقلوبٌ المكانيُّ لِكَلِمَةِ: (بُرْكَة)، ونظائرُها في اللُّغةِ الأكَّديَّةِ كَلِمَةُ: (birku)، وفي اللُّغةِ العِبْريَّةِ كَلِمَةُ: (berek)، وفي اللُّغَةِ الآراميَّةِ كَلِمَةُ: (burka)، وفي اللُّغةِ الحَبَشِيَّةِ كَلِمَةُ: (berk). (١٤٧)

وعلى ما سَبَقَ؛ يرى الباحثُ أنَّ تعليلُ الخليلِ بـــ(القَلْبِ المَكَانِيِّ) هو الأكْثَرُ دقَّة والأقربُ للقبُولِ مِنْ غَيْرِه لأسبابٍ ثَلاثةٍ: أوَّلُهما: أنَّهُ قَدْ فرَّ بذلك من اجْتِمَاعِ (الهمزاتِ) طالِبًا التَّخفيفَ والتَّيسيرَ. والثَّانِي: أنَّهُ جعلَ وزنَ: (خَطَايَا) وما أشبَهَهُ من أوزانٍ على (فَعَالَى)؛ فرارًا من اختلالِ الكَلامِ لو قِيستْ عليهِ الأشباهُ والنَّظائرُ. وأخيرا: أنَّهُ ظاهرةٌ ثابتةٌ في كثيرٍ من اللُّغات السَّاميَّةِ.

١٠- عِلَّةُ الثِّقَلِ: [قَلْبُ (الْيَاءِ) (هَمْزَةً) في نَحْوِ: (رَايَةٍ/ وغَايَةٍ/ وآيَةٍ) عِنْدَ النَّسَبِ]:

ينقلُ لنا سيبويْهِ حَديثَ أُستاذِهِ الخَليلِ عَن التَّعليلِ بـــ(الثِّقَلِ) في مَعْرِضِ جوابِهِ عَنْ سؤالِهِ له: عن النَّسبِ إلى الاسمِ الثُّلاثِيِّ الَّذِي آخرُهُ (ياءٌ) مُتحرِّكةٌ قبلها (ألفٌ)، وخُتِمَ بـــ(هَاءِ) التَّأنيثِ، نحو: (رايةٍ، وغايةٍ، وآيةٍ)، فذهبَ الخليلُ إلى أنَّ هذه الأسماءَ يُنْسَبُ إليها بقلبِ (اليَاءِ) فيها (همزةً)، نحو: (رَائِيّ، وغَائِيّ، وآئِيّ)، هروبًا من الثِّقلِ اللَّفظيِّ الناتجِ عن توالِي ثلاثِ (ياءاتٍ) متماثلاتٍ في حالِ إثباتِ (ياءِ) النَّسبِ المُشدَّدةِ، يقولُ سيبويْهِ: "**وسَأَلْتُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ إلى: (رَايَةٍ، وطَايَةٍ، وثَايَةٍ، وآيَةٍ، ونحو ذلك)، فَقَالَ: أَقُولُ: (رَائِيٌّ، وطَائِيٌّ، وثَائِيٌّ، وآئِيٌّ). وإنَّمَا هَمَزُوا لاجْتِمَاعِ (اليَاءَاتِ) مَعَ (الألفِ)، و(الألفُ) تَشَبَّهَ بـ(الياءِ)، فَصَارَتْ قريبًا مِمَّا تَجتمعُ فيه أَرْبعُ (ياءاتٍ)، فَهَمَزُوهَا اسْتِثْقَالاً، وأَبْدَلُوا مكانَهَا (همزةً)**". (١٤٨)

وقد أجازَ سيبويْهِ في تلك الأسماءِ وأشباهِها ثلاثة أوجهٍ: الأوَّلُ: قَلْبُ (اليَاءِ) في هذه الأسماءِ (همزةً) نحو: (غَائِي) ، وهو رأيُ الخليلِ السَّابق. الثَّاني: إبقاءُ (الياء) على حالِها، وإضافةُ (ياء) النَّسَبِ نحو: (رَايِيّ، وغَايِيّ، وآيِيّ)، وهو الوجهُ الَّذِي جعلَهُ سيبويْهِ أوْلى وأقْوَى، فقالَ: "ومَنْ قالَ: (أَمَيِيٌّ) قال: (آيِيٌّ، ورَايِيٌّ) بغير (هَمْز)، لأنَّ هذه (لامٌ) غيرُ مُعتلَّةٍ، وهي أولى بذلك، لأنَّه ليس فيها أربعُ (يَاءَاتٍ)، ولأنَّها أقْوَى". (١٤٩) ومِمَّنَ ذهبَ هذا المَذهبَ: (ابْنُ السَّرَّاجِ، وابْنُ يَعِيشَ، والرَّضِيُّ الأستراباذيُّ). (١٥٠) الثَّالِثُ: قَلْبُ (الياءِ) (واوًا)، وإضافةُ (ياءِ) النَّسَبِ نحو: (رَاوِيّ، وآوِيّ، وغَاوِيّ)، قالَ سِيبويْهِ: "ولَوْ أَبْدلتَ مَكانَ (اليَاءِ) (الوَاوَ) فقلتَ: (ثَاوِيٌّ، وآوِيٌّ، وطَاوِيٌّ، ورَاوِيٌّ) جَازَ ذلك، كما قالُوا: (شَاوِيٌّ)، فجعلُوا (الوَاوَ) مَكانَ (الهَمزةِ)". (١٥١) وممَّنَ رجَّحَ هذا الرَّأيَ أبُو العبَّاس المُبرِّدُ، وهو أجْوَدُ الأقاويلِ عندَهُ.(١٥٢)

ومِنْ خلالِ عرضِ الآراءِ السَّابقةِ؛ يرى البَاحِثُ أنَّ رأيَ الخليلِ أرْجَحُ الآراءِ وأقربُها للقبولِ، فالأخذُ بما قال: مِنْ قلبِ (الياءِ) (همزةً) في: (رَايَةٍ، وآيَةٍ، وغَايَةٍ) وما أشبَهَهَا عندَ النَّسبِ إليها–يُجنِّبُنا صُعوبةَ النُّطقِ النَّاشئِ من اجتماعِ (الياءات) وتكرارِها في:

(رَاييّ، وغَاييّ)؛ لأنَّ الثّقلَ الحاصلَ من اجتماعِ هذه (الياءات) يَصعبُ معه النُّطقُ بهذه الكلماتِ بسهولةٍ ويُسْرٍ، وقد أكَّد على ذلك الأمرِ –أيضًا– أحدُ الباحثين المُعاصرين إذْ يقولُ: "ليس لدينا شكٌّ في ثقلِ (الهمزة) عن غيرها من الحُروفِ العربيَّةِ، ولكنَّ أسبابًا أُخرى قد تجعلُ حرفًا آخرَ أكثرَ ثِقلًا من (الهمزةِ)، فـ(الياءُ) تُستثقلُ عن (الهمزة) قبلَ (ياء) النَّسبِ لاجتماعِ ثلاثِ (ياءاتٍ). وهنا تُعَدُّ (الهمزةُ) ثقيلة و(الياءُ) أثقلَ، فثلاثُ (ياءاتٍ) أكثرُ ثِقلًا من اجتماعِ (همزةٍ) مع (ياءين)؛ لأنَّ اجتماعَ الأمثالِ شيءٌ يَمُجُّهُ الذَّوْقُ اللُّغَويُّ". (١٥٣)

إضافة إلى ما سَبَقَ؛ يرى البَاحِثُ أنَّ الأخذَ بالرَّأي الثَّالثِ –رأي المُبرِّدِ؛ وهو قلبُ (الياءِ) (واوًا)– لا يخلو من الثِّقلِ والإبْدَالِ مُجْتَمِعَين في نحو: (غَاوِيّ، ورَاوِيّ). فضلًا عن أنَّ رأيَ الخليلِ في المسألةِ يُمثِّلُ مذهبَ جُمهورِ النُّحاةِ أمثال: (السِّيرافيِّ، وابن مالكٍ، وأبي حيَّان، والسُّيوطيِّ)، وهو ما أكَّدَ عليه العَلامَةُ السُّيوطيُّ حينَ قال: "و(الْهَمْزُ) أجْوَدُ؛ لأنَّ فيهِ سَلَامَةً مِنْ اسْتِثقالِ (اليَاءَاتِ)، وإبْدَالٌ أخَفُّ مِنْ إبْدَالَيْنِ". (١٥٤)

ثَالثًا ــ التَّعْلِيلُ النَّحْوِيُّ الدِّلاليُّ عِنْدَ الخَلِيلِ:

كَثُرتِ الْعِلَلُ النَّحويَّةُ الدِّلاليَّةُ الَّتِي تَبُثَتْ عَنِ الْخَلِيلِ في كتابِ سيبويْهِ. فقد نقلَ سيبويْهِ لنا كثيرًا من تعليلاتِ أستاذِه الخليلِ المتعلقةِ بـــ: (حُرُوفِ المَعَانِي، وأبوابِ النَّحْوِ وموضوعاتِهِ، وعديدٍ من القضايا التَّركيبيَّةِ الْخِلَافيَّةِ بينَ النُّحاةِ)، وقدْ كانَ الْخَلِيلُ يَتذوَّقُ الْكَلماتِ ومَواقِعَهَا فِي الْعِبَاراتِ لِيُدْرِكَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ مَعَانٍ وأسْرَارِ إعْرَابيَّةٍ، هِيَ الصُّورَةُ النَّفْسِيَّةُ الَّتِي مَثُلَتْ في نفسِ العربيِّ فأرادَ التَّعبيرَ عنها، وكانَ يُقلِّبُ الجملَ على وُجُوهِهَا الَّتِي تَحْتَمِلُها ليقفَ على الْمَعانِي الْمُختلفةِ الَّتِي يَحتملُ أنْ يكونَ الْعَرَبُ قَصَدُوا إليهَا خَلْفَ تلكَ الْوُجُوهِ. وعَلَيْهِ يُمْكِنُنَا الْقَوْلُ: إنَّ الْاهتمامَ بالمَعْنَى كانَ الغاية الْكُبرى الَّتِي يَسْعَى الْخَلِيلُ إليهَا في جَمْيعِ تَعليلاتِهِ. ومِنْ أهَمِّ أنْوَاعِ الْعِلِ النَّحويَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الْخَلِيلِ:

١١- عِلَّةُ المُشَابَهَةِ: [عَمَلُ (إنَّ) وأخَوَاتِها النَّصْبَ فيمَا بعدَها لِشَبَهِهَا عَمَلَ الْفِعْلِ]:

ينقلُ لنا سِيبويْهِ حَدِيثَ أُستاذِهِ الْخَلِيلِ عَنِ التَّعليلِ بالمُشَابَهَةِ في معرضِ حديثِه عن عملِ (إنَّ) وأخواتِها النَّصْبَ فيما بعدَها تشبيهًا لها بالفعلِ، وقد ذكرَ سيبويْهِ هذه العلَّة في: (بابِ الحُرُوفِ الخَمْسَةِ الَّتِي تعملُ فيما بعدَها كعَمَلِ الفِعْلِ فيما بعدَهُ)، فيقول: "وهي مِنَ الفعلِ بمنزلةِ (عِشْرِينَ) مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي بمنزلةِ الفعلِ، فنصبتْ (دِرْهَمًا) لأنَّهُ ليس مِنْ نعتِها، ولا هي مُضَافةٌ إليهِ، وكذلكَ هذه الحروفُ، مَنزلتُها مِنَ الأفعالِ، وهي: (إنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعَلَّ، وكأنَّ). وذلك قولك: (إنَّ زيدًا مُنطلقٌ، و(إنَّ عمرًا مُسافرٌ)، و(إنَّ زيدًا أخوك)، وكذلك أخواتُها". (١٥٥) ثم يُصرِّحُ سيبويْهِ بأنَّ تعليلَهُ السَّابقَ هو تعليلُ أستاذِه الخليلِ؛ فهو أوَّلُ مَنْ قالَ بها مِنَ النُّحاةِ؛ تَشبيهًا منه عَمَلَ تلك الأفعالِ بِعَمَلِ (كَانَ) الرَّفْعَ والنَّصبَ فيما بعدَها، فيقول: "**وزعم الخليلُ أنَّها عملتْ عملين: الرَّفعَ والنَّصبَ، كما عملتْ (كان) الرَّفْعَ والنَّصبَ حين قلتَ: (كانَ أخَاك زَيْدٌ). إلَّا أنَّهُ ليس لك أنْ تقولَ: (كأنَّ أخُوك عَبْدَ اللهِ)، تُريدُ: (كأنَّ عَبْدَ اللهِ أخُوكَ)، لأنَّها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ، ولا يُضْمَرُ فيها المَرفوعُ كما يُضْمَرُ في (كانَ). فمِنْ ثَمَّ؛ فرَّقُوا بينَهما كما فَرَّقُوا بينَ (ليسَ) و(ما)، فلم يُجروها مجراها، ولكنْ قِيلَ: هي بمنزلةِ الأفعالِ فيما بعدَها وليستْ بأفعالٍ**". (١٥٦)

وقد اعتمدَ هذه العلَّة –علَّة المُشابهةِ في عملِ: (إنَّ) وأخواتِها النَّصبَ فيما بعدَها تشبيهًا لها بالفعلِ– أكْثرُ النُّحَاةِ بعدَ الخليلِ وسيبويْهِ؛ فقدْ عَلَّلَ بها: [المُبرِّدُ، وابنُ السَّرَّاجِ،

وابْنُ الورَّاق، وابْنُ الانباريِّ، وابْنُ يعيشَ، والرَّضيُّ الأستراباذيُّ، وغيرُهم من النحاة]. (١٥٧) وقد حاولَ بعضُ النُّحَاةِ فيما بَعْدُ توكيدَ قولِ الخليل في (عِلَّةِ المُشابَهَةِ) بينَ (إنَّ) وأخواتِها والفعلِ؛ عَنْ طريقِ تَوْسِيعَ أوْجُهَ (المُشابهةِ) فيما بينَهما من ناحيةِ التَّأثيرِ والعملِ فيما بعدَهما بالنَّصْبِ؛ حتَّى أوصلُوها إلى خَمْسَةِ أوْجُهٍ، جمعَها ابْنُ الأنباريِّ في قولِه: "وَوَجْهُ الشَّبَهِ بينَهما مِنْ خَمْسَةِ أوجهٍ: الوَجْهُ الأوَّلُ: أنَّها مبنيَّةٌ على الفتحِ كما أنَّ الفعلَ الماضي مبنيٌّ على الفتحِ. والوَجْهُ الثاني: أنَّها على ثلاثةِ أحْرُفٍ كما أنَّ الفعلَ على ثلاثةِ أحرفٍ. والوَجْهُ الثَّالِثُ: أنَّها تلزمُ الأسماءَ كما أنَّ الفِعْلَ يلزمُ الأسماءَ. والوَجْهُ الرَّابعُ: أنَّها تَدخلُ عليها (نونُ الوِقايةِ) كما تَدْخُلُ على الفِعْلِ. والوَجْهُ الْخَامِسُ: أنَّ فيها معانِيَ الْأفعالِ". (١٥٨)

إلَّا أنَّ هذه العلة لم تَلْقَ اسْتِحْسَانَ طَائِفَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ المُعَاصِرِينَ؛ فنَجِدُ مِنْهُمْ مَنْ يُخَالِفُ النُّحاةَ القُدماءَ فيما ذهبُوا إليهِ؛ إذْ يَرَوْنَ –على حَدِّ زَعْمِهم–أنَّ اسْمَ (إنَّ) حقُّهُ أنْ يكونَ مَرْفُوعًا؛ لأنَّهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مَرْفُوعًا في كثيرٍ من الشَّواهدِ المسموعةِ، كما أنَّهم عَطَفُوا عليهِ بالرَّفعِ، وأكَّدُوه بالرَّفعِ كذلك على الرَّغمِ مِنْ وُرُودِهِ منصوبًا، ويَرَوْنَ أنَّ النُّحاةَ أهمُوا عِلَّة نَصْبِ اسْمِ (إنَّ) مِنْ قِبَلِ: أنَّهم لمَّا أكثرُوا مِنْ إتْبَاعِ (إنَّ) بالضَّميرِ جعلُوه ضميرَ نَصْبٍ، ووَصَلُوهُ بها –غَلَبَ على وهمِهم أنَّ المَوضِعَ للنَّصْبِ، فلمَّا جاءَ الاسمُ الظَّاهِرُ نَصَبُوه أيضًا. (١٥٩) وقد تابعَ على هذا الزَّعْمِ –أيضا–مهديٌّ المخزوميُّ؛ إذْ يرى أنَّ الحقَ في اسمِ (إنَّ) هو أنْ يكونَ مرفوعًا، وحُجَّتُهُ أنَّ (إنَّ) واسمَها بمنــزلةِ الكلمةِ الواحدةِ في الاستعمالِ، وممَّا يُؤيِّدُ ذلك: أنَّ الاسمَ إذا فُصِلَ عن (إنَّ) جازَ ارتفاعُهُ، وقد وردَ مفصولًا فيما رُوِيَ عن العربِ في قولِهم: (إنَّ بِكَ مَأخُودٌ زَيْدٌ). فتَأخُّرُ: (زيدٍ) عَنْ (إنَّ) كانَ سببًا في جوازِ رفعِهِ عندهم. (١٦٠)

ويرى الباحثُ أنَّ ما قالَ به الخليلُ والنُّحاةُ من بعدِه من علَّةِ عمل (إنَّ) وأخواتِها النَّصْبَ فيما بعدَها –هو الكلامُ الْأَوْلى بالصَّوَابِ؛ لأنَّهُ ثمرةُ جُهْدِ استقرائِهم لكلامِ العربِ، فليس لنا أنْ نُثبتَ حُكمًا أو نُقَرِّرَ قاعدةً ونحنُ لم نفعلْ مثلَ ما فعلُوه، فقد ثَبُتَ لديهم بالاستقراء أنَّ الغالبَ في عملِ اسْمِ (إنَّ) هو النَّصْبُ. أمَّا الرَّفعُ فإنَّهُ لغةٌ قليلةٌ فيه، ولا يُقَاسُ عليها. فالاسمُ إذا جاءَ مرفوعًا بعد (إنَّ) فإنَّهُ يعني أحدَ أمرين: أولهما: أنَّ (إنَّ) لم تعملْ فيهِ شيئًا، وهذا باطلٌ لأنَّ (إنَّ) حرفٌ مُخْتَصٌّ بالأسماءِ، والاختصاصُ يُهَيِّئُ الحرفَ للعملِ، و(إنَّ) وأخواتُها تَدخلُ على المبتدأِ والخبرِ فاقتضتْهُما، فعملتْ فيهما كما عملتْ (كان) وأخواتُها، وعُكِسَ عملُها للفَرْقِ بينَهما. والآخرُ: أنَّ (إنَّ) عملتْ فيهِ وفي خبرِه بالرَّفعِ، وهذا باطلٌ أيضًا، لأنَّ العاملَ لا يعملُ في اسمين رفعًا من غيرِ أنْ يكونَ أحدُهما تابعًا للآخرِ، وبذلك بَطُلَ أنْ يرتفعَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (إنَّ) وأخواتِها.

وقد تكرَّرَتْ (عِلَّةُ المُشابهةِ) عِنْدَ الْخَلِيلِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ بِكِتَابِ سِيبَوَيْهِ:

فقد ذكرَها الْخَلِيلُ عِلَّة صَرِيحَة لبناءِ المُنادى المفردِ على (الضَّمِّ) تشبيهًا له بالغَايَاتِ: (قَبْلُ، وبَعْدُ) حَالَ عَدَمِ إضافتِها، وذكرها –أيضًا–عِلَّة لإعرابِ المنادى المُضَافِ بالنَّصْبِ تشبيهًا له بالغَايَاتِ –أيضًا–حَالَ إضافتِها على نحو: (هُوَ قَبْلَكَ، وهُوَ بَعْدَكَ)، مُعَبِّرًا عن الإضافةِ باصطلاحِ: (طول الكلامِ)، مُسْتَخْدِمًا (كافَ التَّشْبِيهِ) دَالَّة على (عِلَّةِ المُشَابَهَةِ) فيقول: "**وزَعَمَ الْخَلِيلُ -رَحِمَهُ اللهُ-أَنَّهم نَصبُوا المُضافَ نحو: (يَا عَبْدَ اللهِ، ويَا أخَانَا)، والنَّكرةَ حينَ قالُوا: (يَا رَجُلًا صَالِحًا)، حينَ طالَ الكَلامُ، كما نَصبُوا: (هُوَ قَبْلَك، وهُوَ بَعْدَكَ). ورَفَعُوا المُفرَدَ كما رَفَعُوا: (قَبْلُ، وبَعْدُ) ومَوْضِعُهما واحِدٌ، وذلك قولك: (يَا زَيْدُ، ويَا عَمْرُو). وتركوا التَّنوينَ في المُفردِ كما تَركُوه في (قبلُ)**". (١٦١)

ويتبيَّنُ لنا مِنَ النَّصِّ السَّابقِ؛ أنَّ المُنادى المفردَ إنَّما بُنِيَ عندَ الخليلِ لأنَّهُ أشْبَهَ الغَايات: (قَبْلُ، وبَعْدُ) مُنفردين؛ لأنَّهُ صارَ غايةً ينقطعُ عندَها الصَّوْتُ، والغَايَاتُ مَبنيَّةٌ، فكذلك ما أشْبَهَهَا. وقد أوضحَ سيبويْهِ قولَ الخليلِ في تشبيهِ المُنادى بالغَاياتِ قائلًا: "**فإنَّما جَعلَ الخليلُ –رحمَهُ اللهُ–المُنادَى بمنزلةِ: (قَبْلُ، وبَعْدُ)، وشَبَّهَهُ بهما مُفْرَدَيْنِ إذا كان مُفردًا، فإذا طَالَ وأُضِيفَ شبَّهَهُ بهما مُضَافَيْنِ إذا كان مُضافًا؛ لأنَّ المُفْرَدَ في النِّداءِ في موضعِ نَصْبٍ، كما أنَّ: (قَبْلُ، وبَعْدُ) قد يكونانِ في موضعِ نصبٍ وجرٍّ ولفظُهما مَرفوعٌ ، فإذا أضَفْتَهُما رَدَدْتَهُمَا إلى الأصَلِّ**".[١٦٢] فوجْهُ الشَّبَهِ بينَ المُنادى المُفردِ وبينَ: (قَبْلُ، وبَعْدُ) هو أنَّ المُنادَى إذا أُضيفَ أو نُكِّرَ أعْرِبَ، وإذا أُفْرِدَ بُنِيَ كما أنَّ: (قَبْلُ، وبَعْدُ) تُعربانِ مُضَافَتَيْنِ ومَنْكُورَتَيْنِ، وتُبْنَيَانِ في غَيْرِ ذلك ، فكَمَا بُنِيَ: (قبلُ، وبَعْدُ) على الضَّمِّ بُنِـــيَ المُنادَى المُفْرَدُ على الضَّمِّ.

كما ذكرَ الخليلُ –أيضًا–تلك العلَّة (علَّة المُشابهةِ) عِلَّةً صَريحَةً في (جَزْمِ جَوَابِ الشَّرطِ)؛ الَّذِي يَجْزِمُ –على مَذْهَبِهِ ومذهبِ جَمَاعَةِ البَصْرِيِّينَ–بما سبقَهُ من الشَّرطِ وفعلِهِ؛ تشبيهًا له بانْجِزَامِ (جوابِ الطَّلَبِ) –أيضًا–بما سبقَهُ مِنْ فِعْلِ الطَّلَبِ؛ مُسْتَخْدِمًا (كافَ التَّشبيهِ) أداةً دلاليَّةً في المُشابهَةِ فيقول: "**وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ تَجزمُ الأفعالَ، ويَنْجَزِمُ الْجَوَابُ بمَا قَبْلَهُ. وزَعَمَ الْخَلِيلُ أنَّكَ إذَا قُلْتَ: (إنْ تَأْتِنِي آتِكَ)، فـ(آتِكَ) انْجَزَمَتْ بـ(إنْ تَأْتِنِي)، كمَا تَنْجَزِمُ إذَا كَانَتْ جَوَابًا لِلأَمْرِ حِينَ قُلْتَ: (ائْتِنِي آتِكَ)**".[١٦٣] والمسألةُ السَّابقةُ هي مَحلُّ خِلافٍ بينَ النُّحاةِ البَصْرِيِّينَ أنفسِهم مِنْ ناحيةٍ، ومحلُّ خِلافٍ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ من ناحيةٍ أُخْرَى. [١٦٤] فقد ذهبتْ طائفةٌ من البَصْرِيِّين إلى أنَّ أداةَ الشرطِ هي العاملةُ في الشَّرطِ والجوابِ كليهما؛ لاقتضاء حرفِ الشَّرطِ الجوابَ كما يقتضي فعلَ الشَّرطِ اقتضاءً واحدًا، وربطه الجملتين ليصيرا كالجُملةِ الواحدةِ. أمَّا الكُوفيُّون فلم يوافقُوا الخليلَ وجمهورَ نُحاةِ البصريِّينَ على ما قالُوا به؛ فزعمُوا أنَّ جَوابَ الشَّرطِ مجزومٌ بالجِوَار؛ قِياسًا منهم للْجَزْمِ على الْجرِّ. ورَدَّ مَذهبُهم هذا: بأنَّ الحَملَ على الجِوَارِ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لا يُعَرَّجُ عليهِ، فقولُهم: (جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ) مَحمولٌ على الشُّذوذِ الَّذِي يُقتصرُ فيه على السَّماع ولا يُقاسُ عليهِ. [١٦٥]

١٢- عِلَّةُ كَثْرَةُ الْاِسْتِعْمَالِ: [وُجُوبُ حَذْفِ الْخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلَا) لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إيَّاهُ فِي الْكَلَامِ]:

مِنَ الْعِلَلِ النَّحويَّةِ الَّتِي شاعتْ واطَّردَ ذِكْرُها عِنْدَ الخليلِ عِلَّةُ (كَثْرَةُ الاسْتعمالِ)، وهيَ تَعْكِسُ لنا الطابعَ الاجتماعيَّ للُّغةِ، ووظيفتَها في التَّفاهُمِ والتَّواصُلِ الإنسانيِّ بينَ بَنِي البَشَرِ، إذْ تحرصُ اللُّغةُ على تَدْعِيمِ كلِّ ما هو إيجابيٌّ وفَاعِلٌ في تَسْهيلِ عمليَّةِ التَّواصُلِ، فينقل لنا سِيبويْهِ عَنِ الخَليلِ تلك العِلَّةَ في (بابِ الابتداءِ) فيقول: "**هذا بابٌ مِنَ الْابْتِدَاءِ يُضْمَرُ فيهِ مَا يُبْنَى على الْاِبْتِدَاءِ؛ وذلكَ قولك : (لَوْلَا عَبْدُ اللهِ لكَانَ كَذَا وكَذَا) ... ولكنَّ هذا حُذِفَ حينَ كَثُرَ استعمالُهم إيَّاهُ في الكلامِ؛ كما حُذِفَ الكلامُ مِنْ: (إمَّالَا)، وزعَمَ الْخَلِيلُ -رَحِمَهُ اللهُ-أنَّهم أرادُوا: (إنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيرَهُ فافعلْ كَذَا وكَذَا إمَّالَا)، ولكنَّهُمْ حَذَفُوهُ لكثرتِهِ فِي الكَلَامِ. ومثلُ ذلكَ: (حِينَئِذٍ، الآنَ)؛ إنَّما تُرِيدُ: (واسْمَعِ الْآنَ). و(مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا)، أيْ: (دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ)، فَحُذِفَ هذا لكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ. وما حُذِفَ في الْكَلَامِ لكثرةِ اسْتِعمَالِهم كَثِيرٌ**". [١٦٦]

ومِنَ المُتَّفَقِ عليهِ بينَ النُّحاةِ؛ أنَّ (لولا) حَرْفُ امتناعِ الشَّيْءِ لوجودِ غيرِهِ، ولا يليها إلَّا المُبتدأ، فإذا قُلتَ: (لولَا زَيْدٌ)، كان (زَيْدٌ) مَرْفُوعًا بالابتداءِ، وخبرُهُ محذوفًا، والتَّقديرُ:

(لَوْلا زَيْدٌ مَوْجُودٌ)، و(لَوْلا زَيْدٌ فِي مَكَانٍ)، و(لَوْلا القِتَالُ فِي زَمَانٍ، لَكَانَ كَذا وكَذا)، وحُذِفَ الخَبَرُ حَذْفًا لازِمًا. (١٦٧) وقدِ اتَّضَحَ لنَا أنَّ عِلَّةَ حذفِهِ عندَ الخليلِ هي كثرةُ الاستعمالِ، "وهِيَ عِلَّةٌ كثيرةُ الدَّورانِ في كتابِ سيبويْهِ، ولا تكادُ تخلو منها جزئيَّةٌ من الجزئيَّاتِ الَّتِي تتناولُ الواقعَ اللُّغــويَّ". (١٦٨) وقد شبَّهَ سيبويْهِ ما حُذفَ من الخبرِ لكثرةِ الاستعمالِ بعد لولا ببعضِ المَحْذُوفاتِ لكثرةِ الاستِعمالِ، وهي عِلَّةٌ كثيرةُ الوُرُودِ في كَلامِ العَرَبِ؛ لأنَّ مِنْ شأنِ العَرَبِ الإيجازَ وتقليلَ الكَثيرِ إذا عُرِفَ معناهُ، يقولُ ابْنُ يعيشَ: "لِكثرَةِ الاسْتعمالِ أثرٌ في التَّغْييرِ، ألا تَرَى أنَّهم قالُوا: (إيشِ) والمُرادُ: أيُّ شَيْءٍ، وقالوا: (وَيْلِمِّهِ)، يُريدونَ: (وَيْ لِأُمِّهِ)، فغيَّرُوا هذه الأشياءَ عن مقتضاها لضَرْبٍ من التَّخْفِيفِ عندَ كثرةِ الاستعمالِ". (١٦٩)

والحَذْفُ لِكَثْرةِ الاسْتِعْمَالِ وَرَدَ في مواضعَ كثيرةٍ في كتابِ سيبويْهِ منسوبًا للخليلِ تارةً، ومُثبتًا لتلميذِهِ سيبويْهِ تارةً أخرى؛ في دلالةٍ واضحةٍ منهما على حرصِهِمَا الشَّديدِ على استقرائِهما التَّامِّ لكلامِ العربِ، ومعرفتِهما الكاملةِ بأسَاليبِ لغتِهم واستعمالاتِهم للألفاظِ والكلماتِ؛ حتَّى عَرفَا ما كَثُرَ منها في كلامِهم، فحَسُنَ مع تلك الكثرةِ الحذفُ منهم. وعِلَّةُ الخليلِ وتلميذِه سيبويْهِ السَّابقةُ (كثرةُ الاستعمالِ)؛ اعتمدَهَا أبو بكرِ بْنُ السَّرَّاجِ وابْنُ يَعيشَ (١٧٠) وطائفةٌ مِنَ النُّحَاةِ. وقدْ خَالفَ فيها الشَّيخُ خالدٌ الأزهريُّ؛ إذْ يَرَى أنَّ عِلَّةَ حذفِ الخَبَرِ بعدَ (لولا) أنَّهُ معلومٌ بمُقتضَى (لولا)؛ إذْ هي دالَّةٌ على امتناعِ لِوُجودٍ، والمدلولُ على امتناعِهِ هــو الجوابُ، والمدلولُ على وجودِه هو المُبتدأ، فَصَحَّ عندَه الحَذْفُ لِتَعْيين المَحْذُوفِ. (١٧١) والصَّوابُ في المَسْألةِ السَّابقَةِ: هُوَ ما قَالَ بِهِ الْخَلِيلُ وسِيبويْهِ وجُمْهُورُ النُّحَاةِ بِأنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لِهَذَا التَّركيبِ بعدَ (لولا) في كَلامِهم، وهو أمْرٌ أيَّدَهُ الواقعُ اللُّغويُّ واستقراءُ كلامِهم.

وقد تكرَّرَتْ (عِلَّةُ كَثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ) عِنْدَ الْخَلِيلِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ بِكِتَابِ سِيبَوَيْهِ:

فقد ذكرَها الْخَليلُ عِلَّةً صَريحةً لجوازِ حذفِ (ياءِ) المُتكلِّمِ من الاسمِ المُضافِ إلى كلمةِ (ابْنِ) الواقعةِ محلَ النِّداءِ، يَقولُ سِيبويْهِ: "**وقالوا: (يَا ابْنَ أمَّ) و(يَا ابْنَ عمَّ)، فجَعَلُوا ذلك بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، لأنَّ هذا أكْثَرُ في كلامِهم من: (يَا ابْنَ أبِي) و(يَا غُلَامَ غُلَامِي). وقد قالُوا أيضًا: (يَا ابْنَ أمِّ) و(يَا ابْنَ عَمِّ)، كأنَّهم جعلُوا الأوَّلَ والآخرَ اسْمًا، ثمَّ أضافُوا إلى (اليَاءِ)، كقولك: (يَا أحَدَ عَشَرَ أقْبِلُوا). وإنْ شئتَ قُلتَ: حَذفُوا (الياءَ) لكثرةِ هَذَا في كلامِهم. وجميعُ ما وصفْنَاهُ مِنْ هذه اللُّغاتِ سمعْنَاه مِنَ الخليلِ -رحمَهُ اللهُ-ويُونُسَ عَنِ الْعَرَبِ**". (١٧٢) وقد تابعَ الفرَّاءُ على عِلَّةِ الخليلِ السَّابقةِ –علَّةِ كثرةِ الاسْتعمالِ–في مَعْرِضِ تعليقِهِ على قولِه تعالى: **﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ﴾ [الأعراف/١٥٠]**؛ فيقول: "يُقرأ: (ابْنَ أمَّ)، وَ(ابْنَ أمِّ) بالنَّصبِ والخَفْضِ،(١٧٣) وَذلِكَ أنَّهُ كَثُرَ فِي الكلامِ فحَذفتِ الْعربُ منه (اليَاءَ)، ولا يَكادونَ يَحذفونَ (الياء) إلَّا من الاسمِ المُنادَى يُضيفُهُ المُنَادِي إلى نفسِهِ، إلَّا قولَهم: (يَا ابْنَ عَمَّ) و(يَا ابْنَ أمَّ). وذلك أنَّهُ يَكثرُ اسْتعمالُهما فِي كلامِهم، فإذا جاءَ مَا لا يُستعملُ أثْبَتُوا (الياءَ) فقالُوا: (يَا ابْنَ أبِي)، و(يَا ابْنَ أخِي)، و(يَا ابْنَ خَالَتِي)، فأثْبَتُوا (الياءَ)". (١٧٤)

ومِنَ الشَّواهِدِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الْخليلِ خَاضِعَةً لسُلطانِ عِلَّةِ (كثرةِ الاسْتِعمالِ) – أيضًا–مَا نَقَلَهُ عنه سِيبويْهِ في الأصلِ التَّركيبيِّ للأداةِ النَّاصبةِ للفعلِ المُضارعِ: (لَنْ)؛ إذْ يرى الْخَلِيلُ أنَّ أصلَها مكونٌ مِنْ: (لَا) و(أنْ)، ثُمَّ حذفُوا منها وخفَّفُوا حروفَها لكثرةِ الاسْتعمالِ، يَقولُ سِيبويْهِ: "**فأمَّا الخليلُ فزعم أنَّها: (لَا) و(أنْ)، ولكنَّهم حذفُوا لكثرتِهِ في كلامِهم، كما قالُوا: (وَيْلِمِّهِ)، يُريدونَ: (وَيْ لِأُمِّهِ)، وكما قالُوا: (يَوْمَئِذٍ)، وجُعلتْ بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ، كما جعلُوا: (هَلَّا) بمنزلةِ حَرفٍ وَاحِدٍ، فإنَّما هي: (هَلْ) و(لَا). وأمَّا غَيرُه فَزعَمَ أنَّهُ ليْسَ في (لَنْ) زِيَادةٌ، وليَسَتْ من كلمتينِ، ولكنَّها بمَنزلةِ شَيْءٍ على حَرْفينِ ليستْ فيه زيادةٌ، وأنَّها في حُروفِ النَّصبِ بمَنزلةِ (لَمْ) في حُروفِ الْجَزْمِ، في أنَّهُ ليسَ**

وَاحِدٌ مِنَ الْحَرْفَيْنِ زَائِدًا". (١٧٥) ومن الشَّواهدِ الَّتِي ذكرَها الخليلُ على تلك العلَّةِ –أيضًا– ما نقله سيبويْهِ عنه من علَّةِ [جوازِ حذفِ (نون الوقاية) من: (إنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)]؛ مُرجعًا إيَّاها إلى كثرةِ استعمال العرب تلك الحروفِ، لأنَّهم خافوا من التَّضعيفِ الناتج عن تَوَالِي (النُّونين)؛ فحذفوها مع تلك الحُرُوفِ خاصَّةً، يقول سيبويْهِ: "**فإنْ قُلتَ: مَا بالُ العَرَبِ قد قالتْ: (إنِّي، وكأنِّي، ولعلِّي، ولكنِّي)؟ فإنَّهُ زعمَ أنَّ هذه الحُرُوفَ اجتمعَ فيها أنَّها كثيرةٌ في كلامِهم، وأنَّهم يَسْتثقلونَ في كلامِهم التَّضْعِيفَ، فلمَّا كَثُرَ اسْتِعمالُهم إيَّاهَا مع تضعيفِ الحُرُوفِ، حَذفُوا الَّتِي تَلِي (الياء)**". (١٧٦)

وهذه العِلَّةُ التي ذكرَها الخليلُ في حذفِ (نون الوقايةِ) مع تلك الحُرُوفِ لـــ(كثرةِ الاستعمال) اعتمدَتها طائفةٌ من النُّحاةِ في تعليلِ حذفِ هذه (النُّون) مع: (إنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)، فقد اعتلَّ بها كلٌّ مِنْ: (المُبرِّدِ ، وابْنِ يَعيشَ، وابْنِ الْحَاجِبِ، والرَّضِيِّ الأستراباذيِّ، والشَّيخِ خالدٍ الأزهريِّ، وغيرهم). (١٧٧) وقد خالَفَهُ الفرَّاءُ فيها فلم يستحسنْهَا واعْتَلَّ بغيرِها؛ إذْ يَرَى: أنَّ علَّة حذفِ هذه (النُّون) مع: (إنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)، أنَّهُنَّ بَعُدْنَ عَنِ الفِعْلِ؛ إذْ لَسْنَ على لفظِهِ، فضَعُفَ لُزُومُ (النُّون) لَهُنَّ، بخلافِ (ليْتَ) لزِمَتْهَا (النُّونُ) لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بالْفِعْلِ؛ لِكَوْنِها على وزنِ الفعلِ في نحو: (قَامَ، وبَاعَ)؛ لأنَّ أوَّلَها وآخرَها مَفتوحٌ، وأوْسَطَها حَرْفُ عِلَّةٍ. (١٧٨) وقد اسْتَحْسَنَ ابْنُ يَعيشَ هذا القولَ من الفرَّاءِ، غيرَ أنَّهُ عادَ مُسْتَدْرِكًا عليهِ الْحُجَّةَ فيقول: "إلَّا أنَّهُ –أي: الفرَّاء– يَلزَمُهُ أنْ يَقِلَّ حَذْفُها –يَقصدُ: (نونَ الوقايَةِ) –مَعَ (أنَّ) المفتوحةِ؛ لأنَّها على أوزانِ الأفعالِ المُضَاعَفَةِ نحو: (رَدَّ، وَشَدَّ، وحَدَّ)". (١٧٩) وبذلكَ؛ يكونُ ابْنُ يَعيشَ قد ضَعَّفَ ما ذهبَ إليه الفرَّاءُ؛ لأنَّهُ لو كانَ الأمْرُ كما زَعَمَ للَزِمَتْ (نونُ) الوقايةِ (أنَّ) –أيضا– لأنَّها مثلُ الفعلِ المُضعَّفِ: (رَدَّ)، مِنْ حيثُ البنيَةُ الشَّكليَّةُ.

ويرى البَاحِثُ أنَّ عِلَّة الخليلِ السَّابقة مُقنعةٌ قويَّةٌ من النَّاحيةِ اللفظيَّةِ، أمَّا من النَّاحيةِ الدِّلاليَّةِ فليستْ على القدرِ ذاتِهِ من القُوَّةِ والمَتَانَةِ، إذْ إنَّهُ لا بُدَّ من وُجُود سَبَبٍ يَجْعَلُ الْعَرَبَ تُثبتُ هذه (النُّونَ) معَ (إنَّ وأخواتِها) تَارةً، وتحذفها تَارةً أُخرى؛ لأنَّ لكلِّ استعمالٍ غَرَضًا وسَبَبًا، ورُبَمَا كانَ الغرضُ مِنْ إثباتِ هذه (النُّون) مع هذه الأحرفِ هو الزِّيَادَةَ في معنى التَّوكيدِ، فـــدِلالةُ: (إنَّنِي) آكدُ من دلالةِ: (إنِّي)؛ لأنّ اجتماعَ ثلاثِ (نُوناتٍ) يَزِيدُ في التَّأكيدِ، فكُلُّ زيادةٍ في المَبْنَى تتبعُها زيادةٌ في المَعْنَى. ورُبَمَا كانَ الغرضُ –أيضا– مُراعاةَ نِظَامِ الْإِطَالَةِ؛ فقد يَقْتَضِي المَقَامُ الْإِطالَةَ والتَّفْصِيلَ فيُؤتَى بها، وقد يَقْتَضِي الْإِيجَازَ فلا تَلْحَقُ بهَا (النُّونُ).

وعلَّةُ (كثرةِ الاسْتِعْمَالِ) وَاحِدَةٌ مِنْ أبْرَزِ الْعِلَلِ الَّتِي اعْتُمِدَتْ في تَفْسيرِ كَثيرٍ من الظَّواهرِ اللُّغويَّةِ عندَ العَربِ، كما أنَّها كَانتْ أَحَدَ أَهَمِّ الْأُصُولِ الثَّابتةِ في وَضْعِ الْقَوَاعِدِ النَّحويَّةِ، وخَضَعَتْ لِسُلْطَانِهَا كَثِيرٌ مِنْ أَحْكَامِهِ، وقد اعْتُمِدَتْ عِلَّةً ثانِيَةً في كَثيرٍ مِنْ أبْوابِ النَّحوِ العَربيِّ. (١٨٠) وكانَ لها أثرٌ واضحٌ في تَغْيير كثيرٍ من الصِّيَغِ والتَّراكيبِ، واعتمادِهَا جنبًا إلى جنبٍ معَ الصِّيغِ الأصيلةِ لهَا، يقول سيبويه: "وهُمْ مِمَّا –أي: رُبَمَا– يُغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ، ويَجْسُرُونَ عَلَيْهِ، إذْ صَارَ عندَهُمْ مُخَالِفًا. قالُوا: (مُرْهُ)، وقالَ بَعضُهم: (أومُرْهُ)؛ حينَ خَالَفَتْ في مَوضعٍ، وكَثُرَ في كَلامِهم خَالَفُوا بهِ في مَوْضِعٍ آخرَ". (١٨١) ويُؤَكِّدُ على المَعْنَى السَّابقِ نفسِهِ في مُوضعٍ آخرَ فيقول: "وغَيَّرُوا هذا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إذا كَثُرَ في كلامِهم كانَ لَهُ نَحْوٌ ليس لِغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مِثْلُهُ". (١٨٢)

ويبدو أنَّ النَّحْوِيِّينَ قد أدْرَكُوا تلك العَلاقة الوَشيجَة بينَ ما يَخِفُّ على الألْسُن وكَثْرَةِ الاسْتِعْمَال، وكأنَّهَا حقيقةٌ نفسيَّةٌ يُقِرُّها العُرْفُ اللُّغويُّ، وهذا ما أكَّدَ عليهِ ابْنُ يَعيشَ إذْ يقول: "وإذا ثَبُتَ أنَّهُ أكْثَرُ في الكَلامِ، كانَ أكْثَرَ استِعْمَالًا، وإذا كَثُرَ استِعمالُهُ، خَفَّ على الألسنةِ لِكثرةِ تَدَاوُلِهِ، ألا تَرَى أنَّ العَجَمِيَّ إذا تَعَاطَى كلامَ العَربِ ثَقُلَ على لسانِه لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ، وكذلك العَرَبيُّ إذا تَعَاطَى كَلامَ العَجَمِ كانَ ثَقيلاً عليه لِقِلَّةِ اسْتِعْمالِهِ".(١٨٣) وهذا يَتَّفِقُ وما يَرَاهُ الدَّرْسُ الصَّوْتِيُّ الحَدِيثُ مِنْ أنَّ الكَلِمَاتِ الكَثِيرةَ التَّرَدُّدِ كُلَّ يَوْمٍ، تَتَحَمَّلُ تَأْثِيرَاتٍ صَوْتِيَّةً أكْثَرَ مِنَ الكَلِمَةِ النَّادِرَةِ.(١٨٤)

وقد تنبَّه علمُ اللُّغةِ الحديثُ إلى أهميَّةِ تلك الظَّاهرةِ: (كثرةِ الاستعمال) –وترجمتُها في الإنجليزيَّةِ: (Common Use)؛ وإلى دورها البارز في تَعْليل كثيرٍ من ظَواهرِ اللُّغَةِ، فقد عَدَّها المُسْتَشْرِقُ الألمانيُّ برجشتراسر: عَامِلًا مُهمًّا من عوامل التَّطَوُّرِ الدِّلاليِّ للكلمةِ. (١٨٥) كَمَا أكَّدَ المُسْتَشْرِقُ فندريس على المعنى السَّابقِ نفسِه فقالَ: "نُلاحظُ أنَّ معنَى الكلمةِ يَزيدُ تَعَرُّضًا لِلتَّغَيُّرِ كُلَّمَا زَادَ استعمالُها، وكَثُرَ وُرُودُها في نُصوصٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ لأنَّ الذِّهْنَ في الوَاقِعِ يُوَجَّهُ كُلَّ مَرَّةٍ في اتِّجَاهَاتٍ جديدةٍ، وذلك يُوحِي إليها بخلقِ مَعَانٍ جديدةٍ".(١٨٦) ولا شكَّ في أنَّ علَّة (كثرةِ الاستعمال) والاعتمادَ عليها في تفسيرِ كثيرٍ من الظَّواهرِ والمَسَائلِ اللُّغويَّةِ –أقْرَبُ إلى روحِ اللُّغَةِ، وأبْعَدُ ما يكونُ عن فلسفةِ الظَّواهرِ اللُّغويَّةِ، وأساليبِ المُتكلِّمينَ؛ لأنَّ الاستعمالَ لا يخضعُ للمَنْطِقِ، ولا يرتبطُ بهِ في كثيرٍ من الأحْوَالِ. وإنَّما مرجعُهُ الرئيسُ الحاجَةُ الفعليَّةُ للتَّواصُلِ بين أفرادِ المُجتمعِ اللُّغويِّ، فاللُّغةُ ظاهرةٌ اجتماعيَّةٌ في المقام الأوَّل، وليستْ مائدةً للسَّفسَطَةِ والتَّأويلِ. كما أنَّ لكثرة الاستعمال دورًا مهمًّا في تَوْليدِ مفرداتٍ جديدةٍ، نَشَأتْ نتيجة طبيعيَّة عن تلك الظَّاهرةِ؛ فعرفتِ اللُّغَةُ من خلالِها: الكَلِمَةَ المُقترضَة: (borrowed word)، والكَلِمَةَ المَنحوتَة: (portmanteau word)، والكَلِمَةَ المُحَرَّفَة: (phantom word)، والكَلِمَةَ المُبتكرَةَ: (nonce word). (١٨٧)

١٣- عِلَّةُ الاخْتِصَاصِ: [الأدَاةُ (إنْ) هِيَ الْأُمُّ فِي بَابِ الشَّرْطِ لاخْتِصَاصِهَا بمعناه دُوَن غَيْرِهِ]:

مِنَ العِلَلِ النَّحويَّةِ الَّتِي ذكَرَهَا الخليلُ ونقلها عنه تلميذُهُ سيبويْهِ تعليلُهُ أصَالة حَرْفِ الشَّرْطِ الجازمِ (إنْ) لأدواتِ الشَّرْطِ؛ فقد عَدَّهَا الخَلِيلُ –رَحِمَهُ اللهُ –أصْلًا لأدَوَاتِ الشَّرْطِ وأمًّا لِبَابِهِ، مُعَلِّلًا لذلك: بأنَّها اخْتَصَّتْ نفسَها بهذا المعنى (الشَّرْطِ) ولم تُؤَدِّ غيرَه؛ على عكسِ باقِي أخَواتِها مِنْ أدواتِ الشَّرط؛ الَّتِي قد تؤدِّي وَظائفَ أخرى بجَانبِ معنى (الشرط)، يقول سيبويْهِ: "**وزعمَ الخليلُ أنَّ (إن) هي أُمُّ حُرُوفِ الْجَزَاءِ، فسألتُهُ: لِمَ قُلْتَ ذلك؟ فقالَ: مِنْ قِبَلِ أنِّي أَرَى حُرُوفَ الْجَزَاءِ قد يَتَصَرَّفْنَ فيَكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقُهُ فلا يَكُونُ فيهِ الْجَزَاءُ، وهذه عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ أبَدًا لا تُفَارِقُ المُجَازَاةَ**". (١٨٨)

فالْخَلِيلُ في نَصِّهِ السَّابقِ يَعْتَلُّ لأصَالَةِ (إنْ) وتَصَدُّرِهَا بابَ الشَّرطِ وحروفَهُ – بتَفَرُّدِهَا بهذا المَعْنَى واخْتِصَاصِهَا بهِ دُونَ غيرِهِ، بحيثُ لا تَنْفَكُّ عَنْهُ، ولا تُسْتَعْمَلُ لغيرِهِ؛ وهُوَ ما اقْتَقَدَتْهُ جَمِيعُ حُرُوفِ الشَّرْطِ غيرها؛ الَّتِي قد تَخرجُ عن معنَى المُجازاةِ فتُؤَدِّي مَعَانٍ أُخَرَ بجانبِها، وهذا التَّعليلُ أكَّدَ عليهِ ابْنُ الوَرَّاقِ في عللِهِ –أيضًا –فقال: "اعْلَمْ أنَّ أصْلَ حُرُوفِ المُجازاةِ (إنْ)، وإنَّما وجبَ أنْ تكونَ الأصْلَ؛ لأنَّها لا تَخرجُ عن الجزاءِ، ولا تَخْتَصُّ بالاستعمالِ في بعضِ الأشياءِ دُونَ بَعْضٍ، وسائرُ مَا يُجَازَى بِهِ سِوَاهَا قد يَخرجُ من بابِ الجَزَاءِ إلى غيرِهِ، فمِنَ الْجَزَاءِ: (مَنْ، ومَا، وأيّ، ومَتَى، وأيْنَ، وأنَّى)، وكُلُّ هذه تُسْتَعْمَلُ اسْتفهامًا، وتَخْرُجُ مِنْ بَابِ الْجَزَاءِ".(١٨٩) ويبدو أنَّ تعليلَ الخليلِ السَّابقَ

لم يُقْنِعِ الْمُبَرِّدَ فتلمَّس لنفسه عِلَّةً أُخْرَى يُثبتُ بها أصَالَةَ (إنْ) لحُروفِ الشَّرطِ، فذهبَ إلى أنَّها أصْلُ حُرُوفِ المُجَازاةِ؛ لأنَّها يُجَازَى بهَا في كُلِّ ضُرُوبِهِ، فهي تقعُ للعاقلِ ولغيره، ولِلزَّمانِ وللمكان، بخِلافِ غيرها؛ الَّتِي تَخْتَصُّ إمَّا بالعاقِلِ كـ(مَنْ)، أوْ بغيرِهِ كـ(مَا)، أوْ بالزَّمَانِ كـ(مَتَى)، أو بالمكَانِ كـ(أيْنَ)، أمَّا (إنْ) فإنَّهَا إنَّمَا هي حَرْفٌ تَقَعُ على كُلِّ ما وَصَلْتَهُ بها؛ زَمَانًا كانَ، أوْ مَكانًا، أوْ آدَمِيًّا، أوْ غَيْرَ ذلك. [١٩٠] والحقُّ أنَّ تعليلَ المُبرِّدِ يدورُ في الفَلَكِ نفسِهِ الَّذِي ذكرَهُ الْخَلِيلُ؛ وإنْ تغيَّرَتِ الْألفاظُ الَّتِي أدَّى بها المَعْنَى.

وما عَلَّلَ بِهِ الْخَلِيلُ مِنْ أصَالَةِ (إنْ) لحُرُوفِ الشَّرْطِ هو مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ فيهَا؛ يَقُولُ السُّيُوطيُّ مُؤَكِّدًا ذلك المَعْنَى، ومُضِيفًا إليهِ مُسَوِّغَاتٍ أخَرَ ذكرَهُا بعضُ النُّحَاةِ: "(إنْ) أصْلُ أدوات الشَّرطِ وأمُّ البابِ، قالَ ابْنُ يَعيشَ: لأنَّها تدخلُ في مواضعِ الجزاءِ كُلِّها، وسَائِرُ حُروفِ الجزاءِ لها مَواضِعُ مخصوصةٌ، فـ(مَنْ) شرطٌ فيمَنْ يَعقلُ، و(مَتَى) شَرْطٌ في الزَّمَانِ، وليستْ (إنْ) كذلكَ، بل تَأْتِي شرطًا في الأشياءِ كُلِّهَا. وقالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ في (شَرْحِ الدُّرَّةِ): أصَالتُها لحُروفِ الشَّرْطِ لأنَّها حَرْفٌ، وأصْلُ المَعانِي للحروفِ، ولأنَّ الشَّرْطَ بها يَعُمُّ مَا كانَ عينًا أو زمانًا أو مكانًا". [١٩١] وهذا التَّعليلُ لأصَالةِ (إنْ) لحُرُوفِ الشَّرْطِ اتَّفَقَ فيهِ الأُصُولِيُّونَ –أيضًا– مَعَ ما ذكرَهُ الْخليلُ وجمهورُ النُّحاةِ؛ فـ(إنْ) عندَهُمْ هي أصْلُ حُرُوفِ الشَّرْطِ بلا خِلافٍ، يَقُولُ البُخَارِيُّ الحَنَفِيُّ في ذلك: "ومِنْ حُروفِ المعانِي حُرُوفُ الشَّرطِ، أي: كلماتُ الشَّرطِ، أو: ألفاظُ الشَّرطِ، وتَسْمِيَتُها حُرُوفًا باعْتِبَارِ أنَّ الْأصْلَ فيها كلمةُ (إنْ)، وهو حَرْفٌ، وهو الْأصْلُ في هذا البَابِ؛ لأنَّهُ اخْتَصَّ بمعنى الشَّرْطِ، ليسَ له مَعْنًى آخَرُ سُوَاه، بخلافِ سَائِرِ ألفاظِ الشَّرْطِ فإنَّها تُسْتَعْمَلُ في مَعَانٍ أُخْرَى سُوى الشَّرطِ، وهو في الأصْلِ مَوْضُوعٌ للدِّلالةِ على كَيْنُونَةِ ما بعدَهُ شرطًا، قالوا: معنَى كلمَةِ (إنْ) رَبْطُ إحدى الْجُملتينِ بالْأُخْرَى، عَلَى أنْ تَكُونَ الْأُولَى شَرْطًا والثَّانِيةُ جَزَاءً؛ يتعلَّقُ وقوعُها بوقوعِ الْأُولَى، كقولك: (إنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ)، فتُعلِّقَ الإكرامَ بالإتْيَانِ". [١٩٢]

وهذا الإجماعُ النَّحويُّ الْأُصُولِيُّ حولَ علَّةِ (الاخْتِصَاص) سَبَبًا رَئِيسًا في أصَالةِ حَرْفِ الشَّرْطِ الْجَازِمِ (إنْ) يُقابِلُهُ –أيضًا– اتِّفَاقٌ في الرَّأْيِ لوجهةِ نظرِ عِلْمِ اللُّغَةِ الغَرْبِيِّ الْحَدِيثِ تجاهَ تلك الأداةِ؛ فيراها المُستشرقُ الألمانيُّ برجشتراسر أُمًّا لِحُرُفِ الشَّرْطِ، كما أنَّ لها نظائرَها في عددٍ من اللُّغاتِ السَّاميَّةِ، يقول: "وحَرْفُ الشَّرْطِ في العربيَّةِ (إنْ). وقد ذكَرْنَا أنَّهُ قَدِيمٌ سَامِيٌّ غَرْبِيٌّ، يقابله في العبرية: (im<)، وفي الآرامية: (en<)، وفي الحبشية: (em<) أو(emma<)". [١٩٣] ويرى البَاحِثُ أنَّ مَا قالَ بهِ: الْخَلِيلُ والنُّحَاة والْأُصُولِيُّونَ وعِلْمُ اللُّغَةِ الغربيُّ بخُصوص أصَالةِ (إنْ) لِحُرُوفِ الشَّرْطِ عِلَّةٌ مُقْنِعَةٌ مَقْبُولةٌ، يُمكنُ أنْ يُضافَ إليها –أيضًا– سَبَبٌ آخرُ؛ ألَا وهُوَ: (كثرةُ استعمالِ) هذا الحَرْفِ، وشيوعُهُ عَنْ غيرِهِ مِنْ أدواتِ الشَّرْطِ في اللُّغَةِ العربيَّةِ.

١٤- عِلَّةُ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى: [حَمْلُ الطَّلَبِ عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ الشَّرْطِيِّ الْجَازِمِ (إنْ)]:

(الْحَمْلُ على المَعْنَى) مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ السَّعَةِ والْمُرُونَةِ الَّتِي تَمَيَّزَتْ بهما لُغتُنَا العربيَّةُ؛ بحيثُ تُصبحُ تلك اللُّغَةُ قادِرَةً على التَّعْبيرِ عَنْ حَاجَاتِ النَّاسِ ومَطالبهم بكُلِّ وُضُوحٍ وسهولةٍ، فعِلَّةُ (الحملِ على المَعْنَى) "مِنْ أهَمِّ أسَاليبِ تأويلِ النُّصُوصِ المُخَالفةِ لِقَوَاعِدِ التَّطابقِ". [١٩٤] وهو "غورٌ مِنَ الْعربيَّةِ بعيدٌ، ومَذْهَبٌ نَازِحٌ فَسِيحٌ، قد وَرَدَ بهِ الْقُرْآنُ وفَصِيحُ الكَلَامِ مَنْثُورًا ومَنْظُومًا، كتأنيثِ المُذكَّرِ، وتَذكيرِ المُؤنَّثِ، وتَصَوُّرِ معنَى الوَاحِدِ في الْجَمَاعَةِ، والْجَمَاعَةِ في الْوَاحِدِ، وفِي حَمْلِ الثَّانِي عَلَى لَفْظٍ قَدْ يكونُ عليهِ الأوَّلُ، أصْلًا كانَ ذلك اللَّفْظُ أو فَرْعًا". [١٩٥] و(الحملُ على المَعْنَى) "وسيلةٌ اصطنعَها النُّحاةُ

العربُ في منهجِهم لِيَجْبُرُوا بها كُلَّ صَدْعٍ في (بناءِ الجُملةِ) إذا لم يكنْ مُتوافقًا مع البنيةِ الأساسيَّةِ؛ وذلك بأنْ يُحْمَلَ الكلامُ على معناه لا على لفظِهِ، وسمَّوا هذه الوسيلة –وهي ضِمْنُ وسائلَ عَدُّوهَا للغرضِ نفسِهِ–: الحَمْل على المَعْنَى، وفي هذه الوسيلةِ يَقُومُ العنصرُ الدِّلاليُّ بعلاجِ كثيرٍ مِنَ المُخالفاتِ اللَّفظيَّةِ المنطوقةِ".(١٩٦) وعليه؛ فالحملُ على المعنى (وَسِيلةٌ تأويليَّةٌ)، أو –إنْ شئتَ، فقُلْ:–(وَسِيلةٌ تحويليَّةٌ)؛ ولكنَّها تَعتمِدُ على الْحِسِّ اللُّغويِّ لدى المُتلقِّي.

ومِنْ أوائلِ اللُّغويِّين الْعَرَبِ القُدَامى الَّذِين التَفَتُوا إلى هذه الظَّاهرةِ الْخَلِيلُ بْنُ أحْمَدَ؛ فقد كانَ الخليلُ دَائمًا مَا "يُكْثِرُ مِنَ التَّأْوِيلِ والتَّخريجِ حِينَ يَصْطَدِمُ ببعضِ القَوَاعدِ الَّتِي يَسْتَظْهِرُهَا، وهو في تَضَاعِيفِ ذلك يُحَلِّلُ الْألفاظَ والكلامَ تحليلًا يُعِينُهُ على مَا يُريدُ من تَوْجِيهِ الإعْرَابِ ومِنَ التَّأْوِيلِ والتَّفْسِيرِ"،(١٩٧) ومِنْ شواهدِهِ على ذلك تَأْوِيلُهُ جَوَازَ جَمْعِ مَا حَقُّهُ الْجَمْعُ السَّالِمِ على صِيغَةِ التَّكْسِيرِ لِدَلَالَتِهِ على مَعْنَى المَفْعُولِيَّةِ، يَقولُ سِيبويْهِ: "**وقالَ الْخَلِيلُ: إنَّمَا قَالُوا: (مَرْضَى، وهَلْكَى، ومَوْتَى، وجَرْبَى، وأشباهُ ذلك)؛ لأَنَّ ذلك أَمْرٌ يُبْتَلُونَ بهِ، وأُدْخِلُوا فيهِ وهُمْ لَهُ كارِهُونَ وأُصِيبُوا بهِ، فلمَّا كان المَعْنَى مَعْنَى المَفْعُولِ كَسَّرُوهُ عَلَى هذا الْمَعْنَى. وقَدْ قَالُوا: (هُلَّاكٌ، وهَالِكُونَ)، فجَاءُوا بهِ على قِياسِ هذا الْبِنَاءِ وعلى الأصْلِ، فلَمْ يُكَسِّرُوهُ عَلَى هَذَا المَعْنَى**". (١٩٨)

ومِنَ شَوَاهِدِ التعليل بـــ(الحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى) الَّتِي ذكَرَها الخليلِ ونقلها عنه تلميذُهُ سِيبويْهِ؛ تعليلُهُ جَزْمَ الطَّلَبِ لِجَوابِهِ حَمْلًا لِلطَّلَبِ عَلَى مَعْنَى (إنْ) الْجَازِمَةِ، يَقُولُ سِيبويْهِ: "**هذا بابٌ مِنَ الْجَزَاءِ يَنْجَزِمُ فيهِ الْفِعْلُ إذَا كانَ جَوَابًا لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٍ؛ ... وإنَّما انجزمَ هذا الجوابُ كما انجزمَ جَوابُ (إنْ تَأْتِنِي)، بـ(إنْ تَأْتِنِي)، لأَنَّهم جَعلُوه مُعلَّقاً بالأوَّلِ غيرَ مُستغنٍ عنه إذا أرادُوا الجزاءَ، كما أنَّ (إنْ تَأْتِنِي) غيرُ مُستغنِيةٍ عن (آتِكَ). وزعمَ الخَليلُ: أنَّ هذه الأوائلَ كُلَّها –يَقْصِدُ: (الْأمرَ، والنَّهْيَ، والاسْتِفهامَ، والتَّمنِّيَ، والْعَرْضَ) -فيها معنَى (إنْ)، فلذلك انْجَزَمَ الجَوَابُ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ: (ائتِنِي آتِكَ) فإنَّ معنَى كَلَامِهِ: (إنْ يَكُنْ مِنْكَ إتْيَانٌ آتِكَ)، وإذَا قالَ: (أيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ)، فكأنَّهُ قالَ: (إنْ أعْلَمْ مَكَانَ بَيْتِكَ أَزُرْكَ)؛ لأنَّ قولَهُ: (أَيْنَ بَيْتُكَ) يُريدُ بِهِ: (أَعْلِمْنِي). وإذا قالَ: (لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثْنَا)، فإنَّ معنَى هذا الكَلَامِ: (إنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يُحَدِّثْنَا)، وهو يريدُ ههنا إذا تَمنَّى مَا أرادَ في الأمْرِ. وإذا قالَ: (لَوْ نَزَلْتَ)؛ فكأنَّهُ قالَ: (انْزِلْ)**". (١٩٩)

فالخَليلُ في كلامِهِ السَّابقِ يُؤكِّدُ على أنَّ سببَ الجزمِ في (جوابِ الطَّلَبِ) هو تعليقُهُ على (الطَّلَبِ) الَّذِي يسبقُهُ، وأنَّ هذا الطَّلَبَ (أمرًا كانَ، أم نهيًا، أم استفهامًا، أم تمنِّيًا، أم دعاءً)؛ محمولٌ على معنَى [(إنْ) الشَّرطيَّةِ+ وفعلِ الشَّرطِ] مُجتمعين؛ لذا عَمِلَ الطَّلَبُ عَمَلَ أدَاةِ الشَّرْطِ وفعلِها –أي: الْجزْمَ–في جَوَابِ الطَّلَبِ. ويَذْهَبُ أحَدُ البَاحِثِينَ المُعَاصرينَ؛ إلى أنَّ مَا اعْتَلَّ بِهِ الْخَلِيلُ هُنَا يُصنَّفُ ضِمْنَ ما أُطْلِقَ عَلَيْهِ: (عِلَّةُ مُراعَاةِ الأصْلِ)؛ لأنَّ الْعَرَبَ عندَما جَزَمَتْ هذه الأفعالَ قد رَاعَتْ فيها الْأَصْلَ؛ وهو كونُ هذه الأفعالِ وَاقِعةً في أصلِها بعدَ (إنْ). (٢٠٠) وهذا الكلامُ منه بعيدٌ كلَّ البُعدِ عن الصَّوَابِ؛ لأنَّ الخليلَ لم يذهبْ إلى القول بأنَّ الجوابَ انجزمَ لأنَّهُ واقعٌ بعدَ (إنْ)، بل قالَ: إنَّهُ انجزمَ بالطَّلبِ لأنَّهُ تَضمَّنَ معنَى (إنْ)، وبذلكَ لا يتَّفِقُ البحثُ معَ ما ذهبَ إليهِ هذا الباحثُ، فمَا اعتلَّ به الخليلُ في نصِّهِ السَّابق يُصنف ضمنَ ما يُطلقُ عليهِ: (عِلَّةُ الحَمْلِ على المَعْنَى). وقد تابعَ على مَذهبِ الخليلِ السَّابق وعلَّتِه تلميذُهُ (سِيبويْهِ، والمُبَرِّدُ، وابْنُ خَرُوفٍ، وابْنُ مَالِكٍ، وابْنُ هِشَامٍ). ولم يَسْلَمْ هذا المَذْهَبُ مِنَ الاعتراضَاتِ؛ إذْ لم يقبلْ بهِ طائفةٌ من النُّحاةِ: (كابْنِ عُصْفُورٍ، وابْنِ النَّاظِمِ، وأبو حيَّانٍ الأندلسيُّ). (٢٠١)

وقد تكرَّرَتْ (عِلَّةُ الْحَمْلِ على الْمَعْنَى) عِنْدَ الْخَلِيلِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ بِكِتَابِ سِيبَوَيْهِ:

- فقد ذكَرَهَا الْخَلِيلُ عِلَّةً صَريحةً لنَصْبِ كلمةِ: (خَيْرًا) في قولِهِ تَعَالَى: ﴿**انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ**﴾ **[النساء/١٧١]**؛ إذْ يَرَاهَا مَنْصُوبَةً: (حَمْلًا عَلَى مَعْنَى) فِعْلٍ مُقَدَّرٍ فيهَا على نَحْوِ: (ائْتَهِ وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لكَ)، يقولُ سِيبويْهِ: "**وإِنَّمَا نَصَبْتَ: (خَيْرًا لَكَ، وأَوْسَعَ لَكَ)؛ لأَنَّكَ حِينَ قُلتَ: (انْتَهِ) فأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَه مِنْ أَمْرٍ وتُدْخِلَه في آخَرَ. وقَالَ الْخَلِيلُ: كأَنَّك تَحْمِلُهُ على ذلك المَعْنَى، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (ائْتَهِ وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ)، فَنَصَبْتَهُ لأَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ لَهُ: (انْتَهِ)، أَنَّك تحملُهُ على أَمْرٍ آخَرَ، فلذلك انْتَصَبَ، وحَذَفُوا الفعلَ لكثرةِ اسْتِعمَالِهم إيَّاهُ في الكلام، ولعِلْمِ الْمُخاطَبِ أَنّهُ مَحْمُولٌ على أَمْرٍ حينَ قالَ لَهُ: (انتَهِ)، فصَارَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: (ائْتِ خَيْرًا لَكَ، وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ)**".[٢٠٢]

- كما ذكرَهَا الْخَلِيلُ –أيضًا– عِلَّةً صَرِيحَةً لـــ: [جَوَازِ وَجْهِ النَّصْبِ في الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ الْمَجْزُومِ، وإِنْ كانَ الْجَزْمُ فيه أَوْلَى]؛ وذلك (حَمْلًا منه لِلْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ على مَعْنَى الاسْمِ)؛ بتَقْدِيرِ: (أَنْ) النَّاصِبَةِ قبلَ الفعلِ؛ إذْ هِيَ معَ الْفِعْلِ بتقديرِ الْمَصْدَرِ، يَقُولُ سِيبويْهِ: "**وسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قولِهِ: (إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْكَ، وإِنْ تَأْتِنِي وَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْكَ)، فقالَ: هذا يَجوزُ، والْجَزْمُ الْوَجْهُ. ووجْهُ نَصْبِهِ على أَنَّهُ حَمَلَ الْآخَرَ على الْاسم، كأَنَّهُ أرادَ: (إِنْ يكُنْ إِتْيانٌ فَحَدِيثٌ أُحَدِّثْكَ)، فلمَّا قَبُحَ أنْ يَرُدَّ الفعلَ عَلَى الْاِسْمِ نَوَى (أَنْ)، لأَنَّ الفعلَ معَهَا اسْمٌ. وإِنَّمَا كانَ الْجَزْمُ الْوَجْهَ؛ لأَنَّهُ إذا نَصَبَ كانَ المَعْنَى مَعْنَى الْجَزْمِ فيمَا أَرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ، فلمَّا كانَ ذلكَ كانَ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى الَّذِي عَمِلَ فيما يَلِيهِ أَوْلَى؛ وكَرِهُوا أَنْ يَتَخَطَّوْا بِهِ مِنْ بَابِهِ إلى آخَرَ إذا كانَ يُرِيدُ شيئًا واحدًا**".[٢٠٣] ومَقْصِدُ الْخَلِيلِ بالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي النَّصِّ السَّابِقِ هُوَ (التَّأْوِيلُ).

- كما ذكَرَ الْخَلِيلُ عِلَّةَ: (الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى) عِلَّةً صَرِيحَةً في: [جَوَازِ الْمُجَازَاةِ بِـــ(كَيْفَ)]؛ إذَا تَمَّ تَأْوِيلُ مَعْنَاهَا عَلَى نَحْوِ: (عَلَى أَيِّ حَالٍ)، فيُصبحُ معنَاهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ، يقولُ سِيبويْهِ: "**وسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عِنْ قَولِهِ: (كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ). فقالَ: هِيَ مُسْتَكْرَهَةٌ، وليسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ، ومَخْرَجُهَا عَلَى الْجَزَاءِ؛ لأَنَّ معنَاها: (عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ)**".[٢٠٤]

والمَسْأَلَةُ السَّابِقَةُ –عَمَلُ (كيف) الْمُجَازَاةَ–هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ النُّحَاةِ الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ؛[٢٠٥] إذْ يَذْهَبُ الكُوفِيُّون إلى أنَّ (كيف) يَجُوزُ أنْ يُجازَى بها؛ كما يُجازَى بـــ(متى) و(أينما) وما أَشْبَهَهَا من كلماتِ المُجازاة، لأنَّ معناهَا معْنَى كَلِماتِ المُجَازاةِ، خَاصَّةً إذا دَخَلَتْ عليهَا (ما)؛ فمَعْنَى قولِنَا: (كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ): هو: (فِي أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ)؛ ولهَذَا قَالَ الْخَلِيلُ: "مَخْرَجُها عَلَى الْجَزَاءِ"؛ وإنْ لَمْ يَقُلْ: إنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الجَزَاءِ. فلما شَابَهَتْ (كيف) مَا يُجَازَى بهِ في الاسْتفهامِ ومعنَى المُجَازاةِ وَجَبَ أنْ يُجَازَى بِهَا كما جُوزِيَ بغيرها.أمَّا البصريُّون فاحْتَجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا: إنَّهُ لا يَجوزُ المُجازاةُ بها لثلاثةِ أَوْجُهٍ: أمَّا الأوَّلُ: فإنَّها نَقَصَتْ عن سائرِ أخواتِها؛ لأنَّ جوابَها لا يكونُ إلَّا نكرةً؛ لأنَّها سُؤَالٌ عنِ الْحَالِ، والحالُ لا يكونُ إلَّا نكرةً. والوجْهُ الثَّانِي: أنَّها لا يَجُوزُ الإخبارُ عنها، ولا يَعودُ إليها ضَميرٌ، كما يكونُ ذلك في: (مَنْ، ومَا، وأيّ، ومَهْمَا)، فلمَّا قَصُرَتْ في ذلك عَنْ نظائِرِهِ، ضَعُفَتْ عَنْ تَصَرُّفِها في مواضعِ نظائرِهَا مِنَ المُجَازاةِ. والوجْهُ الثَّالِثُ: أنَّ الأصْلَ في الْجَزَاءِ أنْ يكونَ بالْحَرْفِ، إلَّا أنْ يُضْطَرَّ إلى اسْتِعْمَالِ الْأَسْمَاءِ، ولا ضَرورَةَ هُنا تُلْجِئُ إلى المُجَازاةِ بها.[٢٠٦]

– كما ذكَرَ الْخَلِيلُ عِلَّةَ: (الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى) عِلَّةً غَيْرَ صَرِيحَةٍ فِي مَعْرِضِ تَخْرِيجِهِ لِقِرَاءَةِ الجَرِّ: في كلمَةِ (سَوَاءٍ)؛ [٢٠٧] في قولِهِ تَعَالَى:﴿ **وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت/١٠]**؛ إذْ يَرَاهَا الخليلُ صفةً مفردةً اللَّفظِ للجمع الَّذِي قبلَها كلمةِ: (أَيَّامٍ)، وذلك حَمْلًا لها على المَعْنَى، وتأويلُ الكَلامِ عندَه آنذاك: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مُسْتَوِيَاتٍ) أي: (تَامَّاتٍ). يَقُولُ سِيبويْهِ مُوَضِّحًا تَأْوِيلَ الْخَلِيلِ: "**وَقَدْ قَرَأَ نَاسٌ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ﴾؛ قَالَ الْخَلِيلُ: جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ (مُسْتَوِيَاتٍ)**". [٢٠٨] في إشَارَةٍ منْهُ إلى حَمْلِ الْكَلَامِ على الْمَعْنَى بالتَّأْوِيلِ. وقِيلَ: هِيَ نَعْتٌ لكلمةِ (أَرْبَعَةِ). وهِيَ فِي كِلَا الْحَالَتَيْنِ خَرَجَتْ عَنِ الْمُطَابقةِ الْعَدَدِيَّةِ بينَ النَّعْتِ والْمَنْعُوتِ.

أَمَّا عَنْ مَوْقِفِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْحَدِيثِ مِنْ ظَاهِرَةِ (الْحَمْلِ على المَعْنَى)؛ فإنَّهُ يَنْظُرُ إليها على أنَّها نوعٌ من أنْواعِ التَّأْوِيلِ: (Hermeneutics)؛ الَّذي يلجأُ إليه النِّظَامُ اللُّغَوِيُّ حالَ وُجُودِ نَوْعٍ مِنَ أنواعِ (الْعُدُولِ التَّرْكِيبِيِّ): (Structural Deviation)؛ أو نَوْعٍ مِنَ أنواعِ (التَّحَوُّلِ الْأُسْلُوبِيِّ): (Stylistic Transformation)؛ عَنْ مُطَّرَدِ (التَّقْعِيدِ) أو (الأَنْظِمَةِ المِعْيَارِيَّةِ): (Proscriptive Systems) الَّتِي افترضَتْها اللُّغَوِيُّونَ أو النُّحَاةُ؛ ليَتَّسِقَ التَّرْكِيبُ معَ قواعدِ النِّظَامِ النَّحْوِيِّ، فيَبْقَى عَلَى اطِّرَادِهِ وتَمَاسُكِهِ؛ مُتَوَسِّلِينَ في سبيلِ ذلك بِتَأْوِيلَاتٍ (عِلَلٍ بسيطةٍ)؛ تَتَبَايَنُ حَسْبَ نوعِ التَّحَوُّلِ الَّذِي يَقَعُ أَكْثَرَ ما يَقَعُ فِي ثَلَاثٍ مِنْ قَرَائِنِ التَّعْلِيقِ اللَّفْظِيَّةِ، هي: (العَلامَةُ الإعرابيَّةُ، والرُّتْبَةُ، والمُطَابَقَةُ). وقد تَأَوَّلَ النَّحْوِيُّونَ ما خَالَفَ قَوَاعِدَ الْعَلَامَةِ الإعرَابيَّةِ بالتَّأْوِيلَاتِ التَّالِيةِ:[٢٠٩] وهي: (الْحَذْفُ، والتَّقديرُ، والزِّيادةُ، والتَّحريفُ، والعَوَامِلُ اللَّفظيَّةُ). كمَا تَأَوَّلُوا مَا خَالَفَ قواعدَ الرُّتبةِ بالتَّأْوِيلاتِ التَّالِيةِ: وهِيَ: (التَّقديمُ والتَّأخيرُ، والفَصْلُ بالمُفْرِدِ، والاعْتِرَاضُ بالْجُمْلَةِ، وغَلَبَةُ الْفُرُوعِ على الْأُصُولِ). وتَأَوَّلُوا ما خَالَفَ قواعدَ المُطابقةِ بالتَّأويلاتِ التَّالية: وهِيَ: (الْحَمْلُ على المَعْنَى، والْحَمْلُ على المَوْضِعِ أو المَحَلِّ، والتَّوَهُّمُ، والالتِفَاتُ، والتَّضْمِينُ).

وتَنْتَثِرُ هذه التَّأْوِيلَاتُ في المُصَنَّفَاتِ اللُّغويَّةِ القديمةِ، ورُبَمَا جُمِعَ بَعْضُها تَحْتَ بَابٍ نَحْوِيٍّ وَاحِدٍ،[٢١٠] أو انْضَوَى بعضُهَا تَحْتَ مَقُولاتٍ تأويليَّةٍ أوْسَعَ؛ كأَمْنِ اللَّبْسِ، أو الضَّرُورَةِ الشِّعريَّةِ، أو الاسْتِثْقَالِ. وكانَ نِتَاجُ هذهِ المَقُولاتِ التَّأويليَّةِ: نِظَامًا نَحْوِيًّا تأويليًّا (Hermeneutics) فَرْعِيًّا مُوَازِيًا، أَخَصُّ وَصْفِهِ صِفَتَانِ، هُمَا: (التَّوْسِيعُ/ Expansion)، و(الاسْتِدْرَاكُ/ Retractation) على النِّظَامِ النَّحويِّ الأصليِّ؛ الَّذِي قد تَضِيقُ قواعِدُهُ عن ظَوَاهِرِ الْعُدُولِ التَّرْكِيبِيِّ ضيقًا قد يَسْلُبُهُ صِفَتَيْ الشُّمُولِ والْكِفَايَةِ، أو يَسْلُبُهُ شِبَهَ الاضْطِرَابِ والتَّناقُضِ؛ ممَّا يُوجِبُ إنْعَامَ النَّظَرِ في هذه الظَّوَاهِرِ؛ مِنْ أجْلِ الْخُرُوجِ بتَوْسِيعَاتٍ واسْتِدْرَاكَاتٍ تَقْوَى على تفسيرِهَا؛ لِتُثْبِتَ كِفَايَةَ النِّظَامِ النَّحْوِيِّ وشُمُولَهُ؛ ولِتَنْفِيَ عنه الْجُمُودَ والثَّبَاتَ، سَاعِيَةً في كُلِّ ما سَبَقَ لِمُقَارَبَةٍ تَرْأَبُ الصَّدْعَ ما بَيْنَ اللُّغَةِ المُتَطَوِّرَةِ النَّامِيَةِ المُتَسَارِعَةِ، وقَوَاعِدِهَا الثَّابِتَةِ الرَّاسِخَةِ. [٢١١]

إنَّ ظَاهِرَةَ (الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى) "لَيْسَتْ دَائِمًا مُجَرَّدَ تَبْرِيرٍ لاسْتِعْمَالاتٍ مُفْرَدَةٍ أو ظَوَاهِرَ مُحَدَّدَةٍ، ولا تَفْسِيرًا مُلْتَوِيًا لِمَا يَبْدُو مُسْتَعْصِيًا عَنِ التَّفسير، بلْ قد تَهْدُفُ إلى وَضْعِ نِظَامٍ تَفْسِيرِيٍّ؛ غَايَتُهُ الْكَشْفُ عَنْ نِظَامِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْوِجْهَةِ النَّحْوِيَّةِ".[٢١٢] ويَرَى البَاحِثُ هُنَا أنَّ الْعَرَبِيَّةَ ونَحْوَهَا لَيْسَا بِدْعًا فِي اصْطِنَاعِ مُوَسِّعَاتٍ لِلنِّظَامِ النَّحْوِيِّ، فَمِنَ الْبَدَهِيِّ أنْ تَسْبِقَ اللُّغَةُ في نُمُوِّهَا وتَطَوُّرِهَا الْقَوَاعِدَ الثَّابِتَةَ الْجَامِدَةَ؛ فَتَعْدِلَ عَنْهَا مُحَاوِلَةً سَدَّ تِلْكَ الْفَجْوَةِ مَا بَيْنَ النُّمُوِّ المُتَسَارِعِ والثَّبَاتِ والْجُمُودِ؛ لِذَا تَبْقَى الْقَوَاعِدُ ضَيِّقَةً عَنِ اسْتِيعَابِ رَوَغَانِ اللُّغَةِ الْحَيَّةِ، لا يَشِينُهَا ومُقَعِّدَهَا فِي ذلكَ شَيْنٌ؛ مَا دَامَتْ هُنَاكَ أَنْظِمَةٌ تَسْتَدْرِكُ على النِّظَامِ النَّحْوِيِّ فتُوَسِّعُهُ وتَتَكَامَلُ مَعَهُ.

١٥- عِلَّةُ الْقُرْبِ أَوِ الْمُجَاوَرَةِ: [جَرُّ كَلِمَةِ (خَرِبٍ) بِالْجِوَارِ إِلى كَلِمَةِ (ضَبٍّ)]:

مِنَ الْعِلَلِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي وَضَّحَهَا الْخَلِيلُ وَنقلها لنا تلميذُهُ سِيبويْهِ تعليلُهُ سَبَبَ جَرِّ كلمةِ (خَرِبٍ) في قَوْلِ الْعَرَبِ: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ وهُوَ مَا عُرِفَ بَيْنَ النُّحَاةِ بـــ(الْجَرِّ عَلَى الْجِوَارِ)، أو: (الْمُجَاوَرَةِ)، أو: (الْمُشَاكَلَةِ)؛ وجَمِيعُها اصْطِلَاحَاتٌ نَحْوِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لِظَاهِرَةٍ عَرِقَتْها الْعَرَبِيَّةُ، فكَلِمَةُ: (خَرِبٍ) في حقيقتِهَا صِفَةٌ لـــ(جُحْرُ)؛ فكان حقُّها الرَّفْعُ، ولكنَّها جُرَّتْ للمُناسَبَةِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي بينَهَا وبينَ كلمةِ (ضبٍّ)؛ فالظَّاهِرَةُ مَرْجِعُهَا اسْتِحْسَانٌ لَفْظِيٌّ لا تَعَلُّقَ له بالمَعْنَى. يَقُولُ سِيبويْهِ نَاسِبًا الْكَلَامَ لِأُسْتَاذِهِ الْخَلِيلِ: "**ومِمَّا جَرَى نَعْتًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْكَلَامِ: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ فالوجْهُ الرَّفْعُ، وهو كَلامُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ وأَفْصَحِهِم. وهُوَ الْقِيَاسُ، لأَنَّ (الخَرِبَ) نَعْتُ (الْجُحْرِ)، و(الْجُحْرُ) رَفْعٌ، ولكنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَجُرُّهُ. وليسَ بنَعْتٍ (للضَّبِّ)، ولكنَّهُ نَعْتٌ للَّذِي أُضِيفَ إلى الضَّبِّ، فجرُّوه لأَنَّهُ نَكِرَةٌ كـ(الضَّبِّ)، ولأَنَّهُ في مَوْضِعٍ يَقَعُ فيهِ نَعْتُ (الضَّبِّ)، ولأَنَّهُ صَارَ هو و(الضَّبُّ) بمنزلةِ اسْمٍ وَاحِدٍ. فانْجَرَّ (الْخَرِبُ) على (الضَّبِّ)... ومَعَ هذا أَنَّهُمْ أَتْبَعُوا الْجَرَّ الجَرَّ كما أَتْبَعُوا الْكَسْرَ الْكَسْرَ، نَحْوَ قولِهم: (بِهِمْ وبِدَارِهِم)، ومَا أَشْبَهَ هذا. وكِلَا التَّفْسِيرَيْنِ تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ، وكانَ كُلُّ وَاحِدٍ منهما عِنْدَهُ وَجْهًا مِنَ التَّفْسِيرِ**". (٢١٣)

وقد يُفْهَمُ مِنَ الكَلَامِ السَّابِقِ أنَّ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ هو القَوْلُ بالجَرِّ على الْجِوَارِ مُطْلَقًا؛ وهذا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فمَذْهَبُهُ في المسألةِ الْجَوَازُ بِشَرْطِ أَنْ يُوافِقَ الاسْمُ المَجْرُورُ على الْجِوَارِ الاسْمَ الَّذِي يُجَاوِرُهُ في عِدَّتِهِ وفي نَوْعِهِ، فإنِ اخْتَلَفَتِ الْعِدَّةُ أو كانَ أحدُهما مُذَكَّرًا والآخَرُ مؤَنَّثًا، استُعملَ الكَلَامُ على أصلِهِ، ولا يَجُوزُ الْجَرُّ على الْجِوَارِ آنذاك، يَقُولُ سِيبويْهِ: "**وقالَ الْخَلِيلُ -رحمَهُ اللهُ-: لا يَقُولُونَ إِلَّا: (هَذَانِ جُحْرَا ضَبَّ خَرِبَانِ)، مِنْ قِبَلِ أَنَّ (الضَّبَّ) وَاحِدٌ، و(الْجُحْرُ) جُحْرَانِ، وإِنَّما يَغْلِطُونَ إذا كانَ الآخِرُ بِعِدَّةِ الأَوَّلِ، وكانَ مُذَكَّراً مِثْلَهُ أو مُؤَنَّثًا، وقالوا: (هَذِهِ جِحْرَةُ ضِبَابٍ خَرِبَةٍ)، لأَنَّ (الضِّبَابَ) مُؤَنَّثَةٌ؛ ولأَنَّ (الْجِحْرَةَ) مُؤَنَّثَةٌ، والْعِدَّةُ وَاحِدَةٌ، فَغَلِطُوا**". (٢١٤) إذنْ فالخليلُ لا يُجِيزُ الْجَرَّ على الجِوَارِ إلَّا إذا اسْتَوى الْمُتَجَاوِرانِ في التَّذْكِيرِ والتَّأنيثِ، والإفرادِ والتَّثنيَةِ والْجَمْعِ.

ومِمَّا تَقَدَّمَ يَسْتَبِينُ لنا اخْتِلَافُ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ عن مَذْهبِ تلميذِهِ سِيبويْهِ؛ إذْ يَرَى سِيبويْهِ جَوَازَ القَوْلِ بالجَرِّ على الجِوَارِ مُطلقًا، دونَ مُراعاةٍ للشَّرْطِ الَّذي وضعَهُ أُسْتَاذُهُ، فيجوزُ عندَهُ أنْ نقولَ: (هَذَانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَيْنِ)، كما يَجُوزُ: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، سَوَاءً أَتَّفَقَ الْمُتَضَايِفَانِ في الْعِدَّةِ والنَّوْعِ أَمْ لَمْ يَتَّفِقَا، وحُجَّتُهُ في ذلك صِحَّةُ مَجِيئِهِ عندَ الْعَرَبِ، يقولُ سِيبويْهِ: "هذا قَوْلُ الْخَلِيلِ -رحمَهُ اللهُ-، ولا نُرَى هذا والأَوَّلَ إلَّا سَوَاءً؛ لأَنَّهُ إذا قالَ: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ مُنْهَدِّمٍ)، ففيه من البَيَانِ أَنَّهُ ليسَ بـــ(الضَّبِّ)، مِثْلُ ما في التَّثْنِيَةِ مِنَ الْبَيَانِ أَنَّهُ ليسَ بـــ(الضَّبِّ). وقالَ العَجَّاجُ:

كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

فـــ(النَّسْجُ) مُذَكَّرٌ، و(الْعَنْكَبُوتُ) أُنْثَى". (٢١٥)

ولم يَكُنِ الْجَرُّ على الجوارِ مَوْضِعَ اتِّفَاقٍ بينَ النُّحَاةِ القُدماءِ؛ سَواءً في وُجُودِهِ عَامِلًا نَحْوِيًّا أو فيما يَدْخُلُهُ من التَّوابعِ. وممَّنْ أجازه مِنَ النُّحَاةِ بعدَ سِيبويْهِ: (ابْنُ مَالِكٍ، وابْنُ آجرُومٍ، وابْنُ هِشَامٍ). يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ: "ثُمَّ نبَّهْتُ على النَّعْتِ الَّذِي يُسمِّيه النَّحويُّون نعتًا على الْجِوَارِ، نحو قولهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ فخَفْضُ (خَرِبٍ) لأَنَّهُ نعتُ (ضَبٍّ) في اللَّفْظِ لمُجاورتِهِ له، وإنَّما هو في المَعْنَى (للجُحْرِ)، ولا يُفْعَلُ مِثْلُ هذا إلَّا إذا أُمِنَ اللَّبْسُ". (٢١٦) كما تَحَدَّثَ ابْنُ هِشَامٍ عن الظَّاهِرَةِ مُحَاوِلًا تَقْنِينَها فيقول: "والَّذِي عَلَيْهِ

الْمُحَقَّقُونَ؛ أنَّ خَفْضَ الْجِوَارِ يكونُ فِي النَّعْتِ قَلِيلًا، وفي التَّوْكِيدِ نَادِرًا، ولا يَكُونُ في النَّسَقِ؛ لأنَّ العَاطِفَ يَمنعُ التَّجَاوُرَ".(٢١٧)

أمَّا الرَّافضُونَ للظَّاهرةِ فيرونَهَا هدمًا لقَواعدِ العربيَّةِ، وخرقًا لأصْلِ الْإجمَاعِ فيها، ويُخرِّجُونَ شواهدَهَا على الْغَلَطِ والشُّذُوذِ. ومنهم: (ابْنُ النَّحَّاس، والسِّيرافيُّ، وابْنُ جنِّيٍّ، وابْنُ الْحَاجبِ). يقول ابْنُ جنِّيٍّ: "فمِمَّا جَازَ خلافُ الإجماعِ الواقعِ فيه مُنذُ بُدِئَ هذا العلمُ، وإلى آخرِ هذا الوقتِ، ما رأيْتُهُ أنا في قولِهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فهذا يتناولُهُ آخِرٌ عَنْ أوَّلٍ، وتَالٍ عَنْ مَاضٍ على أنَّهُ غَلَطٌ مِنَ الْعَرَبِ، لا يَختلفونَ فيهِ، ولا يَتوقَّفونَ عَنْهُ، وأنَّهُ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لا يُحْمَلُ عليهِ، ولا يَجُوزُ رَدُّ غَيْرِهِ إليهِ".(٢١٨) ثُمَّ يُخَرِّجُهُ ابْنُ جنِّيٍّ على تَقْدِيرِ الْمُضَافِ، فيقول: "وأمَّا أنا فعِنْدِي أنَّ في القرآنِ مِثْلَ هذا الموضعِ نيِّفًا على ألفِ مَوْضِعٍ، وذلك أنَّهُ على حَذْفِ الْمُضَافِ لا غيرَ".(٢١٩) أي على تقدير: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ).

أمَّا عَنْ مَوْقفِ الْمُحْدَثِينَ مِنَ الظَّاهِرَةِ فقد انْقَسَمُوا تجاهَها –كما انْقَسَمَ الْقُدَماءُ–إلى مُؤَيِّدٍ قابلٍ لها، وإلى رَافِضٍ مُنْكِرٍ لِوُجُودِهَا، باعْتِبَارِها مظهرًا مِنْ مَظَاهِرِ الْخَلَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أنْ تُنَزَّهَ اللُّغَةُ عنه، يَقولُ أحَدُ البَاحِثِينَ المُعَاصِرِينَ: "ولو أنَّهم قطعُوا القولَ بحَمْلِ ما زُعِمَ أنَّهُ مِنْ قولِ الْعَرَبِ عَلَى الْخَطَأِ لانْتَهَى هذا اللَّغَطُ، ولكانَ مِنْ هذا أنَّنَا لمْ نَشْقَ بمَا حُمِلَ إلينا مِنْ صَنْعَةٍ لم تُبْنَ على عِلْمٍ حَسَنٍ، ولكنَّ النُّحاةَ قَدِمُوا على ما أخَذُوا به أنفسَهُمْ، ورَاحُوا يَتَلَمَّسُونَ الشَّوَاهِدَ الَّتِي تُؤَيِّدُ قولَهُمْ؛ لِيَفْرِضُوا علينَا ظَاهِرةً مُقْتَعَلَةً، لمْ تَجْرِ عَلَى سُنَنِ الْعَرَبِ".(٢٢٠)ويَرَى بَعْضُهم أنَّ ظَاهِرةَ (الْجَرِّ عَلَى الْجِوَارِ) مَسْألةٌ اصْطنعَها النَّحويُّونَ لتفسيرِ هذه الأبياتِ الَّتِي لم يَجِدُوا سببًا يُؤدِّي إلى جَرِّ الْكلماتِ الْمُتجاورةِ وفقًا لنظامِ القَافيةِ، أو حَرَكةِ الرَّويِّ بها. (٢٢١) ويَرَى الْبَاحِثُ أنَّ القولَ الفَصْلَ في المسْألةِ هو ما ذكَرَهُ الْخَلِيلُ فيها؛ وهو: قَبُولُ علَّةِ الْجِوَارِ حالَ اتِّفَاقِ الْمُتَجاورَيْنِ عِدَّةً ونَوْعًا، وإلَّا فلَا؛ فالباعِثُ الحثيثُ لِفَرْضِ هذه الظَّاهرةِ سُلطانَها على اللُّغةِ هو التَّأثُّرُ اللَّفْظِيُّ الحادثُ بين الْمُتَجَاورَيْنِ، وهو مُتَحَقِّقٌ ثابتٌ حَالَ تَطَابُقِهما. أمَّا في حَالِ اخْتِلَافِهما تَسْقُطُ الْعِلَّةُ، وتُهَيْمِنُ الْقَاعِدَةُ عَلَى النَّصِّ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: أَهَمُّ سِمَاتِ أُسْلُوبِ الْخَلِيلِ فِي عَرْضِهِ لِلْعِلَلِ النَّحْوِيَّةِ:

مِنَ الْبَدَهِيِّ أنَّ لِكُلِّ نَحْوِيٍّ طريقتُهُ وأسْلُوبُهُ الَّذِي يُميِّزُهُ عن غَيْرِهِ مِنْ أرْبَابِ الصَّنْعَةِ ورُفَقَاءِ الطَّرِيقِ، وإلَّا لمَا ظَهَرَتْ لِلْأُفُقِ الْمَدَارسُ النَّحْوِيَّةُ الْمُتَعَدِّدَةُ، ولَمَا كَانَتِ الْقَضَايَا والْمَسَائِلُ الْخِلَافِيَّةُ الشَّهِيرَةُ بَيْنَ النُّحَاةِ. وفي مبحثِنا الحاليِّ يستَعْرِضُ الْبَاحِثُ أهمَّ السِّمَاتِ الَّتِي مَيَّزَتْ طَرِيقةَ الْخَلِيلِ في عَرْضِهِ لِلْعِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ، مِنْ خِلَالِ كِتَابِ تِلْمِيذِهِ سِيبويْهِ؛ والَّتِي يُمْكِنُ إيجَازُهَا فِي التَّالِي:

١- يَغْلِبُ عَلَى عِلَلِهِ أُسْلُوبُ الْحِوَارِ؛ الْقَائِمِ عَلَى: (السُّؤَالِ/ وَالْجَوَابِ) بينَهُ وبيْنَ تِلْمِيذِهِ سِيبَوَيْهِ:

لعلَّ أوَّلَ ما يَلفتُ الانتباهَ في عِلَلِ الْخَلِيلِ أنَّها –في أغلبِهَا–قائمةٌ على أُسْلُوبِ (الْمُحَاوَرَةِ)؛ القائمِ دائمًا بينَهُ وبينَ تلميذِهِ سِيبويْهِ، المُتَمَثِّلِ فِي هَيْئَةِ: (السُّؤَالِ/ والْجَوَابِ، وقُلْتُ/ وقَالَ)، ورُبَمَا لم يكنْ لِلْخَلِيلِ اليَدُ الطُّولى في وَسْمِ تعليلاتِهِ بهذه السِّمَةِ؛ إذِ الْبَاعِثُ على السُّؤَالِ –دائمًا–هو تلميذُهُ سِيبويْهِ، لكنَّ الْمُحَصِّلَةَ النِّهَائِيَةَ؛ أنَّ الْمُحَاوَرَةَ كانَتْ أهَمَّ سِمَةٍ ميَّزَتْ أُسْلُوبَهما. يَقُولُ أحَدُ البَاحِثِينَ الْمُعَاصِرِينَ: "إنَّ كِتَابَ سِيبويْهِ يَكادُ أنْ يَكُونَ مَبنيًّا كلُّهُ على التَّعْلِيلِ والْحِوَارِ؛ الَّذِي يَجري فيه دائمًا بينَهُ وبينَ أُسْتاذِهِ الْخَلِيلِ، يَبْدَأُ في الأعَمِّ بالسُّؤَالِ عَنِ الْعِلَلِ". (٢٢٢)

ورُبَمَا امْتَدَّتْ حِوَارَاتُهما طَوِيلًا (سؤالًا/ وجوابًا، وقُلْتُ/ وقالَ) لِتُجَذِّرَ للظَّاهِرَةِ النَّحويَّةِ في قنَاعَاتِ مُتَابِعِيهما. "إنَّ الْحِوَارَ المُتعدِّدَ الأطرافِ هُوَ الْحِوَارُ الَّذِي يُفْضِي إلى نَتَائِجَ فكريَّةٍ تَوْجيهيَّةٍ سَدِيدَةٍ؛ وذلك بالنَّظر إلى إبْدَاءِ الرَّأي والرَّأي الآخَر؛ فيُؤدِّي ذلك حتمًا إلى تَنَافُس أطْرَافِ الْحِوَارِ في إبْدَاءِ أحْسَنِ الآراءِ؛ لاسْتِمَالةِ أكبَرِ عَدَدٍ مِنَ المُؤيِّدينَ، ممَّا يُؤدِّي فِي النِّهايةِ إلى الْوُصُولِ إلى أفْضَلِ النَّتَائِجِ مِنْ جِهَةٍ، وإلى تَزَايُدِ قنَاعَاتِ المُتَابِعِينَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى". (٢٢٣) ومِنْ أمْثِلَةِ العِلَلِ الَّتِي اسْتُخْدِمَ فيها أُسْلوبُ المُحَاوَرَةِ مِنْ قِبَلِ الْخَلِيلِ وتِلْميذِهِ مَا ذَكَرهُ الْخَلِيلُ مِنْ تعليلِ لِجَوَازِ (نصبِ تَابِعِ المُنَادَى الْعَلَمِ الْمُفْرَدِ ورَفْعِهِ)؛ حَيْثُ امْتَدَّتْ مُحَاوَرَتُهمَا طويلًا فيقول: "**وزَعَمَ الْخَلِيلُ –رَحِمَهُ اللهُ-** أنَّهُمْ نَصَبُوا المُنَادَى الْمُضَافَ نحو: (يَا عَبْدَ اللهِ، ويَا أخَانَا)، والنَّكِرةَ حِينَ قالُوا: (يَا رَجُلًا صَالِحًا) ...، ورَفَعُوا المُنَادَى الْمُفْرَدَ، وذلك قولك: (يَا زَيْدُ، ويَا عَمْرٌو) ...**قُلْتُ:** أرأيْتَ قولهم: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلَ)؛ عَلَامَ نَصَبُوا (الطَّوِيلَ)؟ **قَالَ:** نُصِبَ لأنَّهُ صفةٌ لمنصوبٍ. **وقَالَ:** إنْ شِئْتَ كان نصبًا على: (أعْنِي). **فَقُلْتُ:** أرأيتَ الرَّفْعَ على أيِّ شَيْءٍ هُوَ إذا قالَ: (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ)؟ **قَالَ:** هُو صفةٌ لمرفوعٍ. **قُلْتُ:** أَلَسْتَ قد زعمْتَ أنَّ هذا المرفوعَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، فَلِمَ لا يكونُ كقولِه: (لقيتُهُ أمْسِ الأحْدَثَ)؟ **قَالَ:** مِنْ قِبَلِ أنَّ كلَّ اسْمٍ مُفردٍ في النِّداءِ مرفوعٌ أبدًا، وليسَ كُلُّ اسْمٍ في مَوْضِعِ (أمْس) يكونُ مَجْرُورًا، فلمَّا اطَّرَدَ الرَّفْعُ في كُلِّ مُفردٍ في النِّداءِ صارَ عِنْدَهم بمنزلةِ ما يَرتفعُ بالابتداءِ أو بالفعلِ، فجعلُوا وَصْفَهُ إذا كانَ مُفْرَدًا بمَنْزِلتِهِ. **قُلْتُ:** أفَرَأيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ كُلِّهم:

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا		**فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ**

لأيِّ شَيْءٍ لم يَجُزْ فيهِ الرَّفْعُ كمَا جَازَ في (الطَّوِيلُ)؟ **قال:** لأنَّ المُنادَى إذا وُصِفَ بالمُضافِ فهو بمَنْزِلتِهِ إذا كانَ في موضعِهِ، ولو جَازَ هذا لقُلتَ: (يَا أخُونَا)، تُريدُ أنْ تجعلَهُ في مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ، وهذا لَحْنٌ. فالمُضَافُ إذا وُصِفَ به المُنادَى فهو بمِنْزلتِهِ إذا ناديْتَهُ؛ لأنَّهُ هنا وَصْفٌ لمُنادَى في مَوْضِعِ نَصْبٍ، كما انْتَصَبَ حيثُ كانَ مُنَادًى لأنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، ولم يَكُنْ فيه ما كانَ في الطَّوِيلِ لِطُولِهِ". (٢٢٤)

لا شَكَّ أنَّ مِثْلَ هذا النوعِ مِنَ الْعِلَلِ النَّاتِجِ المُحاوَرَةِ والنِّقَاشِ يَكونُ أكثرَ إقناعًا، وأشَدَّ تَأْثِيرًا في النَّفْس؛ مِنَ العِلَلِ الَّتِي تُسْرَدُ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ، يَكُونُ هذا الطَّرَفُ هو المُتَحكِّمَ في الْكَلَامِ والمُوَجِّهَ له حيثُ شاء، فتَقْلِيبُ الكَلَامِ على جَمِيعِ الْوُجُوهِ بِأُسْلُوب: (قُلْتُ/ وقالَ)؛ يُخْرِجُ خَبَايَا العِلَلِ وأسْرَارَها الدَّفِينَةِ، "فالْحِوَارُ يُسْهِمُ في تَوسِيعِ الْعَقْلِ وتَعْمِيقِ مَدَارِكِهِ بمَا لا يُوسِّعُهُ ولا يُعَمِّقُهُ النَّظَرُ الْفَرْدِيِّ، فمَعْلُومٌ أنَّ الْعَقْلَ يَتَقَلَّبُ بِتَقْلِيبِ النَّظَرِ في الْأَشْيَاءِ، وأنَّهُ على قَدْرِ تَقَلُّبِهِ يكونُ تَوَسُّعُهُ وتَعَمُّقُهُ"،(٢٢٥) وهذا ما تَمَيَّزَتْ بهِ عِلَلُ الْخَلِيلِ وتلميذِهِ سِيبويْهِ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ عِلَلِ النُّحَاةِ.

٢- قَدْ يُصَرِّحُ بِاسْمِ الْعِلَّةِ في ثَنَايَا شَرْحِهِ لهَا؛ وقَدْ لا يَذْكُرُ اسْمَهَا مُكْتَفِيًا بِتَوْضِيحِهَا وشَرْحِهَا:

كانَ الغالبُ على تَعليلاتِ الْخَلِيلِ ذِكْرَهُ اسْمَ العلَّةِ الَّتِي يَعْرِضُ لها صَرَاحَةً؛ وهذا هو سَمْتُهُ الغَالِبُ عليهِ في عِلَلِهِ، فنراهُ يَذكرُ أسْمَاءَ عِلَلٍ كَثِيرةٍ في مَوَاضِعَ كثيرةٍ بالكتابِ، نحو علل: (كَثْرَةِ الاسْتِعْمَال، والكَرَاهَةِ، والثِّقَل، وأمْنِ اللَّبْس، والتَّوْكِيدِ، ...إلخ). وأحيانًا أُخْرَى نَرَاهُ يَعْرِضُ للعِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ دُونَ أنْ يُصرِّحَ باسْمِهَا؛ مكتفيًا بشرحِها وتوضيحِها وضربِ الأمثلةِ والشَّواهدِ المُبيِّنةِ لها. ومِنَ الأمثلةِ الَّتِي تُؤكِّدُ ذلك الأمْرَ عندَ الخليلِ؛ تَصْرِيحُهُ باسْمِ عِلَّةِ: (أمْنِ اللَّبْس) –كما سَبَقَ وعرضْنَا–في مَعْرِضِ توضيحِهِ عِلَّةَ إلْحَاقِ

(ياء) النَّسَبِ بالاسْمِ (المُضَافِ إليه) لا (المُضَافِ)؛ كما في نحو: (عَبْدِ مَنَافٍ) فنقول: (مَنَافِيّ)، إذْ يَقُولُ ردًّا على سِيبويْهِ: "وسَألتُ الْخَلِيلَ عن قوْلِهم في: (عَبْدِ مَنَافٍ): (مَنَافِيٌّ)؟ فقالَ: أمَّا القياسُ فكما ذكَرْتُ لكَ، إلَّا أنَّهم قالوا: (منافيٌّ) **مخافةَ الالتباسِ**، ولو فعَلَ ذلك بما جُعِلَ اسْمًا مِنْ شيئين جَازَ؛ **لكراهيَّةِ الالتباسِ**". (٢٢٦)

فقد صَرَّحَ الخليلُ في كَلَامِهِ السَّابق باسْمِ هذه الْعِلَّةِ مَرَّتَيْن: الْأُولى: (مَخَافَة الْالتِبَاس)، والثَّانِيَة: (كَرَاهِيَّةِ الْالتِبَاس). ونَرَاهُ في مَوْضِعٍ آخرَ يَتعرَّضُ للعِلَّةِ نفسِها دونَ ذِكْرِ منه أو تَصْرِيحٍ باسْمِهَا، لكنَّهُ يَتَنَاولُها شَرْحًا وتَحْلِيلًا، وذلك في مَعْرِضِ بيانِهِ عِلَّةَ (الْاتيَان بضَمِيرِ الْفَصْلِ فِي الْكَلَام)، في نحو قوله تعالى: **﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ [فصلت/١٠]**؛ إذْ يقول: "اعلمْ أنَّهُنَ لا يَكُنَّ فصلًا إلَّا في الفعلِ، ولا يَكُنْ كذلك إلَّا في كُلِّ فِعْلٍ الاسْمُ بعدَهُ بمنزلتِهِ في حَالِ الْابْتِداءِ، واحتياجُهُ إلى ما بعدَهُ كاحتياجِهِ إليه في الابْتِدَاءِ. فجازَ هذا في هذه الأفعَالِ الَّتِي الْأَسْمَاءُ بعدَها بمنزلتِها في الابْتِدَاءِ، **إعْلامًا بأنَّهُ قد فُصِلَ الاسْمُ، وأنَّهُ فيما يَنْتَظِرُ الْمُحَدَّثُ ويتوقَّعُهُ منه، ممَّا لا بُدَّ له مِنْ أنْ يذكرَهُ لِلْمُحَدَّثِ**؛ لأنَّكَ إذا ابْتَدَأتَ الاسْمَ فإنَّمَا تَبْتَدِئُهُ لمَا بعدَهُ، فإذا ابْتَدَأتَ فقد وَجَبَ عليكَ مَذْكُورٌ بعدَ المُبتدأ لا بُدَّ منه، وإلَّا فَسَدَ الْكَلَامُ ولم يَسِغْ لك، **فكأنَّهُ ذُكِرَ هو لِيَسْتَدِلَّ الْمُحَدَّثُ أنَّ مَا بعدَ الاسْمِ مَا يُخْرِجُهُ ممَّا وَجَبَ عَلَيْهِ، وأنَّ ما بعدَ الاسْمِ ليسَ مِنْهُ. هذا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ -رَحِمَهُ اللهُ-**". (٢٢٧)

ويُمْكِنُ أنْ يندرجَ تحتَ هذه السِّمَةِ –أيضًا–تَصْرِيحُ الْخَلِيلِ بالعِلَّةِ ونقيضِهَا الْمُؤَدِّي إلى الْمَعْنَى نفسِهِ. ومِنْ أمثلةِ ذلك: تَصْرِيحُ الْخَلِيلِ بـــ(**عِلَّةِ التَّخْفِيفِ**) عِلَّةً صَرِيحَةً لبعضِ مَظَاهِرِ الْحَذْفِ المسموعةِ عندَ الْعَرَبِ؛ كما في قوْلِ سِيبويْهِ المَنْسُوبِ إلي الخليلِ: "وسألْتُهُ عَنْ قولِهِ: (عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟) فقال: الْقِيَاسُ النَّصْبُ، وهُوَ قوْلُ عَامَّةِ النَّاس. فأمَّا الَّذِين جَرُّوا فإنَّهُم أرَادُوا مَعْنَى (مِنْ)، **ولكنَّهُمْ حَذَفُوهَا هَهُنَا تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ**، وصَارَتْ (عَلَى) عِوَضًا منها". (٢٢٨) وقالَ –أيضًا– مُصَرِّحًا باسْمِ الْعِلَّةِ ذاتِها في مَوْضِعٍ آخرَ: " وزَعَمَ الْخَلِيلُ –رحِمَهُ اللهُ–أنَّ قولَهم: (لاهِ أبُوكَ، ولَقِيتُهُ أمْسِ)، إنَّمَا هُوَ عَلَى: (للهِ أبُوكَ، ولَقِيتُهُ بِالْأَمْسِ)، ولكنَّهُمْ حَذَفُوا (الْجَارَّ، والْألِفَ واللَّامَ) **تَخْفِيفًا على اللِّسَانِ**، وليسَ كُلُّ جَارٍّ يُضْمَرُ؛ لأنَّ المَجرورَ دَاخِلٌ في الجَارِّ، فصَارَا عندَهم بمنزلةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، فمِنْ ثَمَّ قَبُحَ، ولكنَّهم قد يُضْمِرونَهُ ويَحْذفونَهُ فيما كَثُرَ مِنْ كلامِهم، **لأنَّهُمْ إلى تَخْفِيفِ ما أكْثَرُوا اسْتِعْمَالَهُ أحْوَجُ**". (٢٢٩)

ثمَّ نجدُهُ يؤكِّدُ على تلك العلَّةِ لكِنْ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ؛ وهو ذِكْرُها بالعِلَّةِ النَّقِيضِ لها، وهي (عِلَّةُ الثِّقَل)، ومُؤَدَّاها: أنَّ العَرَبَ قد يَسْتَثقلونَ ألفاظًا وتراكيبَ صَوتيَّةً وحركاتٍ فيما كَثُرَ مِنْ كلامِهم فيَفِرُّونَ مِنْ ذلك إلى ما هُوَ أخَفُّ عليهم. فالقَصْدُ مِنْ هذه الْعِلَّةِ هو الْقَصْدُ نَفسُهُ مِنْ (عِلَّةِ التَّخفيفِ)؛ لأنَّ مُؤَدَّاهُما وَاحِدٌ وهُو طَلَبُ الْخِفَّةِ في الْكَلَام؛ "فهذه الْعِلَّةُ هِيَ مِنْ حَيْثُ النَّتِيجَةِ هي عَيْنُ علَّةِ التَّخفيفِ أو الاسْتِخْفَافِ". (٢٣٠) ومِنْ شواهِدِ التَّخْفِيفِ بِسَبَبِ (الثِّقَل) عندَ الْخَلِيلِ ما ذكرَهُ سِيبويْهِ نقلًا عَنْهُ علة لـــ[عدم صَرْفِ صِيغَةِ (أفْعَل) إذا كان اسمًا]؛ فيقول: "اعْلَمْ أنَّ (أفْعَلَ) إذا كانَ صِفَةً لم يَنْصَرِفْ في مَعرفةٍ ولا نَكرةٍ، وذلك لأنَّها أشْبَهَتِ الأفْعَالَ نحو: (أذْهَبُ، وأعْلَمُ). قُلْتُ: فمَا بالُهُ لا يَنْصَرِفُ إذا كانَ صِفَةً وهو نَكِرَةٌ؟ فقال: لأنَّ الصِّفَاتَ أقْرَبُ إلى الأفْعَالِ، **فاسْتَثْقَلُوا التَّنْوِينَ فيه كما اسْتَثْقَلُوهُ في الأفْعَالِ، وأرَادُوا أنْ يَكُونَ في الاسْتِثْقَالِ كالفِعْلِ**، إذْ كانَ مثلَهُ في الْبِنَاءِ والزِّيادَةِ وضارَعَهُ، وذلك نحو: (أخْضَرَ، وأحْمَرَ، وأسْوَدَ، وأبْيَضَ، وآدَرَ)". (٢٣١)

٣- قَدْ يُضْطَرُّ الخَلِيلُ إلى التَّعْلِيلِ لِلْحُكْمِ النَّحْوِيِّ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَر (تَوَارُدُ الْعِلَلِ):

الْأَصْلُ والثَّابِتُ في غَالبِ تَعليلاتِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ يَخْتَصُّ الْحُكْمَ النَّحويَّ الواحدَ بعلَّةٍ نحويَّةٍ واحدةٍ؛ تُوضِّحُ أسرارَهُ وتكشفُ خَبَايَاهُ. لكنَّهُ أحيانًا قد يَضْطَرُّ إلى أنْ يذكرَ أكثرَ من تعليلٍ للحُكمِ النَّحويِّ الواحدِ، وهو ما يَصِحُّ أنْ نَطلقَ عليه اصْطِلاحَ: (تَوَارُدِ الْعِلَلِ)، بمعنى: أنَّ الْعِلَلَ تَتَوَلَّدُ بعضُها عَنْ بَعْضٍ، خَاصَّةً إذا طَالَ السِّجَالُ الفكريُّ بينَهُ وبينَ تلميذِه سِيبويْهِ؛ فحينَها يَلْجَأُ الْخَلِيلُ إلى توكيدِ وجْهَةِ نظرِهِ تجاهَ الحكمِ النَّحويِّ أو المسألةِ النَّحويَّةِ المَعروضةِ للنِّقاشِ بأكثرِ من علَّةٍ؛ فيلجأ إلى تَعَدُّدِ الْعِلَلِ وتَوَارُدِها. ومع ذلك؛ لا تَتَرَكَّبُ عندَه الْعِلَلُ، فليسَ في كلامِهِ عِلَّةٌ إلَّا وتُبَيِّنُ حُكْمًا أصْليًّا يُعَلِّمُنَا إيَّاهُ، وليسَ فيهِ ما يُمكنُ تَسْمِيتُهُ عندَ المُتأخرينَ: بالْعِلَلِ الثَّوانِي أو الثَّوَالثِ.

ومِنَ الأمثلةِ الَّتِي تُوضِّحُ تعليلَ الخليلِ للحُكمِ النَّحويِّ الواحدِ بأكثرَ من علَّةٍ؛ تعليلُهُ [عدم جوازِ دُخولِ (أل) على المُنَادى]؛ معلِّلًا ذلك بعِلَّتَيْنِ: الأولى: هي (علَّةُ الاسْتِغناءِ)، والثَّانية: هي (علَّةُ الْحَمْلِ على المَعْنَى)، يقولُ سِيبويْهِ ناقِلًا كلامَ أُسْتَاذِهِ: "وزعمَ الْخَلِيلُ –رَحِمَهُ اللهُ–أنَّ (الألفَ واللَّام) إنَّما مَنَعَهما أنْ يَدْخُلا في النِّدَاءِ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ كُلَّ اسْمٍ في النِّدَاءِ مَرْفُوعٍ مَعْرِفَةٌ. وذلك أنَّهُ إذا قالَ: (يا رَجُلُ، ويا فَاسِقُ)، **فَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى:** (يَا أيُّهَا الْفَاسِقُ، ويا أيُّهَا الرَّجُلُ)، وصارَ معرفةً لأنَّك أشرتَ إليهِ وقصدْتَ قَصْدَهُ، واكْتَفيتَ بهذا عن (الألفِ واللَّام)، وصارَ كالأسْمَاءِ الَّتِي هي للإشَارَةِ نحو: (هذا) وما أشبَهَ ذلك، وصارَ معرفةً بغيرِ (ألفٍ ولامٍ)؛ لأنَّكَ إنَّما قَصَدْتَ قَصْدَ شَيْءٍ بعينِهِ. وصارَ هذا بدلًا في النِّدَاءِ من (الألفِ واللَّام)، **واسْتُغْنِيَ بِهِ عَنْهُمَا كما اسْتَغْنيتَ** بقولِكَ: (اضْربْ) عن (لِتَضْربْ)، وكما صَارتِ (الْكَافُ) في: (رَأيْتُكَ) بدلًا مِنْ: (رَأيْتُ إيَّاكَ)". (٢٣٢)

ويُفْهَمُ من كَلامِ الْخَلِيلِ السَّابقِ؛ أنَّ المُنادَى الَّذِي يُمكنُ أنْ تدخلَهُ (الألفُ واللَّامُ) هو المُفْرَدُ الْمَبْنِيُّ على الضَّمِّ؛ لأنَّها لا تَدْخُلُ المُضافَ ولا المُشْبَّهَ بِهِ ولا النَّكِرَةَ؛ لأنَّ (الألفَ واللَّامَ) تعاقبُ الإضَافةَ والتَّنوينَ. والاسْمُ المُفْرَدُ الْمَبْنِيُّ على الضَّمِّ في النِّداءِ على ضربين؛ أحدُهما: مَا كانَ معرفةً، وهو نحو: (يا زَيْدُ). والآخَرُ: ما كانَ مُعَرَّفًا بالنِّداءِ، ولم يَكُنْ قَبْلُ كذلك، نحو: (يا رَجُلُ)، فكَلِمَةُ (رَجُلُ) نكرةٌ في أصْلِ وضْعِهَا، وإنَّما صَارتْ مَعْرِفةً في سِياقِ النِّدَاءِ؛ لأنَّكَ أشرْتَ إليها وقصدْتَهَا قَصْدًا –كما هو تَعْبِيرُ الْخَلِيلِ–، أي: إنَّكَ لمَّا أرَدْتَ قَصْدَهُ –أي: الرَّجُلُ–وأقْبَلْتَ عليهِ بالنِّداءِ؛ صَارَ في حُكْمِ المَعْرِفةِ باخْتِصَاصِكَ إيَّاهُ بالْخِطَابِ دُونَ غَيْرِهِ. (٢٣٣) وعلى نَحْوِ مَا سَبَقَ؛ يَكُونُ كُلُّ اسْمٍ في النِّداءِ مَرْفُوعٍ مَعْرِفَةً، و(الألفُ واللَّامُ) للتَّعْرِيفِ، فكَرِهُوا أنْ يَجْمَعُوا بينَ تَعْرِيفين، فاكْتَفَوْا بتَعْرِيفِ النِّدَاءِ عَنِ (الْألفِ واللَّام) وصَارَ بدلًا منهما، واسْتُغْنِيَ بِهِ عَنْهُما كمَا اسْتُغْنِيَ بفِعْلِ الْأَمْرِ عَنِ (اللَّامِ والفِعْلِ المُضَارِعِ)، وكمَا صَارَ المُضَافُ إليهِ بدلًا مِنَ التَّنوين، وكما صَارَ الضَّميرُ المُتَّصِلُ بدلًا مِنَ الْمُنفصلِ. وما يُرَادُ التَّأكِيدُ عليهِ في الْكَلامِ السَّابقِ؛ أنَّ الْخَلِيلَ يُعَلِّلُ لِلْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ: إحداهُمَا: تَرْجِعُ إلى المَعْنَى؛ وهي عِلَّةُ (**الْحَمْلِ على المَعْنَى**)؛ إذِ (الْألِفُ واللَّامُ) لا تَدْخُلانِ على المُنَادَى لأنَّ مَعنَى كُلٍّ منهما التَّعريفُ، والأخرى: تَرْجِعُ إلى الاسْتِعْمَالِ؛ وهي (**عِلَّةُ الاسْتِغْنَاءِ**)، فإنَّهُم اسْتَغْنَوْا بتَعْرِيفِ النِّداءِ عن تَعْرِيفِ (الْألِفِ واللَّام).

ومِنَ الشَّواهدِ الدَّالَّةِ على تلك السِّمةِ –أيضًا–عندَ الْخَلِيلِ تعليلُهُ لجَوَازِ: [حَذْفِ (نُونِ الْوِقَايَةِ) مِنْ ضميرِ الْمُتكلِّمِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ بـــ(إنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ)]؛ يقولُ سِيبويْهِ: "اعْلَمْ أنَّ علامةَ إضمارِ المَنْصُوبِ المُتكلِّمِ (ني)، وعلامَةُ إضْمَارِ الْمَجْرُورِ الْمُتكلِّمِ (الْيَاءُ) ... فإنْ قُلتَ: ما بالُ العربِ قد قالتْ: (إنِّي، وكأنِّي، ولعلِّي، ولكنِّي)؟ فإنَّهُ زَعَمَ –

أي: الخليل–أنَّ هذه الْحُروفَ اجْتَمَعَ فيها أنَّها **كثيرةٌ في كَلَامِهم، وأنَّهم يَسْتَثْقِلُونَ في كَلَامِهِمُ التَّضْعِيفَ، فلمَّا كَثُرَ استعمالُهم إيَّاهَا مع تَضْعِيفِ الْحُروفِ، حَذفُوا الَّتِي تَلِي (اليَاءَ).** فإنْ قُلْتَ: (لعَلِّي) ليس فيها (نُونٌ). فإنَّهُ زعمَ أنَّ (اللَّامَ) قريبٌ مِنَ (النُّونِ)، وهو أقربُ الْحُروفِ مِنَ (النُّونِ). ألا تَرَى أنَّ (النُّونَ) قد تُدْغَمُ مع (اللَّام) حَتَّى تُبْدَلَ مكانَها (لامٌ)، وذلك لقُرْبِها منها، فَحَذَفُوا هذه (النُّونَ) كما يَحْذِفُونُ ما يَكْثُرُ اسْتعمالُهُم إيَّاهُ". (٢٣٤) ونَلْحَظُ في الْكَلَامِ السَّابِقِ أنَّ الخليلَ قد اسْتَخْدَمَ في تَعْلِيلِهِ لِجَوَازِ حَذْفِ (نُونِ الْوِقَايَةِ) مَعَ: (إنِّي، وكأنِّي، ولعلِّي، ولكنِّي)؛ عِلَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ مُجْتَمِعَتَيْنِ، الْأُولى: عِلَّةُ (كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ)، والثَّانيةُ: عِلَّةُ (اسْتِثْقَالُ التَّضْعِيفِ). فتَتَابُعُ الْعِلَلِ هُنَا يُساعِدُ على فَهْمِ جُزئياتِ الْمَسْألةِ النَّحْوِيَّةِ الْوَاحِدَةِ، وهذا هو هَدَفُ الْخَليلِ من تتابع الْعِلَلِ، "فتعليلاتُهُ كانتْ تَأْخُذُ شَكْلَ سُيُولٍ مُتَلَاحِقَةٍ في كِتَابِ سِيبويْهِ والْكُتُبِ النَّحويَّةِ مِنْ بعدِهِ"، (٢٣٥) وذلك عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ منه ولا تَعْقِيدٍ ولا اضْطِرَابٍ ولا فَلْسَفَةٍ لِعِلَلٍ، بحَيْثُ تَتَابَعُ هذه التَّعْلِيلاتُ في المَسْألةِ الواحِدَةِ بقُوَّةٍ ودِقَّةٍ.

٤- لم يَذْكُرِ الْخَليلُ اصْطِلاحَ (العِلَّةِ) ولا (مُشْتَقَّاتِهِ) أثْنَاءَ تَعْلِيلِهِ للأحْكَامِ والقَضَايَا النَّحويَّةِ:

رغم كثرةِ التَّعليلاتِ الَّتِي رَوَاها سِيبويْهِ عن أسْتاذِهِ الْخَليلِ إلَّا أنَّ الباحثَ لاحظَ عدمَ ذكرِ الْخَليلِ اصْطِلَاحَ (الْعِلَّةِ) ومشتقَّاتِهِ في كُلِّ ما تناولَهُ مِنْ أحكامٍ وقضايا نحويَّةٍ؛ وكان يكتفِي بذكرِ ما يُفيدُ أنَّهُ بصَدَدِ التَّعْليلِ؛ مِنْ قبيلِ قولِهِ: (لأنَّ، ولأنَّهُ، ويَرجِعُ ذلكَ إلى، وذلكَ مِنْ قبيلِ، ...إلخ). وهذا ما يدفعُنا إلى القَوْلِ: بأنَّ التَّعليلَ لم يكنْ غايَةَ الْخليلِ وهمَّهُ؛ وإنَّما كان يَسُوقُهُ لتفسيرِ الأحكامِ والمَسَائلِ وتوضيحِها وتَعْزِيزِ وجْهَةِ نَظَرِهِ فيها، كما أنَّهُ لم يَكُنْ مَقْتُونًا بإظْهارِ براعتِهِ وتوجيهِ عنايتِهِ إلى العِلَّةِ من حيثُ هي؛ كما هو الشَّأنُ عندَ بعضِ النَّحويِّينَ مِنْ بعدِهِ.

ورُبَمَا كانتْ هذه السِّمَةُ –أيضًا–هي الصِّفَة نفسها الَّتِي غَلَبَتْ عَلَى تَعليلاتِ تلميذِهِ سِيبويْهِ؛ إذْ تَأثَّرَ بأسْلُوبِ أسْتَاذِهِ ومَنْهَجِهِ في التَّعْليلِ، وهو ما أكَّدَهُ أحدُ البَاحِثِينَ المُعَاصِرِينَ حينَ قالَ: "يَذكرُ سِيبويْهِ الْعِلَلَ الَّتِي يَخْتَارُها بعَقِبِ الْأحْكَامِ دُونَ أنْ يُشِيرَ إلى أنَّهُ يُعَلِّلُ، ودُونَ أنْ يقولَ –كما صَارَ النُّحَاةُ مِنْ بَعْدِهِ يَقُولُونَ–: والْعِلَّةُ في ذلك كذا، وذلك لِأنَّ سِيبويْهِ كان يُوَجِّهُ عنايَتَهُ للنَّحْوِ نفسِهِ".(٢٣٦) وهذا يُؤَكِّدُ لنا أنَّ التَّعليلَ لم يَكُنْ غايَةً في حَدِّ ذاتِهِ عندَ الْخَلِيلِ ولا عِنْدَ تلميذِهِ سِيبويْهِ؛ وإنَّما كانَ وسِيلةً لإثْبَاتِ الْحُكْمِ النَّحْويِّ وتَرْسِيخِ أركانِهِ.**وعَلَى ما سَبَقَ**؛ يَستطيعُ البَاحِثُ أنْ يَحْكُمَ: بأنَّ هذا الْأسْلُوبَ فِي التَّعْليلِ هو الَّذِي كان معروفًا وسَائِدًا عِنْدَ نُحَاتِنَا الْأوَائِلِ. وهُو مَا أكَّدَ عليهِ –أيضًا–أحَدُ البَاحِثِينَ المُعَاصِرِينَ؛ حيثُ ذهبَ إلى أنَّ "النُّحَاةَ حتَّى أواخِرِ القرنِ الثَّانِي الْهِجْرِيِّ، لم يَكُنْ هَمُّهُمْ سُوى تَعَرُّفِ الْعِلَّةِ مِنْ حَيْثُ هي سَبَبٌ لِلْحُكْمِ، ولم يُحَاولُوا التَّفَنُّنَ باسْتِخْرَاجِ الْعِلَلِ كما ظَهَرَ عِنْدَ نُحَاةِ الْقَرْنَيْنِ الثَّالِثِ والرَّابِعِ الْهِجْرِيِّينِ؛ ممَّن انْسَمَتْ تَصَانيفُهم بالطَّابعِ الفلسفيِّ". (٢٣٧)

٥- يَضْرِبُ المَثَلَ المشَابِهَ لِلْعِلَّةِ الأصْلِيَّةِ؛ لِتَقْرِيبِ الْفَهْمِ والصُّورَةِ إلى عَقْلِ الْقَارِئِ أو المسْتَمِعِ:

اتَّسَمَ أسْلُوبُ الْخَليلِ في التَّعْليلِ بسِمَةٍ بارزةٍ؛ وهي حرصُهُ الشَّديدُ على تقريبِهِ شَرْحَ الْعِلَّةِ الأصْلِيَّةِ إلى الأذْهَانِ بالأمْثلةِ والنَّمَاذِجِ الشَّبيهةِ القريبةِ لها، وهذا إنَّما يَدُلُّ على أنَّ أغْلَبَ الْعِلَلِ عندَ الْخَليلِ كانَتْ عِلَلًا تَعليميَّةً؛ الْغَرَضُ منها تَوْضِيحُ الْحُكمِ النَّحويِّ وتَيْسيرِهِ لدى القَارئِ أو الْمُسْتَمِعِ، ومن شواهدِ ذلك عندَ الخليلِ ما نقلَهُ عنه سِيبويْهِ مِنْ توضيحِهِ [عِلَّة إلغاءِ عَمَلِ (إذَنْ) أداةً ناصبةً حالَ توسُّطِها الكَلَامَ ولم تَتَصَدَّرْهُ]، حيثُ يقولُ: "واعلمْ أنَّ (إذَنْ) إذا كانتْ بينَ الفعلِ وبينَ شيءٍ الفعلُ مُعْتَمِدٌ عليهِ فإنَّها مُلْغَاةٌ لا تَنْصبُ ألبتَّة، **كما لا تَنْصِبُ (أُرَى) إذا كانتْ بينَ الفعلِ والاسْمِ في قولك: (كَانَ أُرَى زَيْدٌ ذَاهِبًا)، وكما لا تَعملُ**

في قولِكَ: (إنِّي أُرَى ذَاهِبٌ). فـ(إذَنْ) لا تَصِلُ في ذا المَوْضِعِ إلى أنْ تَنْصِبَ، **كما لا تَصِلُ (أُرَى) هنا إلى أنْ تَنْصِبَ. فهذا تَفْسِيرُ الْخَليلِ.** وذلك قولك: (أنا إذَنْ آتِيكَ)، فهي ههنا بمنزلة (أُرَى) حيثُ لا تَكونُ إلَّا مُلغاةً. ومن ذلك –أيضًا–قولك: (إنْ تَأْتِنِي إذَنْ آتِكَ)، لأنَّ الفعلَ ههنا مُعتمدٌ على ما قبلَ (إذَنْ)". (٢٣٨) ويُفْهَمُ مِنْ كَلامِ الْخَليلِ السَّابق؛ أنَّ مِنْ شُرُوطِ إعْمَالِ (إذَنْ) النَّصْبَ أنْ تَكُونَ مُصَدَّرةً في أوَّلِ الْجَوَابِ، وذلك نحو أنْ يُقَالَ: (أنَا آتِيكَ)، فتقول: (إذَنْ أُكْرِمَكَ). فإنْ لم تَتَصَدَّرْ أُلْغِيَتْ، ويَجِبُ رفعُ الْمُضارعِ بعدَها نحو: (زَيْدٌ إذَنْ يُكْرِمُكَ). وقد تابعَ على هذه العلَّةِ في عملِ (إذَنْ) وإلغائِها مِنْ بعدِ الْخَليلِ طائفةٌ مِنَ النُّحَاةِ، يقول أحدُهم: "وإنَّما أُلغيتْ ... لأنَّ ما بعدَ (إذَنْ) مُعْتَمِدٌ على ما قبلَها، وما قبلَها مُحْتَاجٌ إلى ما بعدَها، وهي لا تَعْمَلُ إلَّا مُبْتَدَأةً، ولا يَصِحُّ أنْ تُقَدَّرَ مُبْتَـدِأةً لاعْتِمَادِ ما بَعْدَها على ما قَبْلَها، وكانتْ مِمَّا قد يُلْغَى في حَالٍ فأُلْغِيَتْ هنا". (٢٣٩)

ولكي يُوضِّحُ لنا الْخَليلُ هذه الْعِلَّة ويُؤَكِّدُها لَجَأَ إلى ما يُقَرِّبُ الصُّورةَ لدى الْمُستمعِ أو القارئ؛ عَنْ طريقِ تشبيهِ (إذَنْ) بـ(أُرَى) في الإعْمَالِ والإلْغَاءِ. وهذه الطريقةُ الَّتِي اتَّبَعَها الخليلُ تُعْتَبَرُ مِنْ أهمِّ الأُسُسِ الَّتِي يَعتمدُها في أغلبِ تَعليلاتِهِ؛ فكثيرًا ما نجدُهُ يُبَيِّنُ الْعِلَّة ثُمَّ يُقَوِّيها بأنْ يُشَبِّهُهُا بغيرِها مِنَ الْعِلَلِ تأكيدًا لِمَا عَلَّلَ به، إذِ الشَّيْءُ بِنَظيرِهِ يَقْوَى ويَظْهَرُ ويَسْتَبِينُ. وهذا الأمرُ يُؤكِّدُ لنا –كما سَبَقَ ووضَّحْنَا–أنَّ الخليلَ كان يَقْصِدُ مِنْ تلك الْعِلَلِ أنْ تكونَ عللًا تعليميَّة، يَغلبُ عليها طابِعُ البَسَاطَةِ والتَّسهيلِ.

٦- لا يَكْتَفِي بِالتَّعْلِيلِ لما هُو مَوْجُودٌ مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغويَّةِ، بَلْ يُعَلِّلُ –أيضًا-لما هُو غَيْرُ مَوْجُودٍ فِعْلِيًّا في الوَاقِعِ اللُّغَويِّ (الْعِلَلُ الافْتِرَاضيَّةُ):

اتَّسَمَ أُسْلُوبُ الْخَليلِ في التَّعْليلِ بسِمَةٍ فريدةٍ تشاركَ معه في حَوْزِ قَصَبِ السَّبْقِ فيها بينَ النُّحَاةِ تلميذُهُ سِيبويْهِ؛ ألَا وهي مَسْأَلةُ (التَّعليلِ الافتراضيِّ) للظَّوَاهرِ غَيْرِ الْمَوجُودةِ فعليًّا في الاسْتِعْمَالِ اللُّغويِّ أو كَلَامِ الْعَرَبِ، والَّتِي كانَ الْخَليلُ وتلميذُهُ سِيبويْهِ يَبْتَدِعَانِها مِنْ مُخَيِّلَتَيْهِمَا بِغَرَضِ التَّدْريبِ اللُّغويِّ وتَعْليمِ النَّاشئةِ قواعِدَ الْعَربيَّةِ تَطْبيقًا. وقد تَبِعَهُما كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ فيهَا. يُقولُ أحَدُ الباحثينَ الْمُعَاصِرينَ مُؤكِّدًا زعمنَا السَّابقَ في تلك الرِّيادةِ لهُمَا: "وفِي رَأْيِنَا أنَّ الْخَليلَ وتلميذَهُ سِيبويْهِ هما اللَّذَان فَتَحَا بَابَ التَّمَارِينِ غَيْرِ الْعَمَلِيَّةِ على مَصَارِيعِهِ، حيثُ نَرَى سِيبويْهِ يَتَوَقَّفُ في كتابِهِ مِرَارًا لِيَسْأَلَهُ عَنْ تطبيقِ قاعدةٍ في مثالٍ لم يَأْتِ بِهِ العربُ، وقَدْ عَمَّمَ النُّحَاةُ ذلك مِنْ بعدِهم واتَّسعُوا فيه إظهارًا لمَهاراتِهم، وقد يَكونُ بَعْضُ ذلك لِمُحَاوَلَةِ تَدريبِ نَاشِئَةِ النُّحَاةِ على الدِّقَّةِ في التَّطبيقِ".(٢٤٠)

فالخَليلُ مِنْ خِلَالِ تلك السِّمَةِ البارزةِ في أُسْلُوبِ تَعْلِيلاتِهِ "يَفترضُ مَسائِلَ لم يَرِدْ منها شيءٌ في كلامِ الْعَرَبِ؛ لتطبيقِ الْأُصُولِ الَّتِي استَخْرَجَهَا عليها، وهو نَوْعٌ مِنَ الاسْتِقْرَاءِ، لكنَّهُ استقراءٌ لصُوَرٍ يَستخرجُهَا العقلُ في ضَوْءِ الأَسَاليبِ، وحَمَلَ لها في الْحُكْمِ ما وَرَدَ في كلامِهِمْ".(٢٤١) ومِنَ الْأَمْثِلَةِ الَّتِي تُؤَكِّدُ على ظَاهرةِ (التَّعْليلِ الافْتِرَاضيِّ) لدَى الْخَليلِ وتلميذِه سِيبويْهِ؛ ما ذكرَهُ سِيبويْهِ مَنسُوبًا إلى الْخَليلِ: "**وسَأَلْتُهُ: عَنْ رَجُلٍ سُمِّيَ بِـ(أُولِي) مِنْ قولِهِ: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [النمل/٣٣]؛ أَوْ بِـ(ذَوِي)، فقَالَ: أَقُولُ: (هَذَا ذُوُونَ، وهَذَا أُلُونَ)؛ لِأَنِّي لَمْ أُضِفْ، وإنَّمَا ذَهَبَتِ (النُّونُ) في الإضَافَةِ. وقالَ الْكُمَيْتُ:**

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الدُّوِينَا

قُلْتُ: فإذا سَمَّيْتَ رَجُلاً بِـ(ذِي مَالٍ) هل تُغَيِّرُهُ؟ قالَ: لا؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: (ذُو يَزَنٍ) مُنْصَرِفٌ، فلم يُغيِّرُوهُ كـ(أَبِي فُلَانٍ)، فَذَا مِنْ كلامِهِم مُضَافٌ؛ لِأَنَّهُ صارَ الْمَجْرُورُ مُنْتَهَى

الْاِسْم، وأَمِنُوا التَّنْوِينَ، وخرجَ مِنْ حَالِ التَّنْوينِ حَيْثُ أَضَفْتَ، ولَمْ يَكُنْ مُنْتَهى الْاِسْمِ، واحْتَمَلَتِ الْإِضَافَةُ (ذا) كَمَا احْتَمَلَتْ (أَبَا زَيْدٍ)، ولَيْسَ مُفْرَدٌ آخِرُهُ هكذا فَاحْتَمَلَتْهُ كما احْتَمَلَتِ (الْهَاءَ) (عَرْقُوَةٌ)". (٢٤٢)

فالخليلُ في النَّصِّ السَّابقِ يَرُدُّ على أسْئِلةِ تلميذِهِ سِيبويْهِ، رغم أنَّها تُمَثِّلُ أمورًا افتراضيَّةً لا وجودَ لها في الواقعِ اللُّغويِّ؛ فهل إذا سَمَّيْنَا رَجُلًا بالاسْمِ المَوْصُول: (أُولِي، وذَوِي)؛ هل لا يَزَالُ تُجْرَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ الاسْمِ الْمَوْصُولِ؟ أَمْ إنَّهُ انْسَلَخَ منها لأنَّهُ تَحَوَّلَ إلى حُكْمِ العَلَمِيَّةِ؟ مُعَلِّلًا لكُلِّ ما يَقُولُ بالأدلَّةِ والأحكامِ الَّتِي تَشْحَذُ الذِّهْنَ؛ في صُورةٍ أشْبَهُ ما تكونُ بالرِّياضاتِ العقليَّةِ.

وكما أكثرَ سِيبويْهِ مِنْ نقلِ تعليلاتِ أستاذِهِ الخليلِ لِلْأمثلةِ الْافتراضيَّةِ النَّحْويَّةِ؛ نجده– أيضًا–يُكْثِرُ مِنْ نقلِهِ تَعليلاتِه في كثيرٍ مِنَ الأمثلةِ الافتِرَاضيَّةِ في عِلْمِ الصَّرْفِ، ويَكْفِي أنْ نَضْرِبَ هنا مِثالًا لذلك، يَقُولُ سِيبويْهِ: "**وسألْتُهُ: كيفَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: (أَفْعَلْتُ) في القِيَاسِ من: (الْيَوْمِ)؛ على مَنْ قال: (أَطْوَلْتُ، وأَجْوَدْتُ)؟ فقالَ: (أَيَمْتُ)، فتَقْلِبُ (الْوَاوَ) ههنا كما قَلَبْتَهَا في: (أَيَّامٍ). وكذلك تَقْلِبُهَا في كُلِّ موضعٍ تَصِحُّ فيه (يَاءُ): (أَيْقَنْتُ). فإذا قُلْتَ: (أُفْعِلَ، ومُفْعَلٌ، ويُفْعَلُ)؛ قُلْتَ: (أُووِمَ، ومُووَمٌ، ويُوَوَمُ)؛ لأنَّ (اليَاءَ) لا يَلزمُها أنْ تكونَ بعدَها (يَاءٌ) كـ:(فَعَّلْتُ) من: (بِعْتُ)، وقد تقعُ وَحْدَهَا. فكما أُجْرِيَتْ: (فَيْعَلْتُ، وفَوْعَلْتُ) مَجْرَى: (بَيْطَرْتُ، وصَوْمَعْتُ)، كذلك جَرَى هذا مَجْرَى: (أَيْقَنْتُ). وإذا قُلْتَ: (أَفْعَلُ) من: (الْيَوْمِ)، قُلْتَ: (أَيَمُ) كما قُلْتَ: (أَيَّامٌ). فإذا كسَّرتَ على الجمعِ هَمَزْتَ فقُلْتَ: (أَيَائِمُ)؛ لأنَّها اعْتَلَّتْ ههنا كما اعْتَلَّتْ في: (سَيِّدٍ). و(اليَاءُ) قد تُسْتَثْقَلُ معَ (الواوِ)، فكما أَجْرَيْتَ: (سَيِّدًا) مَجْرَى: (فَوْعَلٍ) مِنْ: (قُلْتُ)، كذلك تُجْرِي هذا مجرى أَوَّلَ**". (٢٤٣)

إنَّ التَّعليلَ القائمَ على الافتراضِ تأثَّرَ به النَّحويُّون مِنَ الْفقهاءِ؛ لأنَّ "الْافتراضَ أسْلُوبٌ فقهيٌّ معروفٌ، كان عليه أبُو حنيفة وشيوخُهُ وتلاميذُهُ من بعدِهِ. وقد أفادَ منه النُّحاةُ منذُ زمنٍ مُبكِّرٍ؛ إذْ رأيْنَا منه شيئًا في نَحْوِ: (الْحَضْرميِّ، وأبي عَمْرٍو، وعِيسَى، ويُونُسَ)، غيرَ أنَّ الخليلَ أكثرَ مِنْهُ". (٢٤٤) ولا غَضَاضة في هذا التَّأثُّرِ، ولا حَرَجَ منه؛ لأنَّ الافتراضَ قائمٌ على تَصَوُّرِ القضيَّةِ على نَحْوٍ ما، وقد يَصِحُّ هذا الافتراضُ وربَمَا لا يَصِحُّ، وإنَّما يَصِحُّ إذا أثبتَ البحثُ صحة هذا التَّصَوُّرِ الَّذي يَقومُ عليه الافتراضُ، ولا يَصِحُّ إذا أثبتَ البحثُ خلافَ ذلك. وهذا التَّصَوُّرُ هو نَوْعٌ من البحثِ العلميِّ القائمِ على أُسُسٍ مِنَ الْمَوْضُوعيَّةِ.

٧- يُكْثِرُ مِنْ سَوْقِ الشَّوَاهِدِ وَالأمْثِلَةِ الَّتي تُؤَيِّدُ صِحَّةَ تَعْلِيلِهِ وَتُقَوِّيهِ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ (نَثْرًا/ وَشِعْرًا):

مِنَ الْمَظَاهِرِ اللَّافِتَةِ الَّتِي اتَّسَمَ بها أُسْلُوبُ الْخَلِيلِ في التَّعْلِيلِ كَثْرَةُ سَوْقِهِ الشَّوَاهِدَ والْأَمْثِلَةِ الَّتِي تُؤَكِّدُ صِحَّةَ تَعْلِيلِهِ في الْمَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ لَهَا شَرْحًا وتَحْلِيلًا؛ وقد سَاعدَهُ في ذلك غَزَارَةُ عِلْمِهِ بمَسْمُوعِ الْعَرَبِ نثرًا وشِعْرًا؛ وهذا ناتجٌ عَنْ كَثْرةِ مُخالطَتِهِ للأعْرَابِ وأهلِ البَادِيةِ؛ أصحابِ اللُّغةِ السَّليمةِ واللِّسانِ العربيِّ الفصيحِ. فما نكادُ نراه يتعرَّضُ لقضيَّةٍ ما بالرَّأي فيها والتَّعليلِ؛ إلَّا ويَستشهدُ لصِحَّةِ كلامِهِ فيها بسَيْلٍ وافِرٍ من الشَّواهدِ المُتنوِّعةِ الْمَسْمُوعةِ عَنِ الْعَرَبِ.

ومِنَ الشَّواهدِ الَّتِي تُؤَكِّدُ تلك السِّمَةَ عندَ الْخَلِيلِ ما نَقَلَهُ عنه سِيبويْهِ في مَعْرِضِ تعَليلِهِ [عَدَمَ مُجَازاةِ الْعَرَبِ بالظَّرْفِ الزَّمَانيِّ (إذَا)]، إذْ يَسْرِدُ لنا عديدًا من الشَّواهدِ الْمَرْوِيَّةِ عنه، وقد حَرِصَ البَاحِثُ على نقلِها جميعَها –مع طُولِها–لكي تظهرَ طبيعةُ تلك السِّمَةِ عندَ الخليلِ، يَقولُ: "**وسألْتُهُ عَنْ (إذَا)، ما منَعَهم أنْ يُجَازُوا بها؟ فقال: الفعلُ في (إذَا) بمنزلتِهِ في (إذْ)، إذا قُلتَ: (أَتَذْكُرُ إذْ تَقُولُ)، فـ(إذَا) فِيمَا تَسْتَقْبِلُ بمنزلةِ (إذْ) فيما**

مَضَى. ويُبَيِّنُ هذا أنَّ (إذَا) تَجِئُ وقتًا معلومًا؛ ألا ترى أنَّك لو قُلتَ: (أتِيكَ إذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ) كانَ حَسَنًا، ولَوْ قُلْتَ: (آتِيكَ إنِ احْمَرَّ الْبُسْرُ)، كان قَبِيحًا. فـ(إنْ) أبَدًا مُبْهَمَةٌ، وكذلك حُرُوفُ الْجَزَاءِ. و(إذَا) تُوصَلُ بالفعلِ، فالفعلُ في (إذَا) بمنزلتِهِ في (حِينَ) كأنَّكَ قُلْتَ: (الْحِينُ الَّذِي تَأْتِينِي فِيهِ آتِيكَ فِيهِ). وقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

تُصْغِي إذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثِبُ

وقَالَ الآخَرُ، ويُقالُ وضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ:

إذَا مَا الْخُبْزُ تَأدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ

وقد جَازَوْا بها في الشِّعْرِ مُضْطَرِّينَ، شَبَّهُوهَا بـ(إنْ)، حَيْثُ رَأَوْهَا لِمَا يُستقبلُ، وأنَّها لا بُدَّ لها من جَوابٍ. قالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ الأنْصَارِيُّ:

إذَا قَصُرَتْ أسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلَى أعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

وقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

وقَالَ بَعْضُ السَّلُولِيِّينَ:

إذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكِ يَسْجُمِ

فهذا اضْطِرَارٌ، وهُوَ في الكَلَامِ خَطَأٌ، ولكنَّ الجَيْدَ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ:

وَإذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا" (٢٤٥)

يَظْهَرُ لَنَا مِمَّا سَبَقَ؛ مَدَى سِعَةِ عِلْمِ الْخَليلِ بشَوَاهِدِ الْعَرَبِ وأشْعَارِهَا، فقد تَجَمَّعَ لديْهِ قَدْرٌ هائِلٌ مِنْ ألفاظِ الْعَرَبِ وأشْعَارِهِمْ ولغاتِهم، بعدَ أنْ قَصَدَ بيئاتِهم ذاتِ الْمَعِينِ اللُّغَويِّ الصَّافِي؛ بيئاتِ الْحِجَازِ وتِهَامَةَ؛ فأخذَ علمَهُ مِنْ أفْوَاهِ الْعَرَبِ الْأقْحَاحِ نُزَلَاءِ هذه الْبَوَادِي، فحفظَ مِنْهُ ما يَزِيدُ عَنْ عِشْرِينَ رَطْلًا؛ حتَّى قِيلَ: "إنَّهُ كان يَحْفَظُ نِصْفَ اللُّغَةِ". (٢٤٦) ويبدو أنَّهُ كان يَعِيهِ كُلَّهُ فِي صَدْرِهِ، ولمْ يَكُنْ يَكْتُبْ منه إلَّا القليلَ. ومَا كَثْرَةُ سُؤَالاتِ سِيبَوَيْهِ لَهُ إلَّا لِتِقَتِهِ بمَعْرِفَةِ أسْتَاذِهِ الْعَمِيقَةِ، وثَقَافَتِهِ اللُّغويَّةِ الْوَاسِعَةِ، وفقهِهِ لأسْرَارِ الْعَربيَّةِ وأسَالِيبِها، وإحَاطَتِهِ التَّامَّةِ بِها. وما رَوَاهُ سِيبويْهِ عَنْهُ مِنْ أشْعَارٍ في كِتَابِهِ يَدُلُّ على سِعَةِ مَحْفُوظِهِ مِنْهَا ووَفْرَتِهِ. (٢٤٧)

٨- **يَغْلِبُ عَلَى تَعْلِيلاتِهِ الطَّابِعُ الْعَقْلانِيِّ؛ فَمَرْجِعُهَا الْأَوَّلُ عِنْدَهُ الْعَقْلُ وإعْمَالُ الْفِكْرِ:**

مِنَ أهَمِّ السِّمَاتِ الَّتِي اتَّسَمَ بها أسْلُوبُ الْخَليلِ في التَّعْليلِ غَلَبَةُ الطَّابعِ الْعَقْلانيِّ على تلك التَّعْلِيلاتِ؛ ولا بُدَّ أنْ نُشِيرَ هنا إلى أنَّ: "الثَّقافةَ العربيَّةَ في مراحِلِها الْأُولَى لَمْ تكنْ خِلْوًا مِنَ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ ما دامَتْ تَحْتَكِمُ إلى النُّصُوص، وكان النَّشاطُ الثَّقافيُّ العربيُّ والإسْلاميُّ يَجعلُ الْاجْتِهَادَ أصْلًا مِنْ أُصُولِهِ عندَ تَعَذُّرِ النَّصِّ الواضحِ، وكانَ لا بُدَّ لهذا الاجتهادِ أنْ يَقُومَ على أُصُولٍ وقواعدَ. ولقد كانَ للمَنْحَى الْعَقْلِيِّ الَّذِي تبنَّاهُ عُلَمَاءُ الْفِقْهِ – خاصَّةً أتْبَاعِ أبي حَنِيفَةَ–الْأثَرُ الْعَظِيمُ في بُرُوزِ التَّيَّارِ الْاجْتِهَاديِّ في تَخْرِيجِ الْأحْكَامِ الْفِقْهيَّةِ، وقد كانَ الْخَلِيلُ مِنْ أنْصَارِ هذا الْمَذْهَبِ"؛(٢٤٨) فاسْتخدمَ مُعْطَياتِهِ العقليَّةَ وطبَّقَهَا في التَّعْلِيلِ النَّحْوِيِّ. لقد لجَأَ الخليلُ إلى التَّعليلِ العَقليِّ مُسْتَمِدًّا إيَّاهُ من ثقافةِ عصرِهِ وظروفِ بيئتِهِ، كما يُعَدُّ الخليلُ في ذاتِهِ حَلْقَةَ انتقالٍ من التَّعليلِ البسيطِ الْفِطْريِّ إلى التَّعليلِ بالرَّأيِ والْجُنُوحِ نحو الاجْتِهَادِ الفكريِّ؛ ففتح بذلك بابَ التَّفريعِ والتَّخريجِ في مَسَالكِ العِلَّةِ لمَنْ جاءَ مِنْ بعدِهِ بسببِ اعْتِدَادِهِ بسُلْطَانِ الْعَقْلِ، ومَا رَدُّهُ الْمَأثورُ عندَ سُؤالِهِ عن مَصْدرِ تعليلاتِهِ إلَّا خيرُ دليلٍ على غَلَبةِ ذلك الْمَنْحَى الْعَقْلِيِّ عندَهُ؛ إذْ يَجزمُ باستقرارِها في عُقُولِ الْعَرَبِ، وإنْ نطقتْهَا بسَجِيَّتِها، وأنَّهُ ما هو إلَّا مُفَتِّشٌ مُنَقِّبٌ عَنْ تلك الْعِلَلِ، فجميعُ تعليلاتِهِ مصدرُها

بُنيَّاتِ أفكارِهِ واجتهادِهِ. مع ضَرُورَةِ التَّأكيدِ هُنَا على أنَّ تعليلاتِهِ كانتْ بعيدةً كُلَّ البُعْدِ عن الطَّابعِ الفلسفيِّ، فالقياسُ عندَهُ كان على أساسِ المُشابهةِ والتَّنْظيرِ، ومُحاكاةِ المَسْمُوعِ والمَعْرُوفِ من كلامِ العَربِ وأساليبِهم.(٢٤٩)

ومِنْ أمثلةِ العِلَلِ الَّتِي قامَتْ على طابعٍ عقليٍّ عندَ الخَليلِ تعليلُهُ للمواضعِ الَّتِي يَحْسُنُ فيها إشراكُ المُظْهَرِ للمُضمرِ، وكذا المواضعِ الَّتِي يَقْبُحُ فيها الإشراكُ بينَهما، يقولُ سيبويْهِ: "أمَّا ما يَحْسُنُ أنْ يُشركَهُ المُظهرُ فهو المُضمرُ المنصوبُ، وذلك قولك: (رَأيْتُكَ وَزَيْدًا، وَإنَّكَ وَزَيْدًا مُنْطلِقَان). وأمَّا ما يَقبحُ أنْ يُشركَهُ المُظهرُ فهو المُضمرُ في الفعلِ المرفوعِ، وذلك قولِكَ: (فعلتُ وعبدُ اللهِ، وأفْعَلُ وعَبْدُ اللهِ). **وزعمَ الْخَليلُ أنَّ هذا إنَّما قَبُحَ مِنْ قِبَلِ أنَّ هذا الإضمارَ يُبنى عليه الفعلُ، فاستقبحُوا أنْ يَشْرُكَ المُظهرُ مُضمَراً يُغيِّرُ الفعلَ عن حالِه إذا بَعُدَ منه. وإنَّما حَسُنَتْ شِرْكتُه المنصوبَ لأنَّهُ لا يُغيِّرُ الفعلَ فيه عن حالِه الَّتي كان عليها قبلَ أنْ يُضْمَرَ، فأشْبَهَ المُظهرَ وصارَ مُنفصلًا عندَهم بمنزلةِ المُظهرِ، إذْ كانَ الفعلُ لا يَتغيَّرُ عن حالِهِ قبلَ أنْ يُضمَر فيه. وأمَّا (فَعَلْتُ) فإنَّهم قد غَيَّرُوهُ عن حالِهِ في الإظْهَارِ، أُسْكِنَتْ فيه (اللَّامُ) فكَرِهُوا أنْ يَشْرُكَ المُظْهَرُ مُضْمَراً يُبْنَى لَهُ الْفِعْلُ غَيْرَ بِنَائِهِ في الْإِظْهَارِ؛ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ شَيْءٌ في كَلِمَةٍ لا يُفَارِقُها كـ(ألف): (أَعْطَيْتُ)**".(٢٥٠) وتعليلُ الخَليلِ السَّابقُ مَبْنِيٌّ على إعْمَالِ الرَّأي، وأساسُهُ الاجتهادُ العقليُّ المُستندُ إلى المُعطياتِ الفكريَّةِ الَّتي تَوافرتْ لدَى الخَليلِ. ولا يَكتفِي الخَليلُ بالكَشْفِ عَنْ مَوَطنِ القُبحِ في الإشْرَاكِ؛ لكنَّهُ يُقدِّمُ الحَلَّ للخُروجِ من هذا الإشْكَالِ فيقول: "**فإنْ نعتَّهُ حَسُنَ أنْ يَشركَهُ المُظْهَرُ، وذلك قولُكَ: (ذَهَبْتَ أنْتَ وزَيْدٌ)، وقالَ اللهُ -عزَّ وجلَّ-: "﴿ اِذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾[المائدة/٢٤]، وقال: ﴿ اُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة/٣٥]. وذلك أنَّك لمَّا وصفْتَه حسنُ الكلامُ؛ حيثُ طوَّلَهُ وأكَّدَهُ، فـ(أنْتَ، وأخواتُها) تُقَوِّى المُضمَر وتَصيرُ عِوَضًا مِنَ السُّكونِ والتَّغيير وَمِنْ ترك العلامَةِ في مثل: (ضَرَبَ). وقالَ اللهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا ﴾ [الأنعام/١٨٤]، حَسُنَ لمَكَانِ (لا)**".(٢٥١)

خاتمة البحث

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالحاتُ وبَعْدُ؛ فإنَّهُ يَطِيبُ للبَاحِثِ بعدَ تلك التَّطْوَافةِ المَاتِعَةِ في أغْوَارِ عَالَمِ الْعِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ؛ مُتَجَسِّدَةً في شَخْصِيَّةِ عَبْقَرِيِّ اللُّغَةِ وألْمَعِيِّ الْعَربيَّةِ (الْخَليلِ بْنِ أحمدَ الفَرَاهِيديِّ)؛ أنْ يَعْرِضَ أهمَّ ما توصَّلَتْ إليهِ تلكَ الدِّراسَةُ: "الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الْخَلِيلِ والنُّحَاةِ؛ رُؤْيَةٌ مَنْهَجِيَّةٌ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْحَدِيثِ" مِنْ نَتَائِجَ؛ والتي يُمْكِنُ حَصْرُهَا فِي التَّالِي:

- أثْبَتَتِ الدِّرَاسَةُ بِشَكْلٍ وَاضِحٍ أنَّ الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ كَانَتْ سِمَةً بَارِزَةً في تَارِيخِ نَحْوِنا الْعَرَبِيِّ، وأنَّها ضَرَبَتْ بِجُذُورِهَا في أُصُولِهِ وقَوَاعِدِهِ وكِتَابَاتِ النُّحَاةِ خاصَّةً المُتَأخِّرِينَ مِنْهُمْ، وأنَّها نَشَأتْ في بِدَايَاتِهَا بَسِيطَةً غَيْرَ مُعَقَّدَةٍ في بِيئَتِهَا الْعَرَبِيَّةِ الْبَسِيطَةِ، ثُمَّ تَطَوَّرَتْ بِمُرُورِ الزَّمَنِ معَ تَطَوُّرِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وتفرُّعِ أبْوَابِهِ وظُهُورِ مَدَارِسِهِ الفِكريَّةِ.
- أثْبَتَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ ظَاهِرَةٌ نَاتِجَةٌ عَنْ نَظْرَةٍ شُمُولِيَّةٍ عَمِيقَةٍ لِبِنَاءٍ لُغَوِيٍّ مُتَكامِلٍ، وذلكَ بعدَ تَأمُّلٍ طويلٍ وإمْعَانٍ عَمِيقٍ في الظَّوَاهِرِ والنُّصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ، فَمَا الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ –في حَقِيقَتِها–إلَّا مُحَاوَلَةٌ جَادَّةٌ لِوَضْعِ تَفْسِيرٍ مَنْطِقِيٍّ لِنِظَامِ اللُّغَةِ وقَوانِينِها وقَوَاعِدِها الْمُطَّرِدَةِ. وبهذا يَتَّضِحُ لنا أنَّ العِلَّةَ النَّحويَّةَ لم تَكُنْ ضَرْبًا مِنَ التَّرَفِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي لا طائلَ منه، ولا هي نَوْعٌ مِنَ التَّعْقِيدِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي أثْقَلَ كَاهِلَ النَّحْوِ الْعَربيِّ

فجعلَهُ مُسْتَعْصِيًا على طَالِبِيهِ –كما زَعَمَ بعضُهُمْ–؛ وإنَّما هي مُحَاولةٌ علميةٌ جَادَّةٌ مُخْلِصَةٌ مِنْ قِبَلِ النُّحاةِ لوضْعِ تَفْسِيرٍ شَامِلٍ للنِّظَامِ اللُّغويِّ.

- أثْبَتَتِ الدِّراسَةُ –بِمَا لا يَدَعُ مَجالًا للشَّكِّ–أنَّ الْخَلِيلَ بْنَ أحْمَدَ هو الْمُؤسِّسُ الْحَقِيقِيُّ لِفَنِّ التَّعْلِيلِ النَّحْوِيِّ بِإجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ والبَاحِثِينَ قَدِيمًا وحَدِيثًا، وقَدْ بَلَغَ الخليلُ في مَبْحَثِ الْعِلَّةِ مَبْلَغًا عَالِيًا لم يُنَازِعْهُ فيهِ أحَدٌ قبلَهُ ولا بعدَهُ؛ حَتَّى أجْمَعَ دَارِسُو الْعَرَبِيَّةِ على أنَّهُ هو أوَّلُ بَسَّطَ الْقَوْلَ فِي الْعِلَلِ واسْتِخْلَاصِ الْأحْكَامِ النَّحويَّةِ. وقد تَرَسَّمَ النُّحاةُ من بعدِهِ خُطَاهُ في هذا الْجَانِبِ، واقْتَفَوْا أثَرَهُ، واتَّبَعُوا نَهْجَهُ في مُحَاوَلَةٍ منهم جميعًا لتقديمِ صُورةِ بناءٍ لُغَويٍّ شَامِخٍ مَتِينٍ؛ فكانَ لديهم تَصَوُّرٌ شاملٌ لحقيقةِ اللُّغةِ، وكونها نظامًا يقومُ على أُسُسٍ مَتِينةٍ، ورَوَابطَ وثيقةٍ مِنَ الأسْبَابِ والمُسَبِّبَاتِ.

- وضَّحَتِ الدِّراسَةُ أنَّ التَّعليلَ عِنْدَ الْخَلِيلِ –رَحِمَهُ اللهُ– صَادِرٌ عن نَظْرَةٍ شُمُولِيَّةٍ اسْتِقْصَائِيَّةٍ لِلُغَتِنَا الْعَرِبِيَّةِ؛ باعْتِبَارِهَا نِظَامًا لُغَوِيًّا مُتكَامِلًا مُنَّصِلًا؛ ومَا التَّعْلِيلُ عِنَدَ الْخَلِيلِ إلَّا مُحَاوَلَةٌ لِتَقْسِيرِ هذا النِّظَامِ ومُكَوِّنَاتِهِ، وتَسْوِيغِ مَجِيئِهِ على هذا النَّحْوِ، ومِنْ ثَمَّةَ كَشْفِ الْغِطَاءِ عَنْ مَنْطِقِيَّةِ اللُّغَةِ، وَحِكْمَةِ النَّاطِقِينَ بها، ومَتَانَةِ بِنَائِها وسَلَامَةِ أحكامِهَا. وهو ما يُؤدِّي بِنَا إلى القَوْلِ: إنَّ مَنْهَجَ الْعِلَّةِ هذا الَّذِي قَعَّدَهُ الْخَلِيلُ يَصْلُحُ أنْ يَكُونَ قَانُونًا شَامِلًا يَسْرِي على جَمِيعِ اللُّغاتِ؛ لأنَّهُ يَتَنَاسَقُ معَ أُسُسِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْحَدِيثِ ومَبَادِئِهِ.

- وضَّحَتِ الدِّراسَةُ أنَّ التَّعليلَ عندَ الخَلِيلِ كان شَامِلًا أغْلَبَ الْأحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ؛ لأنَّهُ آمَنَ بأنَّ الْعَرَبَ لم يَنْطِقُوا بكَلَامِهِم اعْتِبَاطًا، بَلْ رَاعَوْا في عُقُولِهِم عِلَلًا، فَشَحَذَ هُوَ فِكْرَهُ لاسْتِخْرَاجِهَا؛ مُسْتَنِدًا إلى خِبْرَتِهِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ واسْتِعْمَالَاتِهِم، وتَمَرُّسِهِ بأسَالِيبِهِم، ومَعْرِفَتِهِ بِذَوْقِهِم فيما يَسْتَحْسِنُونَهُ أو يَسْتَقْبِحُونَهُ؛ حَتَّى قَالَ عَنْهُ الْقُدَمَاءُ: إنَّهُ قَدْ اسْتَنْبَطَ مِنْ عِلَلِ النَّحْوِ ما لم يَسْتَنْبِطْهُ غيرُهُ أو يَسْبِقْهُ إليهِ أحَدٌ.

- تَعَدَّدَتْ أشْكَالُ الْعِلَلِ وتَنَوَّعَتْ طَرَائِقُهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ؛ وقَدْ أثْبَتَتِ الدِّرَاسَةُ –كذلك–رِيَادَةَ أصِيلَةً لِلْخَلِيلِ في مَجَالِ (التَّعْلِيلِ الصَّوْتِيِّ)؛ مِنْ خِلَالِ بِنَائِهِ لأوَّلِ مُعْجَمٍ عَرَبِيٍّ على أسَاسِ اعْتِلَالٍ صَوْتِيٍّ قَامَ في اعْتِقَادِهِ. ومِنْ أهَمِّ أشْكَالِ (الْعِلَلِ الصَّوتيَّةِ) الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الْخَلِيلِ: [عِلَّةُ المُشَاكَلَةِ الصَّوْتِيَّةُ بَيْنَ الدَّالِّ ومَدْلُولِهِ/ وعِلَّةُ التَّخْفِيفِ بِالْإعْلَالِ وَالْإبْدَالِ/ وعِلَّةُ الإتْبَاعِ الْحَرَكِيُّ/ وعِلَّةُ كَرَاهَةِ تَوَالِي الْأمْثَالِ/ وعِلَّةُ التَّسْهِيلِ بِالتَّخْفِيفِ فِي النُّطْقِ بِالْهَمْزَةِ].

- عَدَّدَتِ الدِّرَاسَةُ أشْكَالًا مُتَنَوِّعَةً مِنْ تَعْلِيلَاتِ الْخَلِيلِ الصَّرفيَّةِ؛ والَّتِي كانَ مِنْ أهَمِّهَا: [عِلَّةُ التَّعْوِيضِ بِإلْحَاقِ (الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ) بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُمَّ) فِي أسْلُوبِ النِّدَاءِ/ وعِلَّةُ تَدَاخُلِ اللُّغَاتِ/ وعِلَّةُ أمْنِ اللَّبْسِ بِإلْحَاقِ (يَاءِ النَّسَبِ) بِالْمُضَافِ إلَيْهِ لا الْمُضَافِ في نَحْوِ: (عَبْدِ مَنَافٍ)/ وعِلَّةُ الْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ في صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ (خَطَايَا)/ وعِلَّةُ الثِّقَلِ بِقَلْبُ (الْيَاءِ) (هَمْزَةً) في نَحْوِ: (رَايَةٍ/ وغَايَةٍ/ وآيَةٍ) عِنْدَ النَّسَبِ].

- عَدَّدَتِ الدِّرَاسَةُ –أيْضًا–أشْكَالًا مُتَنَوِّعَةً مِنْ تَعْلِيلَاتِ الْخَلِيلِ النَّحْوِيَّةِ الدِّلَالِيَّةِ؛ ووضَّحَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ الْاهْتِمَامَ بِالْمَعْنَى كانَ الْغَايَةَ الْكُبْرَى الَّتِي سَعَى الْخَلِيلُ إليهَا في جَمِيعِ تَعْلِيلَاتِهِ. ومِنْ أهَمِّ أنْوَاعِ الْعِلَلِ النَّحْوِيَّةِ الدِّلَالِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الْخَلِيلِ: [عِلَّةُ المُشَابَهَةِ في عَمَلُ (إنَّ) وأخَوَاتِهَا النَّصْبَ فيمَا بعدَها لِشَبَهِهَا بِالْفِعْلِ، وعِلَّةُ كَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِ، وعِلَّةُ الاخْتِصَاصِ، وعِلَّةُ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، وعِلَّةُ الْقُرْبِ أوِ الْمُجَاوَرَةِ].

اسْتَعْرَضَتِ الدِّرَاسَةُ السِّمَاتِ الَّتِي مَيَّزَتْ أُسْلُوبَ الْخَلِيلِ في عَرْضِهِ لِلْعِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ، والَّتِي كانَ مِنْ أهمِّها: [أنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى عِلَلِهِ أسْلُوبُ الْحِوَارِ؛ القَائِمِ عَلَى (السُّؤَالِ/ وَالْجَوَابِ) بينَهُ وبيْنَ تِلْمِيذِهِ سِيبَوَيْهِ/ وأنَّهُ قدْ يُصَرِّحُ باسْمِ الْعِلَّةِ في ثَنَايَا شَرْحِهِ لهَا؛ وقدْ لا يَذْكُرُ اسْمَهَا مُكْتَفِيًا بتَوْضِيحِهَا وشَرْحِهَا/ وأنَّهُ قد يُضْطَرُّ إلى التَّعْلِيلِ لِلْحُكْمِ النَّحْوِيِّ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ مُتَكَامِلَتَيْنِ، أوْ أكْثَر؛ فيما يُسَمَّى بـــ(تَوَارُدُ الْعِلَلِ)/ وأنَّهُ لا يَذْكُرُ اصْطِلاحَ (العِلَّةِ) ولا (مُشْتَقَّاتِهِ) أثْنَاءَ تَعْلِيلِهِ لِلْأَحْكَامِ والْقَضَايَا النَّحويَّةِ/ وأنَّهُ قدْ يَضْرِبُ الْمَثَلَ الْمُشَابِهَ لِلْعِلَّةِ الأَصْلِيَّةِ؛ لِتَقْرِيبِ الْفَهْمِ والصُّورَةِ إلى عَقْلِ الْقَارِئِ أو المسْتَمِعِ/ وأنَّهُ لا يَكْتَفِي بالتَّعْلِيلِ لِمَا هُوَ مَوْجُودٌ مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغويَّةِ، بَلْ قدْ يُعَلِّلُ –أيْضًا–لِمَا هُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِعْلِيًّا في الوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ (الْعِلَلُ الاقْتِرَاضيَّةُ)/ وأنَّهُ يُكْثِرُ مِنْ سَوْقِ الشَّوَاهِدِ وَالأَمْثِلَةِ الَّتي تُؤَيِّدُ صِحَّةَ تَعْلِيلِهِ وَتُقَوِّيهِ مِنْ كَلامِ الْعَرَبِ (نَثْرًا/ وَشِعْرًا)/ وأنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى تَعْلِيلاتِهِ الطَّابِعُ الْعَقْلانِيِّ].

Abstract

The grammatical Justification between Al Khaleel and the grammarians,
(A systematic vision in light of the modern linguistic lesson)
By Ashraf Mahrous Nour Zaher

The study will prove - without a doubt - the primacy of Al Khaleel and its uniqueness in the art of grammatical reasoning; and that his explanations are consistent with the interpretations offered by modern linguistics on the same subjects. This study is a serious attempt to adopt the most prominent features of this unique phenomenon in the history of the Arab - I mean: the phenomenon of reasoning - embodied in the character of science is one of the most important flags is the genius language and know the Arabic Khalil Bin Ahmed Al – Farahidi , through the data of the modern linguistic lesson.

As for the study of the study, it consisted of Introduction, followed by four questions, and then a conclusion. The study was as follows: The first topic: between (explanation) and (interpretation); vision in concept and purpose. The second topic: the leadership of Hebron and its role in rooting the method of grammatical reasoning. The third topic: Methods of grammatical reasoning and its forms in Hebron. The fourth topic: the method of Hebron and its methodology in presenting grammatical errors.

key words:

Grammatical Justification, modern linguistic lesson, interpretation, morphological anomalies, pharyngeal ailments, pharyngeal ailments, semantic vices.

الهوامش

* أصْلُ هذهِ الدِّرَاسَةِ بَحْثٌ تَقَدَّمْتُ بِهِ للمُشاركةِ في المُؤتمرِ الدُّوليِّ السَّابعِ لكليَّةِ دارِ العُلومِ جامعةِ القاهرة سنة ٢٠١١م، وعنوانُهُ: (الْخَلِيلُ؛ عَبْقَرِيُّ الْعَرَبِيَّةِ)، وقد قُبِلَ الْبَحْثُ مِنَ اللَّجْنَةِ المُنظِّمَةِ؛ لكنَّ المُؤتمرَ أُجِّلَ للعَامِ التَّالِي للظُّرُوفِ السِّيَاسيَّةِ التي مَرَّتْ بها البلادُ آنَذاكَ، فحَالَ سَفَرِي لِلْخَارِجِ دُونَ المُشاركَةِ الفِعْلِيَّةِ فِيهِ.

(٢) عمادُ الدِّينِ خليل: حَوْلَ إعادةِ تشكيلِ العقلِ المُسلمِ ص/٤٩.

(٣) يُنْظَرُ، عبده عليٌّ الرَّاجِحِيُّ: دُرُوسٌ في المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ ص/٢٤١.

(٤) يُنظر، شوقي ضيفٌ: المَدارسُ النَّحْويَّةُ ص/ ٢٢.
(٥) ابْنُ الأنبَاريُّ: لُمعُ الْأدِلَّةِ في أُصُولِ النَّحْوِ ص/ ٩٣.
(٦) عبده عليٌّ الرَّاجحيُّ: دروسٌ في المذاهبِ النَّحْويَّةِ ص/ ٢٤١.
(٧) الزَّجَّاجيُّ: الإيضاحُ في عِلَلِ النَّحْوِ ص/ ٦٥،٦٦.
(٨) السُّيوطيُّ: المُزْهِرُ في عُلُومِ اللُّغةِ وأنواعِها ١/ ٤٠١.
(٩) مَهديٌّ المَخْزُوميُّ: الخليلُ بْنُ أحمدَ؛ أعمالُهُ ومنهجُهُ ص/ ٢٢٣.
(١٠)قالَ السُّيوطِيُّ موضّحًا علّة ذلك: "لمْ يَرْضَ أنْ يُؤَلِّفَ الْخَلِيلُ في النَّحوِ -كمَا ألَّفَ في اللُّغةِ، وكمَا ألَّفَ في العَرَوضِ-حرفًا أو يَرْسِمَ منه رسمًا؛ نَزَاهَة بنفسِهِ وتَرَفُّعًا بقدْرِهِ؛ إذْ كانَ قد تُقُدِّمَ إلى القولِ عليهِ والتَّأليفِ فيهِ، فكَرِهَ أنْ يكونَ لِمَنْ تقدَّمَهُ تاليًا، وعلى نظيرِ مَنْ سبَقَهُ مُحْتَذِيًا، واكتَفَى في ذلكِ بأنْ أوْحَى إلى سِيبويْهِ مِنْ علمِهِ، ولقَّنَهُ من دقائِقِ نظرِهِ ونتائجِ فكرِهِ ولطائِفِ حكمتِهِ، فنقلَ سيبويْهِ ذلكَ عنه، وتقلَّدَهُ وألَّفَ فيه (الكتابَ) الَّذي أعجزَ مَنْ تقدَّمَ قبلهُ، كما امتنعَ على مَنْ تأخَّرَ بعدَهُ". [المُزْهِرُ في عُلُومِ اللُّغةِ وأنواعِها: ١/٨٠،٨١].
(١١)أَبُو الطَّيِّب اللُّغوي: مَرَاتِبُ النَّحْوِيِّينَ ص/٦٥.
(١٢)السِّيرافِيُّ: أخبارُ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ص/٣١.
(١٣)ابنُ النَّديمِ: الفِهْرِسْتُ ص/٧٦.
(١٤)يُنظرُ، عَلِيٌّ النَّجديُّ ناصفٌ: سيبويْهِ؛ إمامُ النُّحاةِ ص/ ١٨٩.
(١٥)شوقي ضيف: المَدَارسُ النَّحويَّةُ ص/ ٨٢.
(١٦)الزُّبيديُّ: طبقاتُ النَّحويِّينَ واللُّغَويِّينَ ص/ ٤٧.
(١٧)يُنظرُ، رشيد حليم: أصولُ التَّعليلِ عندَ الخليلِ؛ مقاربةٌ منهجيَّةٌ، مجلّةُ الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ ص/ ١٠٩-١١٤.
(١٨)يُنظرُ، محمَّد المُبارك البَشير: ظاهرةُ التَّعليلِ بينَ الخليلِ بْنِ أحمدَ ومُتَأخِّري النُّحاةِ ص/١٣-١٧.
(١٩)يُنظرُ، الزَّبيديُّ: تاجُ العَرُوسِ مِنْ جواهرِ القامُوس (مادة/ علل.
(٢٠)المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: الصَّحَائفُ نفسُهَا.
(٢١) ابنُ منْظُور: لسَانُ الْعَرَبِ (مادة/ علل).
(٢٢)الكفَوِيُّ: الكُلِّيَّاتُ؛ مُعجَمٌ في المُصطلحَاتِ والفُرُوقِ اللُّغويَّةِ ص/ ٤٣٩-٤٤٠.
(٢٣)سُمِّيَ (التَّعْليلُ) بالبُرْهَانِ اللِّمِّيِّ: لإفادَتِهِ اللِّمِّيَّة، أي: العِلِّيَّة؛ إذْ هُو جَوَابٌ عَن السُّؤَالِ بـــ(لِمَ؟). [يُنْظرُ، التَّهَانُويُّ: كشَّافُ اصْطِلاحَاتِ الْفُنُون ٤/١٠٤٥.
(٢٤)مُحمَّد مصطفى شلبيّ: تعليلُ الأحكامِ ص/١٢.
(٢٥) الرُّمَّانيُّ: الحُدُودُ فِي النَّحوِ ص/٣٨.
(٢٦)مُحمَّد خير الحلوانيُّ: أُصُول النَّحوِ العربيِّ ص/١٠٨.
(٢٧)مازن المُبارك: النَّحو العربيُّ؛ العلَّةُ النَّحويَّةُ نشأتُها وتطوُّرُها ص/٩٠.
(٢٨) يُنظرُ، حسن خميس سعيد الملخ: نظريَّةُ التَّعليلِ في النَّحوِ العربَيِّ بينَ القُدمَاءِ والمُحْدَثِينَ ص/٣٢.
(٢٩) يُنظرُ، مُطير بن حُسين المالكيُّ: موقفُ علمِ اللُّغةِ الحديثِ من أُصُولِ النَّحوِ العربيِّ ص/١٧١.
(٣٠) تشومسكي: اللُّغَةُ والعَقْلُ ص/١٢.
(٣١) يُنظرُ، حسن خميس سعيد الملخ: نظريَّةُ التَّعليلِ في النَّحوِ العربَيِّ بينَ القُدمَاءِ والمُحْدَثِينَ ص/٢٣٩.
(٣٢) عليّ أبو المكارم: أُصُول التَّفكيرِ النَّحويِّ ص/١٥١.
(٣٣) ابْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ: طبقاتُ فُحُولِ الشُّعراءِ ١/١٤.
(٣٤) ابنُ الأنباريِّ: نُزْهَةُ الْأَلِبَّاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأُدَبَاءِ ص/١٨.
(٣٥) الفَرَّاءُ: مَعَانِي الْقُرْآن ٢/١٨٢-١٨٣.
(٣٦) ينظر، ابنُ الأنباريِّ: نُزْهَةُ الْأَلِبَّاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأُدَبَاءِ ص/٢٠.
(٣٧) يُنظرُ، ابْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ: طبقاتُ فُحُولِ الشُّعراءِ ١/١٥.
(٣٨) الزُّبَيْدِيُّ: طبقاتُ النَّحويِّينَ واللُّغويِّينَ ص/٣١.
(٣٩) ابنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ١/٢٤٩.
(٤٠) ابنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ١/٢٤٩. وأمِّهِ: أي (قَصْدِهِ).

(٤١) يُنظرُ، عليّ أبو المكارم: أُصُول التَّفكير النَّحويِّ ص/١٦٧-١٦٨.
(٤٢) عبد الرَّحمن السَّيد: مدرسَةُ البَصْرَةِ النَّحويَّةُ؛ نشأتُها وتطوُّرُها ص/٢٦٩.
(٤٣) سيبويْهِ: الكِتَابُ ١/٣٢.
(٤٤) ابنُ الأنباريِّ: نُزْهَةُ الْأَلِبَّاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأُدَبَاءِ ص/٤٥.
(٤٥) الزُّبيديُّ: طبقاتُ النَّحويِّينَ واللُّغويِّينَ ص/٤٣.
(٤٦) المدارسُ النَّحويَّةُ ص/٣٠-٣١.
(٤٧)الزَّجَّاجيُّ: الإيضاحُ في عِلل النَّحْوِ ص/ ٦٥-٦٦.
(٤٨) شوقي ضيف: المدارسُ النَّحويَّةُ ص/٨٢.
(٤٩) شوقي ضيف: مُقدِّمَةُ الإيضَاحِ للزَّجَّاجيِّ ص/(ب-ج) (بتصرُّفٍ يسير).
(٥٠)مازن المُبارك: النَّحْوُ العربيُّ؛ العلَّةُ النَّحويَّةُ نشأتُها وتطوُّرُها ص/٦٥.
(٥١)المَرْجِعُ السَّابقُ نفسُهُ ص/٧٦.
(٥٢)يُنظرُ، عليٌّ أبو المكارم: تقويمُ الفكرِ النَّحويِّ ص/١٤٢.
(٥٣) يُنظرُ، جعفر نايف عبابنة: مكانةُ الخليلِ بْنِ أحمدَ في النَّحوِ العربيِّ ص/١٠٣.
(٥٤) الزُّبيديُّ: طبقاتُ النَّحويِّينَ واللُّغويِّينَ ص/١٣٢.
(٥٥)يُنظرُ، مازنٌ المُباركُ: النَّحْوُ العربيُّ؛ العلَّةُ النَّحويَّةُ نشأتُها وتطوُّرُها ص/٦٧-٦٨.
(٥٦) شوقي ضيف: مُقدِّمَةُ الإيضَاحِ للزَّجَّاجيِّ ص/(ب).
(٥٧)مازنٌ المُباركُ: النَّحْوُ العربيُّ؛ العلَّةُ النَّحويَّةُ نشأتُها وتطوُّرُها ص/٦٩.
(٥٨) شوقي ضيف: مُقدِّمَةُ الإيضَاحِ للزَّجَّاجيِّ ص/(ج).
(٥٩)مازنٌ المُباركُ: النَّحْوُ العربيُّ؛ العلَّةُ النَّحويَّةُ نشأتُها وتطوُّرُها ص/٦٩.
(٦٠) يُنظرُ، ابنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ١/١٨٤.
(٦١) يُنظرُ، المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: ١/٤٨.
(٦٢) المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: ١/٥٤.
(٦٣) المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: ١/٥١.
(٦٤) هو: مُحمَّدُ بْنُ الحسن الشَّيبانيُّ، صَاحِبُ الإمامِ أبي حنيفة النُّعمان، أَلَّفَ كُتُبًا عديدةً نادرةً في الفقهِ وأُصولِهِ، منها: (الجامعُ الكبيرُ، والجامعُ الصغيرُ)، وهو ابْنُ خالةِ الفَرَّاءِ، قالَ عنه الإمامُ الشَّافعيُّ -رحمه الله-: (ما رأيتُ سميئًا ذكيًّا إلَّا مُحمَّدًا بْنَ الحسن). ماتَ بـ(الرّيِّ) سنة ١٩٨ه في اليوم ذاتِهِ الَّذي ماتَ فيه الكسائيُّ، وقيلَ إنَّ الرَّشيدَ نعاهُمَا الاثنين قائلًا: (دفنْتُ اليومَ الفِقهَ والعربيَّةَ بالرّيِّ). [يُنظرُ في ترجمتِهِ، ابْنُ الأنباريِّ: نُزْهَةُ الْأَلِبَّاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأُدَبَاءِ ص/٧٤-٨٤].
(٦٥) ابنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ١/١٦٣.
(٦٦) ابْنُ مُضاء القُرطبيُّ: الرَّدُّ على النُّحاةِ ص/١٢٧.
(٦٧) المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: ١/٥٤.
(٦٨) يُنظرُ، ابْنُ الأنبَاريِّ: لُمَعُ الْأَدِلَّةِ فِي أُصُولِ النَّحْوِ ص/ ٩٥-١٠٠.
(٦٩) ينظر، السُّيوطيُّ: بُغْيَةُ الْوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ ١/٣٢٣.
(٧٠) السُّيوطيُّ: الاقْتِرَاحُ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ ص/ ٧٠.
(٧١) عليٌّ النجديُّ ناصفٌ: سيبويْهِ إمَامُ النُّحاةِ ص/ ٤٠.
(٧٢) المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: الصَّحِيفَةُ نفسُها.
(٧٣) عليٌّ النجديُّ ناصفٌ: سيبويْهِ إمَامُ النُّحاةِ ص/ ٤٠-٤١.
(٧٤) إبراهيمُ مصطفى: إحْيَاءُ النَّحْوِ ص/ ١٩٤.
(٧٥) يُنظرُ، شوقي ضيف: مُقدِّمَةُ تحقيقِهِ كتاب: الرَّدُّ على النُّحاةِ ص/٤٦-٤٧.
(٧٦) مهديٌّ المخزوميُّ: في النَّحْوِ العربيِّ؛ قواعدُ وتطبيقٌ على المنهج العلميِّ الحديثِ ص/ ١٥-١٦.
(٧٧) سَعِيدٌ الأفغانيُّ: في أُصُولِ النَّحْوِ ص/ ٩٥.
(٧٨) سَعِيدٌ الأفغانيُّ: في أُصُولِ النَّحْوِ ص/١١٤.
(٧٩) يُنْظرُ، السُّيوطيُّ: المُزْهِرُ في عُلومِ اللُّغةِ وأنواعِها ١/٤٨.
(٨٠) ابنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ٢/١٥٢.
(٨١) سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٤/١٤.
(٨٢) يُنظرُ، فرديناندُ دي سوسير: دروسٌ في الألسُنيَّةِ العامَّةِ ص/ ٣٦٢.

(٨٣) سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٣٤٤.
(٨٤) ج. فندريس: اللُّغةُ ص/ ٥٨ وكذا ص/ ٩٢.
(٨٥) تمّام حسّان: اللّغةُ العربيّةُ والحداثةُ ص/ ١٣٧.
(٨٦) السُّيُوطِيُّ: الاقْتِرَاحُ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ ص/٢٦٢.
(٨٧) سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٢٨٦.
(٨٨) ابْنُ السَّرَّاجِ: الْأُصُولُ فِي النَّحوِ ١/١٤١.
(٨٩) ابْنُ يعيش: شرحُ المُفَصَّلِ ٤/٩٥.
(٩٠) يُنظرُ، ج. برجشتراسر: التَّطوُّرُ النَّحويُّ للُّغةِ العربيَّةِ ص/ ٢٩-٣٠.
(٩١) أحمد عفيفي: ظاهرةُ التَّخفيفِ في النَّحوِ العربيِّ ص/ ١٤٢.
(٩٢) يُنظرُ، سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٤/٤٥٣.
(٩٣) يُنظرُ، ابْنُ جنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ٢/١٤٣.
(٩٤) يُنظرُ، ابْنُ يعيش: شرحُ المُفَصَّلِ ١٠/٤٧-٤٩.
(٩٥) يُنظرُ، سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٥٩-٦٠.
(٩٦) ابْنُ الشَّجَرِيِّ: أمالي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٥٧١.
(٩٧) يُنظرُ، الرَّضيُّ الأستراباذيُّ (نجمُ الدِّين محمَّدٌ بْنُ الحسن/ ت٦٨٦هـ): شرحُ كافيةِ ابْنِ الحاجبِ ٢/٢٥٣، دارُ الكُتبِ العلميَّة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
(٩٨) المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: الصَّحيفةُ نفسُها.
(٩٩) يُنظرُ، محمَّدٌ حسن باكلّا وآخرون: مُعْجَمُ مُصْطلحَاتِ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ ص/٤٥، مراجعة: كمال محمَّد بشر، مكتبة لبنان، الطَّبعةُ الأولى، بيروت، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م.
(١٠٠) يُنظرُ، ابْنُ جنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ٢/٢٢٧.
(١٠١) المَصْدَرُ السَّابقُ نَفْسُهُ: الصَّحِيفَةُ نَفْسُها.
(١٠٢) يُنظرُ، سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٢/٣٦٩.
(١٠٣) يُنظرُ، إبراهيمُ أنيسٌ: الأصواتُ اللُّغويَّةُ ص/٢٢، مطبعةُ الأنجلو المصريَّةُ، الطَّبعةُ الأولى، القاهرة، ١٣٩١ه/١٩٧١م.
(١٠٤) يُنظرُ، يَحْيَى عليٌّ يَحْيَى مُبَارَكِي: صوتُ الْهَمْزَةِ في اللُّغَةِ العَربيَّةِ بينَ القُدَمَاءِ والمُحدَثِينَ ص/١٣٦-١٣٩.
(١٠٥) أحمدُ مختارٌ عمرُ: دِرَاسَةُ الصَّوْتِ اللُّغَوِيِّ ص/٢٩٧.
(١٠٦) الخليلُ بْنُ أَحْمَدَ: كِتَابُ الْعَيْنِ ١/٥٢.
(١٠٧) المَصْدَرُ السَّابقُ نَفْسُهُ: ١/٦٥.
(١٠٨) ابْنُ يَعِيشَ: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ ١٠/١٢٤.
(١٠٩) إِبْرَاهِيمُ أَنِيسٌ: الْأَصْوَاتُ اللُّغَوِيَّةُ ص/٨٩.
(١١٠) يُنظرُ، محمَّدٌ حسن باكلّا وآخرون: مُعْجَمُ مُصْطلحَاتِ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ ص/٣٢.
(١١١) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: الصَّحيفةُ نفسُها.
(١١٢) أحمد عفيفي: ظاهرةُ التَّخفيفِ في النَّحوِ العربيِّ ص/٣٧.
(١١٣) يُنظرُ، سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٥٤٨-٥٥٠.
(١١٤) المُبَرِّدُ: المُقْتَضَبُ ١/٢٩٥-٢٩٦.
(١١٥) يُنْظرُ، ابْنُ الْبَاذِشِ: كِتَابُ الْإِقْنَاعِ فِي القِراءَاتِ السَّبْعِ ١/٣٦١.
(١١٦) يُنْظرُ، الرَّضيُّ الأستراباذيُّ: شرحُ شافيةِ ابْنِ الحاجبِ ٣/٦٥.
(١١٧) سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٥٤٩.
(١١٨) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: ٣/٥٥٠.
(١١٩) سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٢/١٩٦.
(١٢٠) يُنْظرُ، السُّيُوطِيُّ: الاقْتِرَاحُ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ ص/٢٥٦.
(١٢١) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: ص/٢٥٩. [ومَنْ شَرَحَها هو: (التَّاجُ بْنُ مكْتُومٍ)؛ في: (تَذْكِرَتِهِ)].
(١٢٢) يُنْظرُ، الفرَّاءُ: معانِي القُرآن ١/١٢٣.

(١٢٣) يُنْظرُ، المُبَرِّدُ: المُقْتَضَبُ ٢٣٩/٤.
(١٢٤) يُنْظرُ، ابْنُ الوَرَّاقِ: الْعِلَلُ فِي النَّحْوِ ص/٣٤٤.
(١٢٥) ابْنُ الأنباريِّ: الإنْصافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلافِ بينَ النَّحويِّينَ: البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ ٣٤٣/١-٣٤٤.
(١٢٦) مَهْدِيٌّ الْمَخْزُوميُّ: مدرسَةُ الْكُوفَةِ ومنهجها في دراسةِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ ص/٢٢٣.
(١٢٧) يُنْظرُ، أنستاسُ الكرمليُّ: أصلُ كلمةِ: (أَلْبَعِيم) ص/١٣٧.
(١٢٨) يُنْظرُ، ابْنُ يَعِيش: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ ١٥٤/٧.
(١٢٩) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٨/٤-٤٠.
(١٣٠) المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: ٤٠/٤.
(١٣١) ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ: تَصْحِيحُ الْفَصِيحِ وشَرْحُهُ ص/٤٩.
(١٣٢) ابْنُ جِنِّيٍّ: الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وُجُوهِ شَوَاذِّ الْقِرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا ١٢١/١. [والقراءةُ السَّابقةُ: **﴿وَيَهْلَكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلَ﴾** رَوَاهَا: هَارُونُ عَنِ الْحَسَنِ البصريِّ، وابْنِ أبي إسْحَاقَ، وابْنِ مُحَيْصِنٍ].
(١٣٣) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٧٦/٣.
(١٣٤) تمَّامُ حسَّان: اللُّغةُ العربيَّةُ؛ معناها ومبناها ص/٢٣٣.
(١٣٥) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٠٧/٣.
(١٣٦) جون لاينز: اللُّغةُ والْمَعْنَى والسِّيَاقُ ص/٢٦.
(١٣٧) يُنظرُ، جون لاينز: نظريَّةُ تشومسكيِّ اللُّغويَّةُ ص/١٢٠.
(١٣٨) الجَاحِظُ: الْبَيَانُ والتَّبْيِينُ ٨٧/١.
(١٣٩) يُنْظرُ، السُّيوطيُّ: الأَشْبَاهُ والنَّظَائِرُ في النَّحْوِ ١٣٩/١.
(١٤٠) يُنظرُ، سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٥٥٣/٣.
(١٤١) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: ٥٥٤/٣.
(١٤٢) يُنظرُ، ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: الإنْصافُ في مَسَائِلِ الْخِلافِ ٨٠٥/٢.
(١٤٣) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: الصَّحِيفَةُ نفسُهَا.
(١٤٤) يُنظرُ، الصَّبَّانُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ على شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ عَلى أَلفيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ٨٧/١.
(١٤٥) يُنظرُ، مَجِيدٌ خيرُ اللهِ الزَّامليُّ: دراساتٌ في عِلْمِ الصَّرْفِ ص/٢٣-٢٤.
(١٤٦) يُنظرُ، ج. برجشتراسر: التَّطوُّرُ النَّحويُّ للُّغةِ العربيَّةِ ص/ ٣٥-٣٦.
(١٤٧) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: ص/ ٣٦.
(١٤٨) يُنظرُ، سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٥٠/٣.
(١٤٩) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٥٠/٣-٣٥١.
(١٥٠) يُنظرُ على التَّرتيبِ: ابْنُ السَّرَّاجِ: الأُصُولُ في النَّحوِ ٦٦/٣، وابْنُ يَعِيشَ: شرحُ الْمُفصَّلِ: ١٥٧/٥، والرَّضيُّ الْأَسْتَرَابَاذِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٥١/٢.
(١٥١) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٥١/٣.
(١٥٢) يُنظرُ، المُبرِّدُ: الْمُقْتَضَبُ ٢٨٥/١.
(١٥٣) أحْمَد عفيفيّ: ظاهرةُ التَّخفيفِ في النَّحْوِ العربيِّ ص/٧٠.
(١٥٤) السُّيوطيُّ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ في شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١٦٩/٦.
(١٥٥) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ١٣١/٢.
(١٥٦) المصدرُ السَّابقُ نفسُهُ: الصَّحيفةُ نفسُها.
(١٥٧) يُنظرُ على التَّرتيبِ: الْمُقتضبُ ١٠٨/٤، والأُصُولُ في النَّحوِ ٢٧٨/١، والعللُ في النَّحْوِ ص/١١٠، والإنْصَافُ ١٧٨/١، وشَرْحُ الْمُفصَّلِ: ١٠١/١، وشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٣٤٧/٤.
(١٥٨) ابْنُ الأنباريِّ: أسْرَارُ العربيَّةِ ص/١٤٣-١٤٤.
(١٥٩) يُنظرُ، إبْراهيمُ مصطفى: إحْيَاءُ النَّحْوِ ص/٦٤-٧٠.
(١٦٠) يُنظرُ، مهديٌّ المخزوميُّ: في النَّحْوِ العربيِّ؛ نقدٌ وتوجيهٌ ص/٧٨،٨٦.
(١٦١) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ١٨٢/٢-١٨٣.
(١٦٢) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: ١٩٢/٢.
(١٦٣) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٦٢/٣-٦٣.
(١٦٤) يُنظرُ الْخلافُ في المَسألةِ، ابْنُ الأنباريِّ: الإنْصَافُ فِي مسائلِ الْخِلافِ ٦٠٧/٢ وما بعدَها.
(١٦٥) المَصْدَرُ السَّابقُ نفسُهُ: ٦٠٩/٢ وما بعدها.

(١٦٦)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٢/١٢٩-١٣٠.
(١٦٧)يُنظرُ، المُبَرِّدُ: المُقْتَضَبُ ١/٢١٨.
(١٦٨)شعْبَانُ عَوَضٌ العُبيديُّ: التَّعليلُ اللُّغويُّ في كِتَابِ سِيبويْهِ ص/٢٥٦.
(١٦٩)ابْنُ يَعِيشَ: شَرْحُ المُفصَّلِ ٤/١٠٢.
(١٧٠)يُنظرُ على التَّرتيبِ: الأُصُولُ في النَّحوِ ١/٧٥، وشَرْحُ المُفصَّلِ ١/٩٥.
(١٧١)يُنظرُ، الأزْهَريُّ: التَّصْريحُ بمَضْمُون التَّوْضيحِ ١/٢٢٤.
(١٧٢)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٢/٢١٤.
(١٧٣)قِرَاءَةُ الْخَفْضِ، أي: كَسْرِ (الْمِيمِ) قِرَاءَةُ: (ابْنِ عَامِرٍ، وأبي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ، وحَمْزَةَ، والكِسَائِيِّ، وخَلَفٍ). وقِرَاءَةُ النَّصْبِ، أي: فَتْحِ (الْمِيمِ) قِرَاءَةُ: البَاقين. [يُنْظرُ، ابْنُ مُجَاهِدٍ (أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى/ ت٣٢٤هـ): كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص/ ٢٩٥].
(١٧٤)الفرَّاءُ: مَعَانِي القُرْآن ١/٣٩٤.
(١٧٥)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٥.
(١٧٦)المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٢/٣٦٩.
(١٧٧)يُنظرُ على التَّرتيبِ: المُقتضبُ ١/٢٤٩، وشَرْحُ المُفصَّلِ ٣/١٢٣، وشَرْحُ الكَافِيَةِ ٣/٥٦، والتَّصْريحُ بمَضْمُون التَّوْضيحِ ١/١١٩.
(١٧٨)يُنظرُ رأيُ الفرَّاءِ فِي: ابْنِ يَعِيشَ: شَرْحُ المُفصَّلِ ٣/٩١.
(١٧٩)ابْنُ يَعِيشَ: شَرْحُ المُفصَّلِ ٣/٩١.
(١٨٠)يُنظرُ، السُّيُوطِيُّ: الأشباهُ والنَّظائِرُ في النَّحوِ ١/٢٦٦.
(١٨١)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٤/١١١.
(١٨٢)المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٢/١٩٦.
(١٨٣)ابْنُ يَعِيشَ: شَرْحُ المُفصَّلِ ١/٦٥.
(١٨٤)يُنظرُ، أحْمَدُ مُخْتَارٌ عُمَرُ: دِرَاسَةُ الصَّوْتِ اللُّغَوِيِّ ص/٣٢٢.
(١٨٥)يُنظرُ، ج. برجشتراسر: التَّطوُّرُ النَّحويُّ للُّغةِ العربيَّةِ ص/ ٣٥-٣٦.
(١٨٦)فندريس: اللُّغَةُ ص/ ٢٥٣.
(١٨٧)يُنظرُ، محمَّدٌ حَسَنٌ بَاكَلَّا: مُعْجَمُ مُصْطلحَاتِ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ ص/ ٧٩.
(١٨٨)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٦٣.
(١٨٩)ابْنُ الورَّاق: العِلَلُ في النَّحْوِ ص/٢٧٨.
(١٩٠)يُنظرُ، المُبَرِّدُ: المُقْتَضَبُ ٢/٥٠-٥١.
(١٩١)السُّيُوطيُّ: الأَشْبَاهُ والنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ ٢/١١٤
(١٩٢)البُخَاريُّ الْحَنَفِيُّ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ عَنْ أُصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ ٢/٢٨٩.
(١٩٣)برجشتراسر: التَّطوُّرُ النَّحويُّ لِلُّغةِ العربيَّةِ ص/١٩٧.
(١٩٤)عَلِيٌّ أَبُو المَكَارِمِ: أُصُولُ التَّفكيرِ النَّحْوِيّ ص/٢٨٧.
(١٩٥)ابْنُ جِنِّيٍّ: الْخَصَائِصُ ٢/٤١١.
(١٩٦)مُحَمَّدٌ حَمَاسَةُ عَبْدُ اللَّطيفِ: النَّحوُ والدِّلالةُ؛ مُدْخَلٌ لدراسَةِ المَعْنَى النَّحويِّ الدِّلاليِّ ص/١٨٩.
(١٩٧)شَوْقِي ضَيْفٌ: المَدَارِسُ النَّحويَّةُ ص/٤٥.
(١٩٨)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٦٤٨.
(١٩٩)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٩٣-٩٤.
(٢٠٠)شعْبَانُ عَوَضٌ العُبيديُّ: التَّعليلُ اللُّغويُّ في كِتَابِ سِيبويْهِ ص/٢٦٥.
(٢٠١)تُنظرُ تلك الآراءُ، السُّيوطيُّ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ في شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ٢/١٥.
(٢٠٢)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ١/٢٨٣-٢٨٤.
(٢٠٣)سِيبويْهِ: الكِتَابُ ٣/٨٨.
(٢٠٤)المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٣/٦٠.
(٢٠٥)يُنظرُ، ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: الْإِنْصَافُ في مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٢/٥١١ وما بعدها.
(٢٠٦)المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٢/٥١٢.

(٢٠٧) **فِي كَلِمَةِ (سَوَاءً) ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ: أَوَّلُهَا:** قِراءَةُ الرَّفْعِ **(سَوَاءٌ)**؛ خبرًا لمُبتدأٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: (هِيَ سَوَاءٌ)، وقِيلَ: رُفِعَ بالابْتِدَاءِ، وخبرُهُ شبْهُ الْجُمْلَةِ (لِلسَّائِلِينَ)، وهِيَ قِرَاءَةُ (أَبِي جَعْفَرِ يَزِيدَ بْنِ القَعْقَاعِ). **وقَرَأَهَا الْجُمْهُورُ:** بالنَّصْبِ **(سَوَاءً)**؛ مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (اسْتَوَتْ)، وقَالَ الْعُكْبُرِيُّ: مَنْصُوبٌ على الحَالِيَّةِ مِنَ الضَّمِيرِ المُضَافِ إليهِ في (أَقْوَاتِهَا)، أو مِنْ ضَمِيْرِ الْجَرِّ فِي (فِيهَا) العَائِدِ إلى (الأَرْضِ). **وثَالِثُها: قِرَاءَةُ الْجَرِّ (سَوَاءٍ)؛ وهي مَوْضِعِ شَاهِدِنَا الْحَالِيِّ، وتوجيهُها على نَحْوِ مَا وضَّحْنَا أَعْلَاهُ، وهِيَ قِرَاءةُ: (زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، والْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، ويَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ، وابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وعِيْسَى بْنِ عُمَرَ الثَّقَفِيِّ، وعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ).** [يُنْظَرُ، أَبُو حَيَّان الأندلُسِيُّ: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ٢٨٨/٩].

(٢٠٨) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٨٨/٣.

(٢٠٩) يُنظرُ، عليٌّ أبو المَكارِم: أُصُولُ التَّفْكِيرِ النحويِّ ص/٢٥٥ وما بعدها.

(٢١٠) يُنظرُ، ابْنُ جِنِّيٌّ: الْخَصَائِصُ ٣٦٠/٢ وما بعدَها: (بَابٌ في شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ)؛ ولعلَّهُ أوَّلُ مَنْ جمعَ بعضَ هذه العِلَل، حَيْثُ يقولُ: "بَابٌ في شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ: اعْلَمْ أَنَّ مُعْظَمَ ذلك إِنَّمَا هو: (الْحَذْفُ، والزِّيادةُ، والتَّقديمُ والتَّأخِيرُ، والْحَمْلُ على المَعْنَى، والتَّحْرِيفُ)". ويَقُولُ في سَبَبِ نُشُوءِ هذه العِلَلِ: "وسَبَبُ هذه الْحُمُولِ والإِضَافاتِ والْإِلْحَاقاتِ-كَثْرَةُ هذه اللُّغةِ وسِعَتُها، وغَلَبَةُ حَاجَةِ أَهلِهَا إلى التَّصَرُّفِ فيهَا". [يُنظرُ، ابْنُ جِنِّيٌّ: الْخَصَائِصُ ٢١٦/١].

(٢١١) يُنظرُ، إيهَاب مُحَمَّدٌ أَبُو سِتَّة: الْحَمْلُ على الْمَعْنَى؛ مَكَانَتُهُ بينَ عِلَلِ النُّحَاةِ، ودَوْرُهُ في تَأْوِيلِ الْعُدُولِ التَّرْكِيبِيِّ لِلْقُرْآنِ الكَرِيمِ ص/١٩.

(٢١٢) عَبْدُ القادرِ المُهَيْرِيُّ: التَّعْلِيلُ ونِظَامُ اللُّغةِ ص/٧٧.

(٢١٣) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٤٣٦/١-٤٣٧.

(٢١٤) المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٤٣٧/١.

(٢١٥) المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: الصَّحِيفَةُ نفسُهَا.

(٢١٦) ابْنُ مَالِكٍ: شَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١١٦٦/٣-١١٦٧.

(٢١٧) ابْنُ هشامٍ الأَنْصَارِيُّ: مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيب ٢/ ٦٨٣.

(٢١٨) ابْنُ جِنِّيٌّ: الْخَصَائِصُ ١٩١/١.

(٢١٩) المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: الصَّحِيفَةُ نفسُهَا.

(٢٢٠) إِبْرَاهِيمُ السَّامَرَائِيُّ: أَشْتَاتٌ في اللغةِ والأدبِ ص/١٧٦.

(٢٢١) ينظر، مُحَمَّدٌ حَمَاسَةُ عَبْدُ اللَّطِيفِ: اللُّغَةُ وبِنَاءِ الشِّعْرِ ص/٢٢٢.

(٢٢٢) عبده عليٌّ الراجِحِيُّ: دُرُوسٌ في المَذَاهِبِ النَّحويَّةِ ص/٢٤١.

(٢٢٣) مُحَمَّدٌ نَظِيفٌ: الْحِوَارُ وخَصَائِصُ التَّفَاعُلِ التَّواصُلِيِّ؛ دِرَاسَةٌ تطبيقيَّةٌ في اللِّسَانِيَّاتِ التَّداوليَّةِ ص/٦٨.

(٢٢٤) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ١٨٢/٢-١٨٤.

(٢٢٥) طه عَبْدُ الرَّحمن: أُصُولُ الْحِوَارِ وتَجْدِيدُ عِلْمِ الكَلَامِ ص/٢٠.

(٢٢٦) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٧٦/٣.

(٢٢٧) المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٣٨٩/٢.

(٢٢٨) المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ١٦٠/٢.

(٢٢٩) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ١٦٢/٢-١٦٣.

(٢٣٠) خديجةُ الحديثيُّ: دراساتٌ في كِتَابِ سِيبويْهِ ص/٢٠٢.

(٢٣١) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ١٩٤/٣.

(٢٣٢) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ١٩٧/٢.

(٢٣٣) يُنْظَرُ، ابْنُ يَعِيشَ: شَرْحُ المُفَصَّلِ ١٢٨/١.

(٢٣٤) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣٦٨/٢-٣٦٩.

(٢٣٥) شَوْقِي ضَيْفٌ: الْمَدَارِسُ النَّحْوِيَّةُ ص/٤٩.

(٢٣٦) يُنْظَرُ، مَازِنٌ المُبارَكُ: النَّحْوُ العَرَبِيُّ؛ العِلَّةُ النَّحويَّةُ؛ نشأتُها وتَطوُّرُها ص/٦٦.

(٢٣٧) محمود جاسمٌ الدرويشُ: العِلَّةُ النَّحويَّةُ تاريخٌ وتَطوُّرٌ حتَّى نهايَةِ القَرْنِ السَّادسِ الْهجريِّ؛ مع تَحقيقِ كِتَابِ عِلَلِ النَّحْوِ لابْنِ الْوَرَّاق ص/٦٧.

(٢٣٨) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ١٤/٣.

(٢٣٩) ابْنُ يَعِيشَ: شَرْحُ المُفَصَّلِ ٧/١٦-١٧.
(٢٤٠) شَوْقِي ضَيْفٌ: المَدَارِسُ النَّحْوِيَّةُ ص/٥٥.
(٢٤١) مَهْدِيٌّ المخزوميُّ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ؛ أَعْمَالُهُ ومَنْهَجُهُ ص/٢٣.
(٢٤٢) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣/٢٨٢-٢٨٣.
(٢٤٣) المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٤/٣٧٤.
(٢٤٤) مُحمَّدٌ فَضْلٌ ثَلْجِيٌّ الدُّلابيحُ: التَّصَوُّرُ الافتراضِيُّ في بنَاءِ القاعِدَةِ النَّحويَّةِ في كِتَابِ سِيبويْهِ ص/٣٧٤.
(٢٤٥) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٣/٦٠-٦٢.
(٢٤٦) ابْنُ الأنباريِّ: نُزْهَةُ الْأَلِبَّاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأُدَبَاءِ ص/٩٩.
(٢٤٧) يُنْظَرُ، جَعْفَرٌ نَايفٌ عَبَابنَةُ: مَكَانَةُ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ص/٥٥.
(٢٤٨) رشيد حليم: أصُولُ التَّعليلِ عندَ الْخَليلِ؛ مُقاربَةٌ مَنْهَجِيَّةٌ ص/١٠٦.
(٢٤٩) ينظر، مَهْدِيٌّ المخزوميُّ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ؛ أَعْمَالُهُ ومَنْهَجُهُ ص/٤١.
(٢٥٠) سِيبويْهِ: الْكِتَابُ ٢/٣٧٧-٣٧٨.
(٢٥١) المَصْدَرُ السَّابِقُ نفسُهُ: ٢/٣٧٨-٣٧٩.

مَصَادِرُ الْبَحْثِ ومَرَاجِعُهُ

- **إبْرَاهِيمُ أَنِيسٌ (دكتور):** الأصواتُ اللُّغويَّةُ، مطبعةُ الأنجلو المصريَّةُ، الطَّبعةُ الأولى، القاهرة، ١٣٩١ه/١٩٧١م.
- **إبْرَاهِيمُ السَّامَرَائِيُّ (دكتور):** أشْتَاتٌ في اللغةِ والأدبِ، دارُ الكُتُبِ القوميَّة، الطَّبْعَةُ الْأُولى، بَغْدَادُ، ٢٠٠١م.
- **إبْرِاهِيمُ مُصْطَفَى (دكتور):** إحْيَاءُ النَّحْوِ، مطبعةُ لجنةِ التَّأليفِ والتَّرجمةِ والنَّشر، القاهرة، ١٩٩٣م.
- **أحمد عفيفي (دكتور):** ظاهرةُ التَّخفيفِ في النَّحوِ العربيِّ، الدَّارُ المصريَّةُ اللُّبنانيَّةُ، الطَّبعةُ الأولى، القاهرة، ١٤١٧ه/١٩٩٧م.
- **أحمدُ مختارٌ عمرُ (دكتور):** دِرَاسَةُ الصَّوْتِ اللُّغَوِيِّ، عَالمُ الكُتُبِ، الطَّبْعَةُ الْأُولى، القاهرة، ١٣٩٦ه/١٩٧٦م.
- **الأَزْهَرِيُّ (زَيْنُ الدِّينِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ/ ت٩٠٥هـ):** التَّصْرِيحُ بِمَضْمُون التَّوْضِيحِ، تحقيق: عَبْدالفَتَّاح بُحَيْرِيّ، الزَّهْرَاءُ لِلإِعْلامِ العَرَبِيِّ، الطَّبْعَةُ الْأُولى، القَاهِرَةُ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **ابْنُ الأَنْبَارِيِّ (أَبُو البَرَكَاتِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ محمَّدِ بنُ عُبَيْدِ اللهِ / ت ٥٧٧هـ):**
  - أَسْرَارُ العربيَّةِ، تحقيق: محمَّد بهجة البيطار، مطبوعاتُ المجمع العلميِّ العربيِّ، الطَّبعةُ الأولى، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
  - الإِنْصِافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلافِ بينَ النَّحويِّينَ: البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ، تَحْقِيقُ: محمَّد مُحْيِي الدِّين عبد الْحَمِيدِ، مطبعةُ السَّعَادَةِ، الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، القاهرة، ١٣٨٠ه/١٩٦١م.
  - لُمعُ الْأَدِلَّةِ في أُصُولِ النَّحْوِ، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دارُ الفكر، الطَّبعةُ الْأُولى، بيروت، ١٩٧١م.
  - نُزْهَةُ الْأَلِبَّاءِ فِي طبَقَاتِ الْأُدَبَاءِ، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمَ السَّامَرَّائِيِّ، مَكْتَبَةُ المَنَارِ، الطَّبْعَةُ الْأُولى، الْأُرْدُنُّ، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م.
- **أنستاسُ الكرمليُّ:** أصْلُ كلمةِ: (أَلْبَعِيم)، مجلَّةُ لغةِ العربِ، الجُزْءُ الثَّاني، السَّنَةُ السَّابعةُ، بغداد، ١٩٢٩م.
- **إيهَاب مُحَمَّدٌ أَبُو سِتَّةَ (دكتور):**
  - الحَمْلُ على المَعْنَى؛ مَكَانَتُهُ بينَ عِلَلِ النُّحَاةِ، ودَوْرُهُ فِي تَأْوِيلِ العُدُولِ التَّرْكِيبِيِّ لِلْقُرْآنِ الكَرِيمِ، مجلَّةُ الآدابِ والعُلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، جامعةُ السُّلْطانِ قَابُوس، سَلْطَنَةُ عُمَان، إبريل، ٢٠١٨م.
- **ابْنُ الْبَاذِشِ (أبو جَعْفَرٍ أحمدُ بْنُ عليِّ بْنُ خلفٍ/ ت٥٤٠هـ):** كِتَابُ الْإِقْنَاعِ فِي القِراءَاتِ السَّبْعِ، تحقيقُ: عبد المَجِيد قَطَامِش، دارُ الفِكر، الطَّبعةُ الأُولى، دمشقُ، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.

- **البُخَارِيُّ الْحَنَفِيُّ (عَلَاءُ الدِّينِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ البُخَارِيُّ/ ت٧٣٠هـ):** كَشْفُ الْأَسْرَارِ عَنْ أُصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ، تَحْقِيقُ: عبد الله مَحْمُود عُمَر، دَارُ الكُتُبِ العلميَّة، الطَّبْعَةُ الأُولى، بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- **برجشتراسر:** التَّطوُّرُ النَّحويُّ لُلُغةِ العربيَّةِ، تعليق: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجيِّ، الطَّبعةُ الثَّانيةُ، القاهرة، ١٤١٤ه/١٩٩٤م.
- **تشومسكي:** اللُّغَةُ والعَقْلُ، ترجمة: بيداء عليّ العكاويّ وآخرين، دارُ الشُّؤون الثَّقافيَّةِ العَامَّةِ، بغداد، ١٩٩٦م.
- **تمَّام حسَّان (دكتور):**
  - اللُّغةُ العربيَّةُ؛ معناها ومبناها، عالمُ الكُتبِ، الطَّبعةُ الرَّابعةُ، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
  - اللُّغةُ العربيَّةُ والحداثةُ، مجلّة فُصُول، الجزءُ الأوّلُ، العددُ الثَّالِثُ، المجلدُ الرَّابعُ، القاهرة، ١٩٨٤م.
- **التَّهَانُويُّ (مُحمَّد عليُّ الفَارُوقِيُّ/ ت١١٥٨هـ):** كشَّافُ اصْطِلَاحَاتِ الفُنُون، تحقيق: رفيق العجم، مكتبةُ لبنان للنَّشر والتَّوزيع، الطَّبعةُ الأُولى، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م].
- **الجَاحِظُ (أَبُو عُثْمَانَ عَمْرٌو بْنُ بَحْرٍ/ ت٢٥٥هـ):** البَيَانُ والتَّبْيِينُ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّلَامِ هارون، مكتبةُ الخانجيِّ، الطَّبعةُ السَّابعةُ، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **جَعْفَرٌ نَايِفٌ عَبَابِنَةُ (دكتور):** مَكَانَةُ الخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، دارُ الفكر للنَّشْرِ والتَّوزيع، الطَّبعةُ الأُولى، عَمَّان، ١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م.
- **ابنُ جِنِّيٍّ (أَبُو الْفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ/ ت٣٩٢هـ):**
  - الْخَصَائِصُ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد عَلِيّ النَّجَّار، الْهَيْئَةُ المِصْرِيَّةُ العَامَّةُ لِلكِتَاب، الطَّبْعَةُ الرَّابعَةُ، القَاهِرَةُ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
  - المُحْتَسَبُ فِي تَبْيِين وُجُوهِ شَوَاذِّ القِرَاءَات وَالْإِيضَاح عَنْهَا، تَحْقِيقُ: عليّ النَّجديّ ناصِف وآخرين، المَجلسُ الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّةِ، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **جون لاينز:**
  - اللُّغةُ والمَعْنَى والسِّيَاقُ، ترجمة: عبَّاس صادق الوهَّاب، دارُ الشُّؤون الثَّقافيَّةِ العامَّةِ، الطَّبعةُ الرَّابعةُ، بغداد، ١٩٨٧م.
  - نظريَّةُ تشومسكيِّ اللُّغويَّةُ، ترجمة: حلمي خليل، دارُ المعرفةِ الجامعيَّةِ، الطَّبعةُ الأُولى، القاهرة، ١٩٨٥م.
- **حسن خميس سعيد الملخ (دكتور):** نظريَّةُ التَّعليل في النَّحو العربيِّ بينَ القُدمَاءِ والمُحْدَثِينَ، دارُ الشُّرُوق للنَّشْرِ والتَّوزيع، الطَّبعةُ الأُولى، عَمَّان، ١٩٧٩م.
- **أَبُو حيَّانِ الأَندلُسِيُّ (أَثِيرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الغِرنَاطِيُّ/ ت٧٥٤هـ):** البَحْرُ المُحِيطُ، تَحْقِيقُ: زُهَيْر جُعَيْد، دَارُ الفِكْرِ، الطَّبْعَةُ الأُولى، بَيْرُوتُ،١٤٣١/٢٠١٠م.
- **خديجةُ الحديثيُّ (دكتورة):** دراساتٌ في كِتَابِ سِيبويْهِ، دارُ غَرِيبٍ للطِّبَاعَةِ والنَّشْرِ، الطَّبْعَةُ الأُولى، القاهِرَةُ، ١٩٨٠م.
- **الخليلُ بْنُ أَحْمَدَ (أبو عبْدِ الرَّحمنِ الخليلُ بْنُ أحمدَ الفَرَاهِيدِيُّ/ ت١٧٥هـ):** كِتَابُ العَيْن، تحقيقُ: مَهْدِيٍّ المخزوميِّ/ وإبراهيم السَّامرائيِّ، مكتبةُ الهلال، القاهرة، د.ت.
- **ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ (عبدُ اللهِ بْنُ جَعْفَر/ ت٣٤٧هـ):** تَصْحِيحُ الْفَصِيحِ وشَرْحُهُ، تَحْقِيقُ: محمَّد بدويّ المَخْتُون، المجلسُ الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّةِ، القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م.
- **الرَّضيُّ الأستراباذيُّ (نجمُ الدِّينِ محمَّدُ بْنُ الحسنِ/ ت٦٨٦هـ):**
  - شرحُ شافيةِ ابْنِ الحاجبِ، تحقيق: محمَّد مُحْيِي الدِّين عبد الحميد وآخرين، دارُ الكُتُبِ العلميَّةِ، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
  - شرحُ كافيةِ ابْنِ الحاجبِ، دارُ الكُتبِ العلميَّة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **الزَّمَّانيُّ (أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى/ ت٣٨٤هـ):** الحُدُودُ في النَّحو، تحقيق: مُصطفى جَواد وآخرين، دارُ النَّهضةِ، الطَّبعةُ الأُولى، القاهرة، ١٣٩٨ه/ ١٩٧٨م.
- **رشيد حليم (دكتور):** أصولُ التَّعليلِ عندَ الخليلِ؛ مقاربةٌ منهجيَّةٌ، مجلّةُ الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ، مركزُ الملكِ فيصل للبُحوثِ والدِّراساتِ الإسلاميَّةِ، المُجلدُ الرَّابعُ، العددُ الثَّاني، السُّعوديَّةُ، ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م.
- **الزَّبِيدِيُّ (مُحِبُّ الدِّينِ السَّيد محمَّد مرتضَى الحسينيُّ/ ت١٢٠٥هـ):** تاجُ العَرُوس مِنْ جواهِرِ القَامُوس، تحقيق: عبد السَّتَّار أحمد فرَّاج وآخرين، المجلسُ الوطنيُّ للثَّقافةِ والفنون والآدابِ، الطَّبعةُ الثَّانيةُ، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- **الزُّبيديُّ (أبُو بكرٍ مُحمَّد بن الحَسَن بن عبد الله/ ت ٣٧٩هـ):** طبقاتُ النَّحويِّينَ واللُّغويِّينَ، تحقيق: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دارُ المعارفِ، الطَّبعةُ الثَّانيةُ، القاهرة، ١٤٠٤هـــ/ ١٩٨٤م.
- **الزَّجَّاجِيُّ (أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاقَ/ ت ٣٣٧ه):** الإيضاحُ في عِلَلِ النَّحْوِ، تحقيق: مازن المُبارك، دارُ النَّفائِس، الطَّبعةُ السَّادِسَةُ، بيروت، ١٤١٦ه/ ١٩٩٦م.
- **ابْنُ السَّرَّاجِ (أبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ السَّرِّيُّ/ ت٣١٦هـ):** الْأُصُولُ فِي النَّحوِ، تَحقيقُ: عَبْدِ الْحُسَين الفِتْليِّ، مؤسَّسَةُ الرِّسَالةِ، الطَّبعةُ الثَّالثةُ، بَيْرُوتُ، ١٤١٧هـــ/ ١٩٩٦م.
- **السِّيرافِيُّ (أبو سَعيدٍ الحسن بنُ عبد الله/ ت٣٦٨ه):** أخبارُ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ، تحقيق: محمَّد عبد المُنعم خَفَاجيّ، وطه محمَّد الزّينيّ، مطبعةُ مصطفَى البَابيِّ الحلبيِّ وأولادِه، القاهرة، ١٩٥٥م.
- **السُّيوطِيُّ (جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمن بْنُ أبي بكرٍ/ ت ٩١١ه):**

- الأَشْبَاهُ والنَّظَائِرُ في النَّحْوِ، تحقيق: غريد الشَّيخ، دارُ الكُتُبِ العلميَّةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، بيروت، ١٤٢٢هـــ/ ٢٠٠٢م.
- الاقْتِرَاحُ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ، تَحْقِيقُ: مَحْمُود سُلَيْمَان يَاقُوت، دَارُ الْمَعْرِفَةِ الْجَامِعِيَّةِ، الإسْكَنْدَرِيَّةُ، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٦م.
- بُغْيَةُ الْوُعَاةِ في طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دارُ الفِكْر، الطَّبعةُ الثانية، القاهرة، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م.
- المُزْهِرُ في عُلُومِ اللُّغةِ وأنواعِها، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المَوْلى، دارُ إحْيَاءِ الكُتُبِ العربيَّةِ، القاهرة، د.ت.
- هَمْعُ الْهَوَامِعِ في شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، تحقيق: عبد العَال سَالِم مكْرم، عَالمُ الكُتُبِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، القاهرة، ١٤٢١هـــ/ ٢٠٠١م.

- **سَعِيدٌ الأَفْغَانِيُّ (دكتور):** في أُصُولِ النَّحْوِ، مديريَّةُ الكُتبِ والمطبوعاتِ الجامعيَّةِ، دمشق، ١٤١٤ه/١٩٩٤م.
- **ابْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ (مُحَمَّدُ بْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ/ ت٢٣١هـ):** طبقاتُ فُحُولِ الشُّعراءِ، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، دارُ النَّهضةِ العربيَّةِ، بيروت، د.ت.
- **ابْنُ الشَّجَرِيِّ (هِبَةُ اللهِ أَبُو السَّعَاداتِ عليُّ بْنُ حمزةَ/ ت٥٤٢هـ):** أمالي ابْن الشَّجَريِّ، تحقيق: محمود الطناحيُّ، مكتبةُ الخانجيِّ، الطَّبعةُ الأُولى، القاهرة،١٤١٣ه/١٩٩٣م.
- **شَعْبَانُ عَوَضٌ العُبيديُّ (دكتور):** التَّعليلُ اللُّغويُّ في كِتَابِ سِيبويْهِ، مَنْشُوراتُ جامعةِ قَارْيُونس، الطَّبعةُ الأُولى، بَنْغَازِيّ، ١٤١٩ه/١٩٩٩م.
- **شوقي ضيفٌ (دكتور):** المَدارسُ النَّحْوِيَّةُ، دارُ المَعَارفِ، الطَّبعةُ السَّابعةُ، القاهرة، ١٩٦٨م.
- **الصَّبَّانُ (محمَّدٌ بْنُ عليٍّ الصَّبَّانُ/ ت١٢٠٦هـ):** حَاشِيَةُ الصَّبَّان على شَرْحِ الْأَشْمُونيِّ عَلَى أَلفيَّةِ ابْن مَالِكٍ، تحقيقُ: طه عبد الرَّؤُوف سَعْد، المَكتبةُ التَّوفيقيَّةُ، القاهرة، د.ت.
- **أبُو الطَّيِّب اللُّغوي (أبو الطَّيِّب عبدُ الواحِدِ اللُّغويُّ/ ت٣٥١ه):** مَرَاتِبُ النَّحْوِيِّينَ، تحقيق: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دارُ الفكر العربيِّ، الطَّبعَةُ الثانية، بيروت، د.ت.
- **طه عَبْدُ الرَّحمنِ (دكتور):** أُصُولُ الحِوَارِ وتَجْدِيدُ عِلْمِ الكَلَامِ، المَرْكَزُ الثَّقافيُّ العَرَبيُّ، الطَّبْعَةُ الثَّانيَةُ، الدَّارُ البَيْضَاءُ، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م.
- **عبد الرَّحمن السَّيد (دكتور):** مدرسَةُ البَصْرَةِ النَّحويَّةُ؛ نشأتُها وتطوُّرُها، دارُ المَعَارفِ، الطَّبعةُ الأُولى، القاهرة، ١٩٦٨م.
- **عَبْدُ القَادِرِ المُهَيْرِيُّ (دكتور):** التَّعْليلُ ونِظَامُ اللُّغةِ، مَقالٌ بحَوْليَّةِ الجَامِعَةِ التُّونسيَّةِ، العَدَدُ الثَّاني والعِشْرُونَ، تُونُسُ، ١٩٨٣م.
- **عبده عليٌّ الرَّاجِحِيُّ (دكتور):** دُرُوسٌ في المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ، دارُ النَّهضةِ العربيَّةِ، بيروت، ١٤٠١ه/١٩٨٠م.
- **عليّ أبو المكارم (دكتور):**

- أُصُول التَّفكير النَّحويِّ، دارُ غريبٍ للطِّباعَةِ والنَّشرِ والتَّوزيع، الطَّبعةُ الأُولى، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- تقويمُ الفكرِ النَّحويِّ، دارُ غريبٍ للطِّباعةِ والنَّشرِ والتَّوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

- **عَلِيٌّ النَّجديُّ ناصفٌ (دكتور):** سيبويْهِ؛ إمامُ النُّحاةِ، مَطْبَعَةُ لجنةِ البيان العربيِّ، القاهرة، ١٣٧٣ه/١٩٥٣م.

- **عمادُ الدِّينِ خليل (دكتور):** حَوْلَ إعادةِ تشكيلِ العقلِ المُسلم، كتابُ الأُمَّةِ، الطَّبعةُ الأُولى، قطر، ١٤٠٣ه/١٩٨١م.
- **الفَرَّاءُ (أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ/ ت٢٠٧ه):** مَعَانِي القُرْآن، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ النَّجَّار، عَالَمُ الكُتُبِ، الطَّبعَة الثَّالِثَة، بَيْرُوتُ، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.
- **فرديناندُ دي سوسير:** دروسٌ في الألسُنيَّةِ العامَّةِ، ترجمة: صالح القرماديُّ/ ومحمَّد الشَّاوش، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥.
- **فندريس:** اللُّغة، ترجمة: عبد الحميد الدَّواخليُّ ومحمَّد القصَّاصُ، مكتبةُ الأنجلو المصريَّةُ، القاهرة، ١٩٥٠م.
- **الكَفَوِيُّ (أَبُو البَقَاءِ أيوبُ بنُ موسى/ ت١٠٩٤هـ):** الكُلِّيَّاتُ؛ مُعجَمٌ في المُصطلحَاتِ والفُرُوق اللُّغويَّةِ، تحقيق: عدنان درويش وآخرين، مؤسَّسةُ الرِّسالةِ، الطَّبعةُ الثَّانية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **مازن المُبارك (دكتور):** النَّحو العربيُّ؛ العلَّةُ النَّحويَّةُ نشأتُها وتطوُّرُها، دارُ الفكر، الطَّبعةُ الثَّالثةُ، بيروت، ١٩٧٤م.
- **ابْنُ مَالِكٍ (جَمَالُ الدِّينِ محمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الطَّائِيُّ/ ت٦٧٢هـ):** شَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ المُنْعِمِ أَحْمَد هَرِيدِيّ، مَركزُ إحْيَاءِ التُّرَاثِ الإسْلامِيِّ بجامعة أُمِّ القُرَى، الطَّبْعةُ الأُولى، مَكَّةُ المُكَرَّمَةُ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **المُبَرِّدُ (أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ/ ت٢٨٥هـ):** المُقْتَضَبُ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٍ عَبْدِ الخَالِقِ عُضَيْمَة، المَجْلِسُ الأَعْلَى لِلشُّؤُونِ الإِسْلامِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، القَاهِرَةُ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **ابْنُ مُجَاهِدٍ (أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى/ ت٣٢٤هـ):** كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي القِرَاءَاتِ، تَحْقِيقُ: شَوْقِي ضَيْف، دَارُ المَعَارِف، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ، القَاهِرَةُ، ١٤٠٠ه/١٩٨٠م.
- **مَجِيدٌ خيرُ اللهِ الزَّامليُّ (دكتور):** دراسَاتٌ في عِلْمِ الصَّرْفِ، دارُ الكُتُبِ العِلميَّةِ، الطَّبعةُ الأُولى، بيروت، ٢٠١٣م.
- **مُحمَّد المُبارك البَشِير (دكتور):** ظَاهرةُ التَّعليلِ بينَ الخليلِ بْنِ أحمدَ ومُتَأخِّري النُّحاةِ، مجلَّةُ تأصيلِ العُلُوم، جامعةُ القرآن الكريم، العددُ الخامسُ، السُّعوديَّةُ، ١٤٣٤ه/ ٢٠١٣م.
- **محمَّدٌ حسن باكلَّا وآخرون (دكتور):** مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ عِلْمِ اللُّغَةِ الحَدِيثِ، مراجعة: كمال محمَّد بشر، مكتبة لبنان، الطَّبعةُ الأولى، بيروت، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م.
- **مُحَمَّدٌ حَمَاسَةٌ عَبْدُ اللَّطِيفِ (دكتور):**
  - اللُّغةُ وبنَاءِ الشِّعْر، دَارُ غَرِيبٍ للطِّبَاعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيع، الطَّبْعَةُ الثَّانيةُ، القاهرة، ٢٠٠٦م.
  - النَّحوُ والدِّلالةُ؛ مُدْخَلٌ لدراسَةِ المَعْنَى النَّحويِّ الدِّلاليِّ، دَارُ غَرِيبٍ للطِّبَاعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيع، الطَّبْعَةُ الثَّانيةُ، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- **مُحمَّد خير الحلوانيُّ (دكتور):** أُصُول النَّحوِ العربيِّ، جامعة تشرين، اللَّاذِقيَّةُ، ١٩٧٩م.
- **مُحمَّدٌ فَضْلٌ تَلْجِيٌّ الذلابيحُ (دكتور):** التَّصوُّرُ الافتراضيُّ في بنَاءِ القاعِدَةِ النَّحويَّةِ في كِتَابِ سِيبويْهِ، مجلَّةُ أبْحَاثِ كليَّةِ التَّربيَّةِ الأساسيَّةِ، المُجلَّدُ العَاشِرُ، العَددُ الثَّاني، جَامعَةُ جرش الأهليَّةُ، الأُرْدُنُّ، ٢٠١٠م.
- **مُحمَّد مصطفى شلبيّ (دكتور):** تعليلُ الأحكام، دار النَّهضةِ العربيَّةِ، بيروت، ١٩٨١م.
- **مُحَمَّدٌ نَظِيفٌ (دكتور):** الحِوَارُ وخَصَائِصُ التَّفاعُلِ التَّواصُلِيِّ؛ دِرَاسَةٌ تطبيقيَّةٌ في اللِّسَانيَّاتِ التَّداوليَّةِ، أفْريقيا الشَّرق، الطَّبْعَةُ الأُولى، الدَّارُ البيضَاءُ، ٢٠١٠م.
- **محمود جاسمُ الدرويشُ (دكتور):** العِلَّةُ النَّحويَّةُ تاريخٌ وتطوُّرٌ حتَّى نهايَةِ القَرْنِ السَّادسِ الهجريِّ؛ مع تَحقيقِ كِتَابِ عِلَلِ النَّحْوِ لابْنِ الوَرَّاق، أطروحة دكتوراه، كلِّيَّةُ الآداب، جامعَةُ بغداد، ١٩٨٧م.
- **ابْنُ مُضاء القُرطبيُّ (أبو العبَّاسِ أحمدُ بْنُ عبدِ الرَّحمنِ اللَّخميُّ القُرطبيُّ/ ت٥٩٢ه):** الرَّدُّ على النُّحاةِ، تحقيق: شوقي ضيف، دارُ المعارفِ، الطَّبعةُ الثَّانية، القاهرة، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.
- **مُطير بن حُسين المالكيُّ (دكتور):** موقفُ علمِ اللُّغةِ الحديثِ من أُصُولِ النَّحوِ العربيِّ، رسالة ماجستير، كليَّةُ اللُّغةِ العربيَّةِ وآدابها، جامعةُ أمِّ القُرى، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٢م.
- **ابنُ منْظُور (جَمَالُ الدِّينِ محمَّدُ بن مكرم/ ت٧١١هـ):** لسَانُ العَرَبِ، تحقيق: عبد الله عليّ الكبير وآخرين، دارُ المَعَارفِ، القاهرة، ١٩٧٩م.
- **مَهديٌّ المَخْزُوميُّ (دكتور):**
  - الخليلُ بْنُ أحمدَ؛ أعمالُهُ ومنهجُهُ، مطبعةُ الزَّهراءِ، بغداد، ١٣٨٠ه/١٩٦٠م.
  - في النَّحْوِ العربيِّ؛ قواعدُ وتطبيقٌ على المنهجِ العلميِّ الحديثِ، دارُ الرَّائدِ للنَّشر والتَّوزيع، بغداد، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.

- مدرسَةُ الكُوفةِ ومنهجها في دراسةِ اللُّغةِ والنَّحْوِ، مطبعةُ مصطفى البابي الحلبي، الطَّبْعَةُ الثانيةُ، القاهرة، ١٣٧٧ه/١٩٥٨م.
- **ابنُ النَّديمِ (محمَّد بنُ إسحاقَ الوَرَّاقُ/ ت٣٨٠هـ):** الفِهْرِسْتُ، تحقيق: محمَّد عوني عبد الرَّؤوف وآخرين، الهيئةُ العامَّةُ لقصور الثَّقافةِ، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- **ابْنُ هشامٍ الأَنْصَارِيُّ (جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ الأَنْصَارِيُّ/ ت٧٦١هـ):** مُغْنِي اللَّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٍ مُحْيِي الدِّين عَبْدُ الحَمِيد، المَكْتَبَةُ العَصْرِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الأُولى، بَيْرُوتُ، ١٤١١ه/ ١٩٩١م.
- **ابْنُ الوَرَّاقِ (أَبُو الْحَسَنِ محمَّدٌ بْنُ عبدِ اللهِ/ ت٣٨١هـ):** العِلَلُ فِي النَّحْوِ، تَحْقِيقُ: محمود جاسم الدرويش، مكتبةُ الرُّشْدِ، الطَّبْعَةُ الأُولى، الرِّياضُ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **يَحْيَى عليٌّ يَحْيَى مُبَارَكِي (دكتور):** صوتُ الهَمْزَةِ في اللُّغَةِ العَربيَّةِ بينَ القُدَمَاءِ والمُحدَثِينَ، مجلَّةُ جامعةِ أمِّ القُرَى، السَّنَةُ الثَّاسِعةُ، العددُ الثَّاني عشر، ١٤١٦ه/١٩٩٦م.
- **ابْنُ يعيش (موفَّقُ الدِّينِ يعيشُ بْنُ عليٍّ بْنُ يعيش/ ت٦٤٣هـ):** شرحُ المُفَصَّل، مكتبةُ المُتنبيِّ، القاهرة، د.ت.